القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

ج17(09/06)/03- ق(0383)

تقرير وقرارات
المجلس الوزاري العربي للمياه
في دورته الأولى
(الجزائر: 29-2009/6/30)

فهـــرس

البند	الموضوع	الصفحة
أولاً: التقرير:		1
ثانياً: القرارات:		5
البند الأول:	متابعة تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (دولة الكويت : 19-2009/1/20).	5
البند الثاني:	متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح.	9
البند الثالث:	المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول 2009).	11
البند الرابع:	عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة.	13
البند الخامس:	تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية.	14
البند السادس:	برنامج عمل المجلس للعامين 2009 و2010 .	16
البند السابع:	التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية.	17
البند الثامن:	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني.	18
البند التاسع:	جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه.	20
البند العاشر:	شعار المجلس الوزاري العربي للمياه.	21
البند الحادي عشر:	تحديد اليوم العربي للمياه.	22
البند الثاني عشر:	تشكيل المكتب التنفيذي للمجلس للعامين 2009-2011 .	23
البند الثالث عشر:	إنشاء حساب خاص للمجلس الوزاري العربي للمياه	24
البند الرابع عشر:	تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع الميـــاه في فلسطين.	25
البند الخامس عشر:	ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة.	26
البند السادس عشر:	موعد ومكان عقد الاجتماعات الوزارية والفنية في عام 2010.	28

المرفقـــــــات :		29
مرفق رقم (1)	قائمة أسماء السادة المشاركين.	30
مرفق رقم (2)	كلمة معالي السيد/ عبد المالك سلال – وزير الموارد المائية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.	51
مرفق رقم (3)	كلمة معالي السيد/ لويك فوشون – رئيس المجلس العالمي للمياه.	60
مرفق رقم (4)	كلمة معالي السيد/ عمرو موسى – الأمين العام لجامعة الدول العربية.	62
مرفق رقم (5)	كلمة معالي المهندس/ نادر البني وزير الري بالجمهورية العربية السورية.	70
مرفق رقم (6)	كلمة سعادة المهندسة/ ميسون عيد الزعبي – أمين عام وزارة المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية.	75
مرفق رقم (7)	كلمة معالي السيد/ عبدالسلام منصور– وزير الفلاحة والموارد المائية بالجمهورية التونسية.	82
مرفق رقم (8)	كلمة معالي الدكتور/ محمد بن صالح السادة – وزير الدولة لشؤون الطاقة والصناعة بدولة قطر.	92
مرفق رقم (9)	كلمة معالي الدكتور/ شداد العتيلي – رئيس سلطة المياه بدولة فلسطين.	97
مرفق رقم (10)	كلمة معالي الدكتور/ عبداللطيف جمال رشيد – وزير الموارد المائية بجمهورية العراق.	103
مرفق رقم (11)	البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في مجال الأمن المائي العربي.	112
مرفق رقم (12)	ورقة عمل حول الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.	119
مرفق رقم (13)	الخطة التنفيذية لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.	137
مرفق رقم (14)	العرض المقدم من ممثلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح.	161
مرفق رقم (15)	بيان الوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الخامس للمياه.	177
مرفق رقم (16)	العرض المقدم من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول التجربة الجزائرية التونسية الليبية بشأن التعاون فيما بينها في التسيير المستدام للموارد المائية الجوفية المشتركة بالصحراء الشمالية.	184
مرفق رقم (17)	مشروع لوائح وشروط جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه.	203
مرفق رقم (18)	شعار المجلس الوزاري العربي للمياه.	209

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

تقرير وقرارات
المجلس الوزاري العربي للمياه
في دورته الأولى
(الجزائر: 29-2009/6/30)

أولاً: التقرير:

1- عقد المجلس الوزاري العربي للمياه دورته الأولى بمدينة الجزائر العاصمة في الفترة 29-2009/6/30، بدعوة من الأمانة العامة للجامعة (القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة – الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه) وباستضافة كريمة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برئاسة معالي السيد/ عبد المالك سلال – وزير الموارد المائية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبمشاركة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية المشاركة، كما شارك في الدورة الأولى للمجلس ممثلو المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني (مرفق رقم 1 قائمة بأسماء المشاركين).

2- شرف الجلسة الافتتاحية للمجلس كل من معالي السيد/ مراد مدالسي – وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومعالي السيد/ عمرو موسى – الأمين العام لجامعة الدول العربية.

3- افتتح معالي السيد/ عبد المالك سلال – وزير الموارد المائية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيس الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه أعمال الدورة الأولى للمجلس مرحباً بالسادة المشاركين متمنياً للاجتماع التوفيق والنجاح مشيراً إلى الدور الهام المتوقع من المجلس لمواجهة التحديات المائية العربية (مرفق رقم 2).

4- ألقى معالي السيد/ لويك فوشون – رئيس المجلس العالمي للمياه كلمة أشار فيها إلى دور المجلس العالمي للمياه في تطوير الرؤى المشتركة لمواجهة التحديات المائية وبخاصة في ظل التغيرات المناخية والدور المتزايد والمتنامي للمنتدى العالمي للمياه (مرفق رقم 3).

5- ألقى معالي السيد/ عمرو موسى – الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة شكر فيها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على استضافتها الكريمة للدورة الأولى للمجلس، موضحاً الدور الفعال والحيوي المنتظر من المجلس الوزاري العربي للمياه في ظل الوضع المائي الراهن في المنطقة العربية باعتبارها منطقة ندرة مياه (مرفق رقم 4).

6- ألقى أصحاب المعالي والسعادة التالية أسماؤهم كلمات:

- معالي المهندس/ نادر البني وزير الري بالجمهورية العربية السورية (مرفق رقم 5).
- سعادة المهندسة/ ميسون عيد الزعبي – أمين عام وزارة المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية (مرفق رقم 6).
- معالي السيد/ عبدالسلام منصور– وزير الفلاحة والموارد المائية بالجمهورية التونسية (مرفق رقم 7).
- معالي الدكتور/ محمد بن صالح السادة – وزير الدولة لشؤون الطاقة والصناعة بدولة قطر (مرفق رقم 8).
- ألقى معالي الدكتور/ شداد العتيلي – رئيس سلطة المياه بدولة فلسطين (مرفق رقم 9).
- معالي الدكتور/ عبداللطيف جمال رشيد – وزير الموارد المائية بجمهورية العراق (مرفق رقم 10).

7- اعتمد المجلس الوزاري العربي للمياه جدول أعماله على النحو التالي:

البند الأول: متابعة تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (دولة الكويت : 19-2009/1/20) خاصة :
1- وضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة .
2- مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.

البند الثاني: متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح.

البند الثالث: المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول 2009).

البند الرابع: عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة.

البند الخامس: تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية.

البند السادس: برنامج عمل المجلس للعامين 2009 و2010 .

البند السابع: التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية:
- التعاون العربي / دول أمريكا الجنوبية.
- التعاون العربي مع تركيا.
- التعاون العربي مع الصين.
- التعاون العربي مع اليابان.
- التعاون العربي الأوروبي.
- الاتحاد من أجل المتوسط.

البند الثامن: التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

البند التاسع: جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه.

البند العاشر: شعار المجلس الوزاري العربي للمياه.

البند الحادي عشر: تحديد اليوم العربي للمياه.

البند الثاني عشر: تشكيل المكتب التنفيذي للمجلس للعامين 2009-2011 .

البند الثالث عشر: إنشاء حساب خاص للمجلس الوزاري العربي للمياه

البند الرابع عشر: تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه تطـوير قطـاع المياه في فلسطين.

البند الخامس عشر: ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة.

البند السادس عشر: موعد ومكان عقد الاجتماعات الوزارية والفنية في عام 2010.

8- سبق أعمال الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه عقد الاجتماع الأول للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس بالجزائر العاصمة يومي 27 و2009/6/28، حيث تدارست اللجنة بنود جدول الأعمال ورفعت مشاريع قرارات بشأنها إلى المجلس.

9- في نهاية أعمال الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه، رفع المجلس برقية شكر وتقدير إلى فخامة السيد/ عبدالعزيز بوتفليقة – رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على رعايته الكريمة وحسن الاستقبال والضيافة وعلى ما وفرته الحكومة الجزائرية من إمكانات لإنجاح أعمال دورة المجلس.

ثانياً: القرارات:

البند الأول: متابعة تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت : 19-2009/1/20):

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - الفقرة الخاصة بالأمن المائي في إعلان الكويت الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
  - الفقرة الخاصة بالأمن المائي في برنامج العمل الصادر عن قمة الكويت،
  - القرار رقم (ق ق 8 – د ع (1) – ج 4–2009/1/20)، بشأن الأمن المائي العربي الصادر عن قمة الكويت،
  - مقترح الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بشأن البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في مجال الأمن المائي العربي،
  - مقترح استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة المعد من قبل الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة،
  - مقترح الخطة التنفيذية التي أعدها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بشأن تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27–2009/6/28)،
- وإذ يشكر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي والقاحلة على الجهود المبذولة في إعداد مقترح استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية، ومقترح الخطة التنفيذية لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً: الموافقة على البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 11).

ثانياً:

1- اعتبار المقترح المقدم من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ورقة عمل حول استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (مرفق رقم 12).

2- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتعميم ورقة عمل حول استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية على الدول العربية والطلب إليها موافاة الأمانة الفنية للمجلس على البريد الإلكتروني: envsusdev.dept@las.int في موعد أقصاه 2009/9/30 بما يلي:

أ- الملاحظات حول ورقة العمل.

ب- ملخص الاستراتيجيات الوطنية للأمن المائي.

ج- أفضل الممارسات الناجحة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

3- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتعميم ورقة العمل على المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني والطلب إليها موافاة الأمانة الفنية للمجلس على البريد الإلكتروني: envsusdev.dept@las.int في موعد أقصاه 2009/9/30 بما يلي:

أ- الملاحظات حول ورقة العمل.

ب- أفضل الممارسات الناجحة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

4- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بوضع مسودة لاستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في موعد أقصاه 2009/11/30، أخذاً بعين الاعتبار:

أ- ورقة العمل.

ب- ملاحظات الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني حولها.

ج- الاستراتيجيات الوطنية للأمن المائي.

د- أفضل الممارسات الناجحة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وأن يتم التنسيق والتعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي في الجزئية الخاصة بالحقوق المائية العربية.

5- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتعميم مسودة استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في أوائل شهر ديسمبر/ كانون الأول 2009 على الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني لإبداء الملاحظات بشأنها تمهيداً لمناقشتها في اجتماع على مستوى الخبراء يعقد نهاية شهر يناير/ كانون الثاني 2010 قبل رفعها إلى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها الثاني، ومن ثم إلى المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعه الأول.

ثالثاً:

1- الموافقة على الخطة التنفيذية لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية الذي أقرته القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (مرفق رقم 13) والتي تتضمن خمسة مشاريع وهي:

- رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية.
- التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية.
- التبدلات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية في المنطقة العربية.
- تطبيق النهج المتكامل في إدارة الموارد المائية.
- حماية الحقوق المائية العربية.

2- تكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بإعداد وثائق تفصيلية للمشاريع الخمسة المذكورة أعلاه وفقاً لمتطلبات مؤسسات التمويل العربية والإقليمية.

3- أن يتم التنسيق والتعاون بين المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي في إعداد وثيقة المشروع الخاص بحماية الحقوق المائية العربية.

4- أن يتم التنسيق والتعاون بين الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في استقطاب التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الخمسة من الصناديق ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية.

5- الطلب من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التواصل مع الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني بشأن التعاون في تنفيذ هذه المشاريع.

(ق 1 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الثاني: متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح:

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
- التقرير المقدم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والصرف الصحي،
- العرض المقدم من ممثلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الموضوع (مرفق رقم 14)،
- تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،
- وإذ يشكر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التقرير والعرض المقدم،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً: دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لوضع آلية للتنسيق والتعاون مع الجمعية العربية لمرافق المياه (ACWUA)، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية بشأن إعداد دراسة معمقة حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والصرف الصحي تأخذ بعين الاعتبار نوعية الخدمة المقدمة وتستند إلى مؤشرات ومعايير موحدة للتقييم والمقارنة، وإفادة اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم بالمستجدات بشأن إعداد الدراسة.

ثانياً: دعوة الدول العربية إلى متابعة تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والصرف الصحي أخذاً بعين الاعتبار ما يلي:

1- إدراج الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي ضمن أهداف الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

2- إعطاء الأولوية لتوفير مياه الشرب الآمنة على الاستخدامات الأخرى.

3- التوسع في شبكات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتحسين معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في المناطق الحضرية والريفية.

4- استخدام التقنيات ذات الكلفة المعقولة لخفض الفاقد في إمدادات المياه.

5- تطوير الكفاءات الوطنية والمحلية لحماية مصادر مياه الشرب ونوعيتها.

6- تقوية الأطر المؤسسية والتشريعية في قطاعي إمدادات المياه والصرف الصحي بما في ذلك أنظمة الرصد والمراقبة.

ثالثاً: دعوة المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة إلى توفير الدعم الفني والتقني وخاصة للدول العربية الأقل نمواً لتقييم احتياجاتها من إمدادات المياه والصرف الصحي ومساعدتها في إعداد وثائق مشاريع للتقدم بها إلى المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية للحصول على تمويل لتنفيذ هذه المشاريع وكذلك توفير الدعم الفني والتقني خلال مرحلة التنفيذ.

(ق 2 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الثالث: المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول 2009).

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - بيان الوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول: 2009/3/19) (مرفق رقم 15)،
  - التقرير المعد من قبل الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه حول فعاليات المنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول: 16-2009/3/23)،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً:

1- توجيه الشكر إلى كل من الأمانة الفنية للمجلس القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي على التنسيق والتعاون في التحضير العربي الجيد للمنتدى العالمي الخامس للمياه.

2- متابعة تنفيذ فقرات بيان الوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه (اسطنبول: 2009/3/19) من خلال متابعة تنفيذ تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: 19-2009/1/20).

ثانياً:

1- تشكيل لجنة عربية من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس والمجلس العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والأمانة الفنية للمجلس وغيرها من المنظمات العربية ذات الصلة لتقييم المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه وبدء التحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه (مارس / آذار 2012).

2- أن تقدم اللجنة العربية تقريرها حول تقييم المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه إلى المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول.

ثالثاً: تعزيز المشاركة العربية حكومية وغير حكومية في الانتخابات القادمة لمجلس محافظي المجلس العالمي للمياه التي تعقد خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول 2009 لضمان التمثيل العربي المناسب في المجلس.

رابعاً: تكليف رئيس الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه التباحث مع رئيس المجلس العالمي للمياه بغية توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون المشترك بين المجلسين وعضوية المجلس الوزاري العربي للمياه في مجلس محافظي المجلس العالمي للمياه.

(ق 3 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الرابع: عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - العرض المقدم من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول التجربة الجزائرية التونسية الليبية بشأن التعاون فيما بينها في التسيير المستدام للموارد المائية الجوفية المشتركة بالصحراء الشمالية (مرفق رقم 16)،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً: الإشادة بالتجربة الجزائرية التونسية الليبية للتسيير المستدام للموارد المائية الجوفية المشتركة بالصحراء الشمالية واعتبارها نموذجاً رائداً يحتذى به للتعاون العربي في إدارة الموارد المائية المشتركة.

ثانياً: الإحاطة علماً بمقترح المملكة الأردنية الهاشمية الاستفادة من التجربة الجزائرية التونسية الليبية في بدء تعاون للتسيير المستدام للموارد المائية الجوفية المشتركة ما بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية المجاورة.

ثانياً: دعوة الدول العربية التي تشترك في موارد مائية جوفية أو سطحية إلى عرض تجاربها للتعاون في الإدارة المشتركة لهذه الموارد على المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته القادمة.

(ق 4 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الخامس: تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية:

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - المهام الأساسية لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، وفقاً لقرار إنشائه رقم (ق 5557 – د ع 105-ج3-1996/3/21) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته (105)، والتي تتمثل في متابعة كافة القضايا والمشاكل المتعلقة بالمياه العربية مع أطراف غير أعضاء في جامعة الدول العربية وكذلك إعداد الدراسات الفنية والقانونية المتعلقة بذلك.
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً: تكليف مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بتنفيذ الآتي:

1- بناء قاعدة بيانات حول الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية بما في ذلك حصر الاتفاقيات والتجارب الإقليمية والدولية في هذا الشأن.
2- متابعة كل ما يجرى من أنشطة تنموية في الأحباس العليا للأنهار والأحواض المائية المشتركة.
3- تأهيل الكوادر العربية في مجال إدارة المفاوضات.
4- الدراسة الوافية لمسودة الاتفاقية الدولية حول الموارد المائية الجوفية المشتركة والمشاركة الفعالة في الاجتماعات الخاصة بشأنها وإحاطة الدول العربية بالمستجدات.

ثانياً: دعوة الدول العربية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية لدعم مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي مادياً وفنياً لتحقيق المهام المناطة به.

ثالثاً: دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي إلى تـوفير المـشورة الفنيـة والقانونية للدول العربية الطرف في مفاوضات حول المياه المشتركة مع دول غيـر عربية، وذلك بناءً على طلبها .

رابعاً: الطلب من مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التنسيق والتعاون مع كل من الأكاديمية العربية للمياه واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمجلس العربي للمياه وغيرها من المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء قواعد المعلومات وتأهيل الكوادر العربية.

خامساً: الطلب من مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التنسيق والتعاون مع المجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية في تطوير مفهوم الدبلوماسية الشعبية في التعريف وحماية الحقوق المائية العربية.

سادساً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بإعادة تعميم الدراسة التي تعاون كل من القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة للجامعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إعدادها حول الجوانب القانونية والتشريعية لحماية المصالح العربية في المياه المشتركة مع دول غير عربية (إصدار سبتمبر/ أيلول 2008).

(ق 5 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند السادس: برنامج عمل المجلس للعامين 2009و 2010

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً: أن يشمل برنامج عمل المجلس الوزاري العربي للمياه للعامين 2009 – 2010 على ما يلي:

1- استكمال إعداد إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة .
2- متابعة تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية .
3- المشاركة في الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالشأن المائي .
4- عقد اجتماع لخبراء الدول العربية والمراكز البحثية حول موضوع تحليه المياه والتقنيات المستقبلية في هذا المجال (في إطار التعاون مع دول أمريكا الجنوبية).
5- عقد اجتماع للخبراء حول السيناريوهات المتوقعة للتأثيرات المحتملة للتغير المناخي على الموارد المائية (في إطار التعاون مع دول أمريكا الجنوبية).
6- عقد اجتماع لخبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (عام 1997).

ثانياً: تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه بالتعاون والتنسيق بين الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية ذات الصلة بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني.

(ق 6 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند السابع: التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - تطورات التعاون مع الدول والتجمعات الإقليمية وخاصة مع أمريكا الجنوبية في مجالي تحلية المياه والتغير المناخي،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً: بشأن التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية:

1- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي لمياه بمتابعة التنسيق مع جانب أمريكا الجنوبية بشأن تنفيذ فقرات إعلان قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي عقدت بالدوحة 2009/3/31 والتحضير للاجتماعات المشتركة للخبراء حول تحلية المياه والتغير المناخي.

2- دعوة الدول العربية لتسمية نقطة اتصال وطنية فيما يخص قضايا المياه.

ثانياً: بشأن التعاون العربي مع تركيا / الصين/ اليابان/ الاتحاد الأوروبي:

- دعوة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه إلى إفادة المجلس دورياً بالمستجدات.

ثالثاً: بشأن الاتحاد من أجل المتوسط (الدول العربية المعنية):

- الإفادة بتوقع عقد الاجتماع الخاص بوضع استراتيجية الماء من أجل المتوسط في شهر يوليو/ تموز 2009 باليونان.

(ق 7 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الثامن: التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني:

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - مذكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برنامج المكتب الإقليمي للدول العربية حول وثيقة مشروع برنامج الإدارة الرشيدة للمياه في الدول العربية ورغبة المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون مع المجلس الوزاري العربي للمياه في تنفيذه،
  - العرض المقدم من الأكاديمية العربية للمياه للتعريف بالأكاديمية من حيث الإنشاء والأهداف والبرامج المراد تنفيذها مستقبلاً،
  - مداخلة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية حول إنشاء رابطة لبحوث المياه في الوطن العربي من بين الروابط البحثية المتخصصة،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً: الترحيب بمشاركة المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني في الدورة الأولى العادية للمجلس الوزاري العربي للمياه ودعوتها إلى تطوير تعاون وشراكة فعالة مع المجلس والمساهمة في تنفيذ نشاطات المجلس وخاصة تنفيذ استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية.

ثانياً:

1- الترحيب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعقد اجتماع الشركاء لإطلاق برنامج الإدارة الرشيدة للمياه في الدول العربية بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 12 و 2009/10/13.

2- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بإحاطة المجلس بالمستجدات.

ثالثاً: الترحيب بإنشاء الأكاديمية العربية للمياه بمبادرة من المجلس العربي للمياه وبقرار دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافتها ورعايتها ممثلة في هيئة البيئة بأبوظبي والمركز الدولي للزراعة الملحية، ودعوتها للتعاون مع المجلس الوزاري العربي للمياه في تنفيذ الأنشطة والبرامج لبناء القدرات العربية.

رابعاً: الترحيب بقيام رابطة بحوث المياه بالوطن العربي تحت مظلة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

خامساً: الترحيب بإنشاء الجمعية العربية لمرافق المياه (ACWUA) وبقرار المملكة الأردنية الهاشمية باستضافتها.

سادساً: الأخذ علماً بقيام المجلس العربي للمياه بإعداد الإصدار الثاني للوضع المائي في الوطن العربي.

(ق 8 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند التاسع: جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - مشروع لائحة جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للميـــاه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

1- إحالة موضوع جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه إلى المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول.

2- الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس، في موعد أقصاه 2009/10/31، بالملاحظات بشأن مشروع لائحة جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه (مرفق رقم 17).

(ق 9 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند العاشر: شعار المجلس الوزاري العربي للمياه

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه ،
  - مقترحات الشعار المقدمة من كل من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للميـــاه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أن يكون الشعار المرفق (مرفق رقم 18) شعار المجلس الوزاري العربي للمياه ويوضع على كافة الوثائق الخاصة بالمجلس.

(ق 10 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الحادي عشر: تحديد اليوم العربي للمياه

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للميـــاه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

1- أن يكون يوم 3 مارس/ آذار من كل عام هو اليوم العربي للمياه. وهو اليوم الذي وافق فيه مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بموجب قراره رقم (ق: 7044-د.ع (131)-ج2- 2009/3/3) على النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه.

2- أن يتم الاحتفال سنوياً باليوم العربي للمياه تحت شعار يختاره المجلس يهدف إلى نشر الوعي حول قضية تمس الأمن المائي العربي، ويشمل ذلك اختيار ملصق مناسب وإعداد مطوية حول مضمون الشعار.

3- أن تنظم الدولة التي لها رئاسة المجلس احتفالية رسمية بهذه المناسبة باسم المجلس الوزاري العربي للمياه من خلال تنظيم ندوة حول الموضوع، تدشين مشروع بهذه المناسبة ... الخ.

4- أن يتم الاحتفال باليوم العربي للمياه لعام 2010 تحت شعار "من أجل الأمن المائي العربي المشترك".

(ق 11 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الثاني عشر: تشكيل المكتب التنفيذي للمجلس للعامين 2009-2011

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - المادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه،

في ضوء المناقشات ،

يقـــرر

أولاً: تشكيل المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه للـــسنتين 2009 – 2011 على النحو التالي:

أ- الدول الثلاث أعضاء ترويكا مجلس الجامعة على مستوى القمة (الجمهورية العربية السورية، دولة قطر، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى).

ب- ثلاثة أعضاء وفقاً للترتيب الهجائي (المملكة الأردنيـــة الهاشـــمية، دولـــة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين).

ج- الدول المنتخبة: الجمهورية الجزائرية الديمقراطيـــة الـــشعبية، جمهوريـــة العراق، جمهورية مصر العربية،

ثانياً:

1. في حالة الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقا للترويكا والعـضوية حسب الترتيب الهجائي ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي.
2. تكون العضوية في المكتب التنفيذي لأعضاء الترويكا لمدة عـضويتهم فـــي الترويكا وسنتين لباقي الأعضاء.

ثالثاً: انتخاب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيساً للمكتب التنفيذي للمجلس، وانتخاب الجمهورية العربية السورية نائباً للرئيس.

(ق 12 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الثالث عشر: إنشاء حساب خاص للمجلس الوزاري العربي للمياه

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للميـــاه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

1- الموافقة على فتح حساب خاص للمجلس الوزاري العربي للمياه لدى جامعة الدول العربية.

2- أن تبلغ المساهمة الطوعية السنوية مبلغ 5.000$ (خمسة آلاف دولار) كحد أدنى لكل دولة عربية.

3- قبول التبرعات بموافقة المجلس الوزاري العربي للمياه.

4- أن يتم الصرف من الحساب لتعزيز تنفيذ برامج وأنشطة المجلس، وفقاً للميزانية التقديرية التي يعتمدها المجلس، وطبقاً للوائح والأنظمة المعمول بها في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

5- أن يقدم الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية تقريراً دورياً إلى المجلس حول إيرادات الحساب وأوجه الصرف منه.

(ق 13 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الرابع عشر: تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه في فلسطين.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه في فلسطين،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للميـــاه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

1- دعوة الدول العربية إلى تقديم الدعم الممكن لقطاع المياه الفلسطيني.
2- دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية إلى الاستفادة من التقرير إعلامياً وسياسياً لإدانة الممارسات الإسرائيلية وفضحها في المحافل الدولية.
3- الترحيب باستعداد المجلس العربي للمياه ترجمة تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه في فلسطين إلى اللغة العربية بحيث يتم الاستفادة من التقرير على أوسع نطاق ممكن.
4- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية كافة لعقد مؤتمر حول قطاع المياه الفلسطيني بمشاركة الأطراف المعنية بما في ذلك البنك الدولي لإيجاد الحلول المناسبة لقطاع المياه الفلسطيني.
5- تكليف مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بتوثيق ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في مصادرتها لمصادر المياه الفلسطينية والتدمير الممنهج للبنى التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي والتداعيات السلبية لذلك على الاقتصاد الفلسطيني وتوفير خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفير كامل الدعم للسلطة الفلسطينية لمقاضاة سلطة الاحتلال الإسرائيلية في محكمة العدل الدولية.

(ق 14 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند الخامس عشر: ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة:

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الجمهورية العربية السورية،
  - قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في هذا الشأن،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــرر

1- التأكيد مجدداً على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي والمحافظة على الحقوق العربية ومواجهة التحديات المائية في الوطن العربي.

2- إدانة إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – لمصادرتها وسرقتها للموارد المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة وتحويل مسارها بالقوة وبناء المشاريع عليها مما يشكل تهديداً للأمن المائي العربي وبالتالي للأمن المائي القومي العربي، واعتبار هذه الممارسات باطلة وتمثل:

- انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وللشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه.
- انتهاكاً للفقرة التمهيدية السابعة من قرار مجلس الأمن رقم /465/ لعام 1980 والذي يدعوها إلى اتخاذ إجراءات متكاملة لحماية الأرض والملكية العامة والخاصة ومصادر المياه،
- كما يعد انتهاكاً للفقرة العامة الخامسة من نفس القرار والتي تنص على أن كافة الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل بهدف تغيير الطابع المادي والتركيبة البشرية والبنية المؤسساتية للأراضي العربية المحتلة منذ 1967

وهي إجراءات ليس لها أي شرعية قانونية.

- كما يعتبر انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 القاضي برفض قرار إسرائيل ضم الجولان والطلب من إسرائيل القوة المحتلة أن تلغي قرارها فورا.

وهذا يتطلب القيام بتحرك عربي جاد لدى القائمين على صيانة الشرعية الدولية لتحمل مسؤولياتهم تجاه ما تقترفه إسرائيل من انتهاكات وتعديات في هذا المجال.

3- مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة – خاصة مجلس الأمن – باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على وقف استغلالها للموارد المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة والتسبب بضياعها واستنفاذها وتعريضها للخطر.

4- قيام الإعلام العربي بإبراز تعديات إسرائيل غير الشرعية وسرقتها للمياه العربية.

5- أن يشمل مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول بنداً حول وضع آلية لجمع المعطيات والمعلومات عن الشركات والمكاتب الفنية والسياحية الدولية التي تعمل في مجال المياه وغيره في الجولان المحتل والتواصل معها وحثها على عدم التعامل مع واقع الاحتلال.

6- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بالتنسيق والتعاون مع الدول العربية المعنية والأطراف الأخرى ذات العلاقة في الترتيب لعقد مؤتمر دولي حول المياه العربية تحت الاحتلال.

(ق 15 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

البند السادس عشر: موعد ومكان عقد الاجتماعات الوزارية والفنية في عام 2010:

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه، بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - المواد الخامسة والحادية عشرة والرابعة عشرة من النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه،
  - تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: 27-2009/6/28)،

وفي ضوء المناقشات ،

يقـــــرر

أولاً:

1- عقد الاجتماع الثاني للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الفترة 24-26 يناير/ كانون الثاني 2010.

2- عقد الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 27 و28 يناير/ كانون الثاني 2010.

ثانياً:

1- عقد الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 27-29 يونيو/ حزيران 2010.

2- عقد الاجتماع الثاني للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 30 يونيو/ حزيران 2010.

3- عقد الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 1 و2 يوليو / تموز 2010.

4- أن يشمل مشروع جدول أعمال الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه بنداً حول تحلية المياه، تعد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ورقة عمل حوله بالتعاون مع المملكة العربية السعودية.

(ق 16 – د.ع (1) م.و.ع.م – 2009/6/30)

المرفقـــــــــــات

مرفق رقم (1)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

قائمة أسماء السادة المشاركين
في المجلس الوزاري العربي للمياه
الدورة الأولى

(الجزائر: 29- 2009/6/30)

قائمة أسماء السادة المشاركين
في المجلس الوزاري العربي للمياه
الدورة الأولى
(الجزائر: 29-2009/6/30)

☒ **المملكة الأردنية الهاشمية:**

عطوفة المهندسة/ ميسون عيد الزعبي
أمين عام وزارة المياه والري
عمان ص.ب 922014
وزارة المياه الري – عمان
ت: 00962605652286
ف: 0096265652287
E-mail: mayson_zoubi@mwi.gov.jo

المهندس/ زياد درويش حافظ طقش
مدير التطوير والتدريب – وزارة المياه والري
عمان ص.ب 922014
وزارة المياه الري – عمان
ت: 009626777426063
ف: 0096265652287
E-mail: ziad_darwish@mwi.gov.jo

☒ **دولة الإمارات العربية المتحدة:**

سعادة السفير/ محمد علي الوالي المزروعي
سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الجزائر
ت: 0021321549688/77
ف: 0021321549666
E-mail: emaratesemb@wissal.dz

الدكتور/ محمد مصطفى الملا
مدير إدارة الري والتربة
الامارات – دبي – ص.ب 1509
ت: 0097142026655
ف:0097142948964
E-mail: mmalmulla@moew.gov.ae

المهندسة / صفاء علي العويد — رئيس قسم السدود

الامارات – دبي – ص.ب 1509

ت: 0097142026641

ف: 0097142948964

E-mail: saobaid@moew.gov.ae

☒ **مملكة البحرين:**

معالي المهندس/ فهمي بن علي الجودر — وزير الأشغال والمشرف على هيئة الكهرباء والماء

ص.ب: 2

ت: +97317546777

ف: +97317537151

Email: minister_office@mew.gov.bh

سعادة السيد/ خليفة إبراهيم المنصور — الوكيل المساعد للصرف الصحي

ص.ب: 5

ت: +97317875300

ف: +97317877622

Email: khalifaem@works.gov.bh

المهندس/ علي رضا حسين — مدير إدارة نقل المياه – هيئة الكهرباء والمياه

ص.ب 2

ت: 0097317875888

ف: 0097317874120

E-mail: ali.redha@mew.gov.bh

المهندس/ إبراهيم عبدالله الكعبي — مدير إدارة إنتاج المياه – هيئة الكهرباء والمياه

ص.ب 833

ت: 0097339670200

ف: 00973830146

E-mail: alkaabie@batelco.com.bh

☒ **الجمهورية التونسية:**

معالي السيد/ عبد السلام منصور — وزير الفلاحة والموارد المائية

30 نهج سفاري 1002 – تونس

ت: 0021671801017

ف: 00216799171

السيد/ مكي حمزة
مدير عام الموارد المائية – وزارة الفلاحة والموارد المائية
43 نهج السده المنوبية منفلـــوري – بـــاب منـــارة 1008 – تونس
ت: 0021671399320
E-mail: mekki.hamza@iresa.agrinet.tn

السيد/ محمد لسود
مدير عام التعاون الدولي – وزارة الفلاحة والموارد المائية
30 نهج الآن سافاري – تونس
ت: 0021671793185
ف: 0021671799457

☒ **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**

معالي السيد/ عبد المالك سلال
وزير الموارد المائية

سعادة السيد/ مراح زيدان
أمين عام – وزارة الموارد المائية
3 شارع القاهرة – القبة – الجزائر
ت: 0021321283000
ف: 0021321283700
E-mail: sg@mre.gov.dz

السيد/ طارق صغير
مكلف بالدراسات – وزارة الموارد المائية
3 شارع القاهرة – القبة – الجزائر
ف: 0021321283199

السيد/ طبيبي رشيد
مدير عام الوكالة الوطنية للموارد المائية
ت: 0021321542559
ف: 0021321542542
E-mail: anrh@anrh.dz

السيد/ نادري أحمد
مدير الموارد البشرية والتكوين والتعاون
3 شارع القاهرة – القبة – الجزائر
ف: 0021321283591
E-mail: nadir@mre.dz

السيد/ جلال كمال	خبير – مستشار 8 شارع ماكبيان المرادية – الجزائر ت: 00213771478479 E-mail: djelal99@yahoo.fr
السيد/ رمضان محمد	نائب مدير عام – الوكالة الوطنية للموارد المائية 80 شارع محمدي – بئر مراد رايس ت: 0021321542559 E-mail: ramdanemo@yahoo.fr
السيد/ مرحوم أحمد مراد	نائب مدير الجامعة العربية بوزارة الشؤون الخارجية وزارة الشؤون الخارجية – مساحة محمد الصديق بن يحيى المرادية – الجزائر ت: 021 504302

☒ **جمهورية جيبوتي:**

معالي السيد/ عبد القادر كامل محمد	وزير الزراعة والتربية الحيوانية والصيد البحري والمكلف بموارد الري ص.ب 453 ت: 00253819488 ف: 00253355879 E-mail: ab-kamil@lycoo.com
الدكتور/ جمال الدين حسين علي	مدير مصار المياه ص.ب 504 جيبوتي ت: 00253812603 ف: 00253355879 E-mail: gamal-eldin@gmx.de
السيد/ وليد جامع أحمد	مدير هندسة البناء والسدود ص.ب 503 جيبوتي ت: 00253817403 ف: 00253355879 E-mail: a.djama@laposte.net

☒ **المملكة العربية السعودية:**

المهندس/ عبد العزيز بن عبد الرحمن الجبر
مدير عام إدارة تنفيذ المشروعات بوزارة المياه والكهرباء
وزارة المياه والكهرباء – المملكة العربية السعودية
ت: 0096612052952
ف: 0096612052902
E-mail: aaljaber@mowe.gov.sa

السيد/ فهد بن أحمد البعيجان
كبير جيولوجيين
وزارة المياه والكهرباء – المملكة العربية السعودية
ت: 00966505203459
ف: 0096612052969
E-mail: fbaijan@hotmail.com

السيد/ عبد العزيز بن صالح المطلق
كبير جيولوجيين
وزارة المياه والكهرباء – المملكة العربية السعودية
ت: 0096612052965
ف: 00966122052966
E-mail: aziz19541954@hotmail.com

☒ **جمهورية السودان:**

الدكتور/ حيدر حسن حاج الصديق
مدير عام القضايا الدولية – وزارة الخارجية – الخرطوم
ت: 00249183773101
ف: 00249183799992
E-mail: gagarinali2@gmail.com

سعادة السفير/ أحمد حامد الفكي
سفير جمهورية السودان بالجزائر
سفارة جمهورية السودان بالجزائر – حيدرة 27 شارع الأخوة بن حفيظ
ت: 00213770555999
ف: 0021321693019

المهندس/ إبراهيم صالح
نائب رئيس الجهاز الفني للموارد المائية وزارة الري
ص.ب 878 – وزارة الري – الخرطوم
ت: 00249183785045
ف: 00249183783221
E-mail: ibradam75@yahoo.co.uk

المهندس/ الربح محمد حمد
مستشار الري والموارد المائية
ص.ب 878 – وزارة الري – الخرطوم
ت: 00249912337767
ف: 00249183783221
E-mail: rayhydro@hotmail.com

السيد/ خالد محمد علي إبراهيم
مستشار الإعلامي سفارة السودان بالجزائر
سفارة جمهورية السودان بـــالجزائر – حيـــدرة 27
شارع الأخوة بن حفيظ
ت: 00213794428038
ف: 0021321693019
E-mail: eternaldan@yahoo.com

☒ **الجمهورية العربية السورية:**

معالي المهندس/ نادر البني
وزير الري
دمشق – وزارة الري– شارع الفردوس
ت: 00963112228571
ف: 00963112219490
E-mail: minister@irrigation.gov.sy

المهندس/ غسان رستم
مستشار وزير الري
دمشق – وزارة الري– شارع الفردوس
ت: 00963112453291
ف: 00963112451061
E-mail: gmrostom@hotmail.com

السيد/ محمد أبو سرية
القنصل الأول في السفارة السورية في الجزائر
سفارة الجمهورية العربية السورية في الجزائر
ت: 00213663242400
ف: 0021321912030

السيد/ محمد إبراهيم
مدير مكتب وزير الري
دمشق – الفردوس – وزارة الري
ت: 00963112228671
ف: 00963112229490

الدكتور/ محمد بسام زكار
مدير الإدارة المتكاملة للمياه وزارة الري
دمشق – وزارة الري– شارع الفردوس
ت: 00933823373
ف: 00963115318264
E-mail: bassam@mail.sy

المهندسة/ هيلدا اسحق
رئيس قسم المياه الدولية والتشريع المائي
دمشق – الفردوس – وزارة الري
ت: 00944073075
ف: 00963115318264
E-mail: heldaei@hotmail.com

☒ **جمهورية العراق:**

معالي الدكتور/ عبد اللطيف جمال رشيد
وزير الموارد المائية
ت: 009647901912229
Email: waterresmin@yahoo.co.uk
abdullatifrashid@yahool.com

الدكتور/ حسين علي جابر الواسطي
مستشار رئيس الوزراء للشؤون الزراعية
ت: 009647901103790
E-mail: aweopm@yahoo.com

السيد/ طالب حسن إسماعيل
خبير – وزارة الموارد المائية – بغداد – العراق
ت: 009647702853544
E-mail: waterresmin@yahoo.co.uk

السيد/ علي مبدي علي اللبدي
مستشار
ت: 009647901102542
E-mail: allabadi@univdar.com.jo

السيد/ حسن الجنابي
سفير العراق لدى منظمة الفاو
E-mail: iraq.fao@gmail.com

السيد/ عبدالسلام صدام محسن
سكرتير ثالث – ممثل وزارة الخارجية العراقية
E-mail: fs50000000@yaho.com

☒ **سلطنة عُمان**:

معالي الشيخ/ عبدالله بن سالم بن عامر الرواس — وزير البلديات الإقليمية ومواردالمياه

ص.ب: 2575 رمز بريدي: 112 روي

ت: 0096824692471

ف: 0096824692928

E-mail: ird@mrmwr.gov.om

الدكتور/ سيف بن راشد بن سيف الشقصي — مدير عام إدارة موارد المياه

ص.ب 1212 رمز 130 العذيبة

ت: 0096899427212

ف: 0096824692484

E-mail: saifas2002@yahoo.com

السيد/ أحمد بن سالم بن سيف التوبي — مدير دائرة العلاقات الدولية

2575 الرمز البريدي 112 روي

ت:0096899331403

ف: 0096824692928

E-mail: ird@mrmwr.gov.om

السيد/ مبارك بن جمعة بن محمد الضباري — مدير الدائرة القانونية

ص.ب: 2575 – رمز بريدي 112 روي

ت: 0096824692364

السيد/ علي بن حمد بن عبدالله اليعقوبي — مدير عام البلديات وموارد المياه بشمال البـــاطن – سلطنة عمان

ص.ب: 2575 رمز بريدي 112

ت: 0096826843270

ف: 0096826843240

السيد/ كرم بن عبدالله بن شهداد البلوشي — مدير عام الشؤون الإدارية والمائية

ص.ب: 1340 رمز بريدي – 130 العزيبة

ت: 24693868

ف: 24693858

E-mail: kotook@hotmail.com

السيد/ ناصر جمعة حميد السيابي منسق الوزير

2575 رمز 112

ت: 0096824692552

ف: 0096824692553

E-mail: omaniboy2002@yahoo.com

☒ **دولة فلسطين:**

معالي الدكتور/ شداد العتيلي — رئيس سلطة المياه الفلسطينية

فلسطين- رام الله – البالوع – سلطة المياه الفلسطينية

ت: +97022429281

E-mail: sattili@pwa.ps

المهندس/ ربحي الشيخ — نائب رئيس سلطة المياه الفلسطينية

فلسطين – غزه – سلطة المياه / شارع الوحدة

ت: 0097282833609

ف: 0097282826630

E-mail: ralsheikh@pwa-gpmu.org

المهندس/ أحمد سعيد محمد اليعقوبي — مدير عام المصادر المائية بسلطة المياه الفلسطينية

فلسطين – غزه – سلطة المياه / شارع الوحدة

ت: 0097282833609

ف: 0097282826630

E-mail: ahmadyaqubi@hotmail.com

المهندس/ يوسف أنور فؤاد عوايص — مدير عام التعاون والتنسيق الدولي بسلطة المياه الفلسطينية

فلسطين – رام الله – سلطة المياه / البالوع – البيرة

ت: 0097022429022

ف: 009702429341

E-mail: yawayes@yahoo.com

السيد/ أحمد محمد يونس هندي — مدير عام وحدة مجلس المياه الوطني

فلسطين – رام الله

ت: 0097222439022

ف: 009722429341

E-mail: ahmadhindi19@yahoo.com

المهندس/ يوسف عوايص — مدير عام التنسيق والتعاون الدولي

فلسطين- رام الله - البالوع - سلطنة المياه الفلسطينية

ت: 97022429281+

E-mail: yowayes@yahoo.com

☒ **دولة قطر:**

معالي الدكتور/ محمد بن صالح السادة — وزير الدولة لشؤون الطاقة والصناعة

ص.ب: 3212 الدوحة – قطر

ت: 4491339-4491333 974+

ف: 4491311 974+

E-mail: alsada@qp.com.qa
Site: www.qp.com.qa

السيد/ محمد عبدالله السيلاني — مدير مكتب وزير الدولة لشؤون الطاقة والصناعة

ت: 4491399-4491333 974+

ف: 4491311 974+

E-mail: alsailani@qp.com.qa

المهندس/ عيسى هلال الكواري — العضو المنتدب بالإنابة

ص.ب 41 – الدوحة – قطر

ت: 009744845551

ف: 009744845599

E-mail: ealkuwari@km.com.qa

المهندس/ علي سيف المالكي — مدير شؤون شبكات المياه – الكهرباء

ص.ب 41 – الدوحة – قطر

ت: 009744845999

ف: 009744836850

E-mail: aalmalki@km.com.qa

السيد/ يوسف أحمد محمد جناحي — مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي

ص.ب 41 – الدوحة – قطر

ت: 009744845440/41

ف: 009744845491

E-mail: yjanahi@km.com.qa

المهندس/ ناصر علي المهندي — مدير إدارة العلاقات العامة – الكهرباء

ص.ب 41 – الدوحة – قطر

ت: 009744845474/84

جوال: 009745558557

ف: 009744845496

E-mail: nalmohannadi@km.com.qa

☒ **جمهورية القمر المتحدة:**

سعادة السيد/ محمد ساترو — وكيل وزارة – مدير مكتب الوزير

السيد/ سيد محمد ناصر — مدير الطاقة والمياه

السيد/ يوسف محمد — مهندس زراعي – منسق مشروع الادارة المستدامة للأراضي

☒ **دولة الكويت:**

سعادة المهندس/ يوسف الهاجري — وكيل وزارة الكهرباء والماء

ص.ب: 12 الصفاة – الكويت

ت: 25371322 – 96525371221+

ف: 96525371227+

السيد/ شكري ناصر الشريم — مستشار – قائم بأعمال بالإنابة– سفارة دولة الكويت في الجزائر

ت: 021592110

ف: 021592727

المهندس/ حامد حبيب الخالدي — وكيل وزارة الكهرباء والماء المساعد لتشغيل وصيانة المياه

ت:0096599027826

ف:0096525387302

E-mail: hamed58@gmail.com

المهندس/ إياد علي الفلاح — وكيل وزارة الكهرباء والماء المساعد لمشاريع المياه

ت: 0096525371411

ف: 0096525371400

E-mail: efalah@mew.gov.kw

المهندس/ عبدالرحمن سعود المطيري — مدير إدارة المكتب الفني لوزير الكهرباء والماء

ت: 0096525571121

ف: 0096525371120

E-mail: almutairi76@hotmail.com

☒ **الجمهورية اللبنانية:**

سعادة السيد/ غسان الخطيب — قائم بأعمال السفارة اللبنانية بالوكالة في الجزائر

ت: 00213770800567

E-mail: ghkatib@yahoo.com

☒ **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:**

معالي المهندس/ معتوق محمد معتوق
أمين اللجنة الشعبية العامة للمرافق
ت: 00218213605136/37
ف: 00218213620380

الدكتور/ عبد المجيد الجيلاني المشري
مدير إدارة التخطيط – أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق
ت: 00923533477
E-mail: abdulhala4@yahoo.com

السيد/ الصادق أحمد قدري
مستشار فني الهيئة العامة للمياه
ت: 00218913785505
ف: 002184872323
E-mail: sadekkad@hotmail.com

السيد/ عبد الحميد فرج فرحات
مستشار بأمانة الأتصال الخارجي والتعاون الدولي
ت: 00218214442290
ف: 00218214440566

السيد/ سليمان صالح الباروني
مستشار فني الهيئة العامة للمياه
ت: 00218925650496
ف: 002184872232
E-mail: baruni@gwalibya.org

السيد/ حمدي أمين الحداد
رئس قسم المكامن الجوفية بمشروع النهر الصناعي العظيم
مشروع النهر الصناعي العظيم – الهواري – بنغازي – ص.ب 641
ت: 00218926419587
ف: 00218612234611
E-mail: hamdiamin2002@yahoo.com

☒ **جمهورية مصر العربية:**

الدكتور/ حسام الدين صفوت فهمي
مدير معهد بحوث النيل
المركز القومي لبحوث المياه – قناطر الدلتا – القليوبية – مصر ص.ب 13621/5
ت: 0020242187034
ف: 0020242187152
E-mail: hussam_fahmy@nri-eg.org
hussam.fahmy@yahoo.com

☒ **المملكة المغربية:**

سعادة السيد/ جناح مصطفى — الكاتب العام بكتابة الدولة في الماء والبيئة – قطاع الماء
ت: 0021261088403
E-mail: geanohmki@hotmail.com

السيد/ مجيد بنبيبة — المدير العام لهندسة المياه
كتابة الدولة المكلفة للماء والبيئة – قطاع الماء، زنقة حسن بن شقرون
ت: 00212537685870
ف: 00212537685864
E-mail: benbiba@water.gov.ma

السيدة/ اية عيسى أحمد — مستشار بسفارة المملكة المغربية بالجمهورية الجزائرية
سفارة المملكة المغربية – الجزائر العاصمة
ت: 021605060
ف: 021605047

☒ **الجمهورية الإسلامية الموريتانية:**

سعادة السيد/ محمد الأمين ولد محمد خال — سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالجزائر

السيد/ سعد أبيه ولد محمد الحسن — مدير المركز الوطني للموارد المائية
ص.ب 899
ت: 002225291692
E-mail: saadouebih@yahoo.fr

السيد/ محمد ولد مولاي أعلى ولد الداف — مدير التخطيط والمتابعة والتعاون بوزارة المياه والصرف الصحي
ت: 002226349419
E-mail: mouldmoulaye@yahoo.fr

السيد/ سيدي محمد ولد محمد — مستشار أول – سفارة موريتانيا بالجزائر

☒ **الجمهورية اليمنية:**

سعادة الدكتور/ أحمد عبدالله عبدالإله — سفير الجمهورية اليمنية لدى جمهورية بالجزائر
سفارة الجمهورية اليمنية – الجزائر العاصمة – حيدرة– دراري

المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة:

☒ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد:

سعادة الدكتور/ رفيق صالح — المدير العام

ص.ب 2440- دمشق – سوريا

ت: 00963115743039

ف: 00963115743063

Web site: www.acsad.org

الدكتور/ عبد الله الدروبي — مدير إدارة الموارد المائية

ص.ب 2440- دمشق – سوريا

ت: 00963115743039

ف: 00963115743063

E-mail: droubi@scs-net.org

السيد/ أحمد حمود — مدير وحدة الإعلام في الأكساد

ص.ب 2440- دمشق – سوريا

ت: 00963115743039

ف: 00963115743063

☒ مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي:

السيدة / شهرة قصيعة — رئيسة المركز

9 شارع المالكي – دمشق

ت: 00963113317874

ف: 00963113335252

E-mail: cofws@yahoo.com

☒ المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

الدكتور/ مصطفى العباسي — رئيس مكتب المنظمة بالجزائر

ص.ب 207 حسن بادي – الحراش - الجزائر

ت: 0021321536711

ف: 0021321536731

E-mail: laabassi1@yahoo.com

☒ **الاتحاد البرلماني العربي:**

سعادة السيد/ نور الدين بوشكوج — الأمين العام

ص.ب: 4130 دمشق – الجمهورية العربيةالسورية

ت: 963116130042+

ف: 963116130224+

E-mail: info@arab- ipu.org

☒ **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:**

الدكتور/ البهلول اليعقوبي — مدير إدارة العلوم والبحث العلمي

ص.ب 1120 – تونس

ت: 0021671781875

ف: 0021671781875

E-mail: eliagoubib@yahoo.com
b.eliagoubi@alecso.org.tn

☒ **اتحاد مجالس البحث العلمي العربية:**

السيد الدكتور/ مبارك محمد علي مجذوب — الأمين العام

اتحاد مجالس البحث العلمي العربية/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/الخرطوم/السودان

ت: 00249183434895

ف: 00249183434894

E-mail: fasrc@yahoo.com

السيد الدكتور/ عبد الله عبد السلام أحمد — مدير عام كرسي اليونسكو للمياه – السودان

الخرطوم ص. ب 1244

ت: 00249183779599

ف: 00249183797758

E-mail: aaahmed55@yahoo.co.uk

☒ **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:**

السيد/ أحمد بلحاج فرج — مستشار هندسي

21923 صفاة – 13080 الكويت

ت: 0096524959314

ف: 009654815750

E-mail: abelhadj@arabfund.org

☒ **البنك الافريقي للتنمية:**

السيد/ بلقاسم بن ساسي

مهندس أول مختص في المياه والتطهير
البنك الافريقـــي للتنميـــة – ص.ب 323 – 1002
تونس – تونس
ت: 0021671103299
ف: 0021671102679
E-mail: b.bensassi@afdb.org

☒ **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:**

السيد/ غي دو لانوا

ممثل منظمة الفاو بالجزائر
30 ش عسلة حسين الجزائر العاصمة – ص.ب:
270 الجزائر 16000 الجزائر محطة – الجزائر
ت: 730304/08 21 213+
ف: 736976 21 213+
E-mail: guy.delannoy@rao.org
Web Site: www.fao.org

☒ **UNITED NATIONS, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA):**

Mrs. Carol Chouchani Cherfane

Chief, Water Resources Section
Sustainable Development
Productivity Division
P.O Box: 11-8575, United Nations House, Beirut-Lebanon
Tel:009611981301
Mobile: 009613769466
Fax: 009611981510
E-mail: chouchanicherfane@un.org

☒ **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) المكتب الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية:**

الدكتور/ رضوان الوشاح

مسؤول برنامج المياه الاقليمي
ت: 0020227945599
ف: 0020227945296
E-mail: weshah11@yahoo.com

☒ **برنامج الأمم المتحدة للبيئة:**

الدكتور/ أحمد علي غصن

المسؤول الإقليمي لبرنامج الموارد الطبيعية والمنسق الإقليمي لبرنامج التصحر

ص.ب 10880 المنامة – البحرين

ت: 0097317812795

ف: 0097317825111

E-mail: ahmad.ghoen@unep.org.bh

☒ **المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – ايسيسكو:**

الدكتورة/ عائشة بامون

خبيرة بمديرية العلوم

الايسيسكو، ش الجيش الملكي حي الرياض، الرباط

ت: 0021237776052

جوال: 00212677279871

E-mail: abammoun@isesco.org.ma

☒ **المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا):**

الدكتور/ فوزي كراجة

المنسق الإقليمي لبرنامج وادي النيل وجنوب صحراء إفريقيا

10ج شارع رضوان ابن الطبيب، الجيزة، ص.ب 2416 القاهرة، مصر

ت: 0020235724358

ف: 0020235728099

E-mail: icarda-cairo@cgiar.org
f.karajeh@cgiar.org

☒ **مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا – سيداري:**

الدكتور/ خالد محمود أبوزيد

المدير الإقليمي للموارد المائية

2شارع الحجاز، مصر الجديدة، القاهرة، جمهورية مصر العربية

ت: 0020224513921/2/3

ف: 0020224513918

E-mail: kabuzeid@cedare.org

☒ **المركز الدولي للزراعة المحلية:**

الدكتور/ فيصل طه — مدير البرامج الفنية

ص.ب 14660- دبي – الامارات العربية المتحدة

ت: 0097143361148

ف: 0097143361155

E-mail: f.taha@biosaline.org.ae

☒ **المجلس العربي للمياه:**

معالي الدكتور/ محمود عبدالحليم أبوزيد — رئيس المجلس

9 شارع المخيم الدائم – الحي الـسادس – مدينـة نصر – القاهرة

ت: 24043079 202+

ف: 24043068 202+

E-mail: president@arabwatercouncil.org

الدكتور/ محمد صفوت عبد الدايم — الأمين العام

9 شارع المخيم الدائم – الحي الـسادس – مدينـة نصر – القاهرة

ت: 0020222600312

ف: 0020222600218

E-mail: safwat@arabwatercouncil.org

الدكتور/ رؤوف درويش — عضو مجلس المحافظين

27 شارع نزيه خليفة (البارون سابقاً) – مصر الجديدة – القاهرة

ت: 0020123105585

ف: 0020226447109

E-mail: raoufdarwish@dce-ltd.com

الدكتور/ خالد محمود أبوزيد — المدير الفني للمجلس العربي للمياه

9 شارع المخيم الدائم – الحي الـسادس – مدينـة نصر – القاهرة

ت: 224513921 202+

ف: 224513918 202+

E-mail: kabuzeid@ceare.org

☒ **الأكاديمية العربية للمياه:**

الدكتور/ فيصل طه — ممثل الاكاديمية في الاجتماع

ص.ب 45553 أبوظبي – الامارات العربية المتحدة

ت: 00971501812699

Web site: www.awacademy.ae

☒ **الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد):**

الدكتور/ عماد الدين عدلي — المنسق العام

ص.ب 2 مجلس الشعب – القاهرة – مصر

ت: 0020225161519

ف: 0020225162961

E-mail: e.adly@raednetwork.org
aoye@link.net

☒ **الجمعية العربية لمرافق المياه:**

المهندس/ خلدون حسين خشمان — الأمين العام

ص.ب 962449 الرمز البريدي 11196 عمـــان – الاردن

ت: 0096265161900

محمول: 0062779050888

E-mail: khaldon_khashman@acwua.org

☒ **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

السيدة/ فاطمة الملاح — مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

العنوان : ميدان التحرير – القاهرة – جمهورية مصر العربية – ص.ب 11642

ت:5779511 – 5752966 (202)

ف: 5779546 -5761017 -5740331

Email: envsusdev.dept@las.int

الدكتور/ جمال الدين جاب الله — نائب مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

الآنسة/ نعيمة بوشمعة — إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

السيدة/ إيناس عبد العظيم — إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

السيد/ وليد العربي — إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

السيدة/ ياسمين طعيمة — إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

السيد/ سامح محروس — الإدارة العامة

مرفق رقم (2)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة

معالي السيد/ عبد المالك سلال

وزير الموارد المائية

بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في افتتاح أعمال الدورة الأولى

للمجلس الوزاري العربي للمياه

(الجزائر: 29-2009/6/30)

الـجـمـهـوريـة الـجـزائـريـة الـديـمـقـراطـيـة الـشـعـبـيـة

وزارة الـمـوارد المائيـة

كلمـة معالي وزيـر الموارد المائيـة

السيـد عبـد المالـك سلال

في افتتـاح أعمال الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه

الجزائـر: 2009/06/29

بسـم اللـه الرحمـن الرحيـم

معالي السيد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية،

أصحاب السمـو والمعالـي والسعـادة؛

ضيوفنـا الكـرام؛

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته،

يسْعِدُنِي أَنْ أَلْتَقِيَكَمْ اليَوْم فِي هَذَا الاجْتِمَاعِ ، وَإِنَهَا لَفُرْصَةٌ طَيِبَةٌ وَفَخْرٌ كَبِيرٌ لَنَا أَن يَعْقِدَ المَجْلِسُ الوِزَارِيُ العَرَبِيُ لِلْمِيَاهِ دَوْرَتَهُ الأُولَى عَلَى أَرْضِ بَلَدِي الجَزَائِرِ ، بَلَدِكُمْ الثَانِي ، وِلا يَسَعُنِي فِي هَذَا المَقَامِ ، بِاسْمِ الشَعْبِ وَالحُكُومَةِ الجَزَائِرِيَة وَ عَلَى رَأْسِهِمَا فَخَامَة رَئِيس الجُمْهُورِيَة، السَيد عبد العزيز بوتفليقة، إِلا التَرْحِيبُ بِكُمْ كَضُيُوفٍ كِرَامٍ وَإِخْوَةٍ أَعِزَاءٍ مُتَمَنِيًا لَكُمْ طِيبَ الإِقَامَةِ بَيْنَنَا. كَمَا أُوَجِهُ تَحِيَةً خَاصَةً لِلأَخْ الأَمين العام للجَامِعَة الَذِي أَبَى إِلا الحُضُورَ مَعَنَا رَغْمَ بَرْنَامَجِ عَمَلِهِ الكَثِيفِ وَ اِلْتِزَامَاتِهِ المُتَعَدِدَةِ.

وأنا أَفْتَتِحُ تَدَخُلِي هَذَا ، يَقُودُنِي الحَدِيثُ لا مَحَالَةَ إِلى التَنْوِيهِ بِالحَاجَةِ المَاسَةِ فِي وَقْتِنَا الرَاهِنِ إِلَى تَكْثِيفِ جُهُودِنَا من خِلالِ العَمَلِ المُشْتَرَكِ ضِمْنَ المجلس الوزاري العربي للمياه كَآلِيَةٍ عَرَبِيَةٍ مُوَحَدَةٍ ، تَكُونُ الإِطَارَ التَكَامُلِيَ الفَعَالَ الذِي يَسْمَحُ لَنَا بِإِعَادَةِ تَأْهِيلِ وَ عَقْلَنَةِ اِسْتِخْدَامَاتِ مَوَارِدِنَا المَائِيَةِ.

إن قرار إنشاء مجلس الوزراء العرب المكلفين بالمياه ، يُعَدُ مُنْعَطَفًا تَارِيخِيًا وَنُقْطَةَ تَحَوُلٍ كَبِيرَةٍ فِي سِيَاسَاتِ مُوَاجَهَةِ التَحَدِيَاتِ التِي يَفْرِضُهَا وَاقِعُ المِيَاهِ عَلَى الدُوَلِ العَرَبِيَةِ، إِذْ أَن هَذَا الهَيْكَلَ الجَدِيدَ سَيَنْتَقِلُ بِنَا من مَرْحَلَةِ الوَحَدَاتِ المُتَفَرِقَةِ التي تُدَافِعُ عَلَى بَرَامِجِهَا بِصَفَةٍ فَرْدِيَةٍ، وَهُوَ الأَمْرُ الذي كَثِيرًا مَا أَضْعَفَ دُوَلَنَا وَقُدُرَاتِنَا، إِلَى مَرْحَلَةِ الكَيَانِ المُوَحَدِ المُتَكَامِلِ الذِي يَصِيغُ سِيَاسَاتِهِ وَخُطَطِهِ الإِسْتِرَاتِيجِيَةِ فِي إِطَارِ آَلِيَةِ التَعَاوُنِ الجَدِيدَةِ وَالتِي سَيَتِمُ مِن خِلالِهَا ضَمَانُ المُشَارَكَةِ الجَمَاعِيَةِ لِدُوَلِنَا فِي التَخْطِيطِ وَالتَنْفِيذِ وَالإِدَارَةِ المُسْتَدَامَةِ وَالمُتَكَامِلَةِ لِمَوَارِدِنَا المَائِيَةِ، وَاضِعِينَ نُصْبَ أَعْيُنِنَا الهَدَفَ النِهَائِي أَلا وَهُوَ تَحْقِيقُ الأَمْنِ المَائِي فِي الوَطَنِ العَرَبِي.

وَضِمْنَ هَذَا الإِطَارِ، وَتَنْفِيذًا لِقَرَارَاتِ القِمَة العَرَبِيَة الاقتصادية وَالتَنْمَوِيَة والاجتماعية التي عُقِدَتْ بِدَوْلَةِ الكويت الشقيقة يَوْمَيْ 19 و 20 يناير 2009 والَتِي كَلَفَتْ مَجْلِسَنَا المُوَقَرِ بِوَضْعِ إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية كَفِيلَةٍ بِتَحْقِيق الإِدَارَةِ المُتَكَامِلَةِ لِمَوَارِدِنَا المَائِيَةِ ، وَجَبَ عَلَيْنَا ، في إطار اجتماعنا هذا ، وَضْعُ الآَلِيَاتِ وَالتَدَابِيرِ الكَفِيلَةِ بِتَحْقِيق هذه الغَايَةِ، وَإِعْدَادِ تَقْرِيرٍ حَوْلَ ذَلك لِيَتِمَ رَفْعُهُ إِلى القِمَةِ العربية القَادمَة.

وَأُجَدِدُ لكم بهذا الصدد، عَزْمَ بلادي واستعدادها الكامل لتسخير كل الوسائل بغرض تحقيق تلك الأهداف ، والخروج بالنتائج المَرْجُوَةِ من اجتماعنا هذا.

فالجزائر و تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة جعلت من المياه أولوية وطنية و شَرَعَتْ مُنْذُ مَا يُقَارِبُ العُشْرِيَة في تنفيذ برنامجٍ كَبيرٍ و مُتَكَامِلٍ من الإنجازات رُصِدَتْ لِتَجْسِيدِهِ استثمارات عمومية ضخمة.

و قد بدأت، و لله الحمد، ثمار هذا الجهد الوطني غَيْرِ المَسْبُوق في البُرُوزِ. فَبِنِسَبِ رَبْطٍ بالشبكات العمومية للماء الشَرُوب و التطهير تُقَدَرُ عَلَى التوَالِي بـــ 93 و 86 بالمائة و بِحِصَةٍ يَوْمِيَةٍ لِكُلِ مُوَاطِنٍ حَجْمُهَا 168 لتر، تَجَاوَزَتْ الجزائر، بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ، أهداف الأَلْفِيَةِ للتَنْمِيَةِ التِي سَطَرَتْهَا مُنَظَمَةُ الأمم المتحدة و صَارَ الحَقُ فِي المياه حَقِيقَةً مَلْمُوسَةً لِكُلِ الجزائريين.

أصحاب السمـــــو والمعالـــي والسعـــادة؛

ضيوفنـــا الكـــرام؛

الســـــيدات والســـادة الأفاضـــــل؛

إن اجتماعنا هذا الذي يُعْقَدُ في ظِلِ ظُرُوفٍ دولية أَقَلُ مَا يُقَال عنها أنها حَرِجَة وَحَسَاسَة لِلغَايَة، جَرَاء التَحَوُلاتِ الخَطِيرَة التِي يَشْهَدُهَا العالم بصفة عامة بسبب التغيرات المناخية، يدفعنا أكثر فأكثر إلى العمل المشترك من أجل تطبيق مفاهيم التنمية المُسْتَدَامَة في تعاملنا مع نُظُمِنَا البِيئِيَةِ و مواردنا الطبيعية.

وأَسْتَسْمِحُكُمْ ، وأنا في سِيَاقِ الحَدِيثِ عَن ضَرُورَة توحيد السياسات العربية وتطوير أشكال التعاون العربي العربي وسُبُلُ الرُقِيِ به ، أن أُشِيرَ إلى تجربتنا المُثْمِرَة مع إخواننا من تونس وليبيا لاستغلال مياه الحوض المائي الجوفي المشترك وهو حوض الصحراء الشمالية والتي تعد من التجارب الرائدة للتعاون الأخوي ومثالا يُقْتَدَى به في مثل هذه الحالات ، وهي تجربة تركت تأثيرات إيجابية على دولنا على كافة المستويات.

وعلى الصعيد الدولي ، يظهر لنا جَلِيًا أن توحيد الرُؤَى العربية بشأن القضايا المائية سَيُعَزِزُ لا مَحَالَةَ من مكانة الدول العربية على المستوى الإقليمي والدولي ويُمَكِنُهَا من إبراز قضاياها واهتماماتها وإسماع صوتها والتعبير على انشغالاتها ، ولنا في المشاركة المُشَرِفَةِ والفَاعِلة للدول العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد باسطنبول خير دليل على ذلك.

أصحاب السمـــــو والمعالـــي والسعـــادة؛

ضيوفنـــا الكـــرام؛

الســـــيدات والســـادة الأفاضـــــل؛

إن قضية المياه تهم الجميع، وبالتالي فإنني أدعو من على هذا المنبر جميع الفاعلين وشركاء الشأن المائي من حكومات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية ومؤسسات تمويل وطنية وعربية وإقليمية، إلى المساهمة والمساندة في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع ذات العلاقة بموضوع المياه، ومرافقة المجلس الوزاري العربي للمياه في تنفيذ المهام الصعبة المنوطة به، و تحقيق الغايات التي نصبوا إليها جميعا.

ختاما, أكرر شكري لتلبيتكم دعوتنا لحضور اجتماع مجلس الوزراء العرب في دورته الأولى المنعقد بالجزائر، كما أجدد لكم الترحيب في بلدكم الثاني، متمنيا لهذه الدورة المزيد من التوفيق والنجاح في ترجمة الطموحات العربية المنشودة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مرفق رقم (3)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

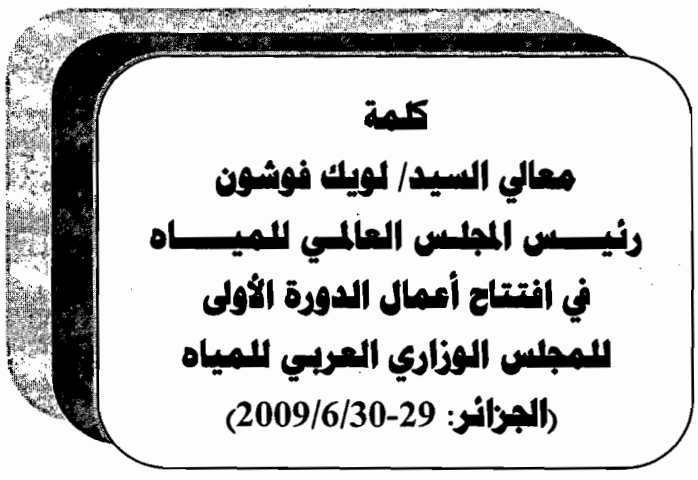

كلمة
معالي السيد/ لويك فوشون
رئيـــس المجلس العالمي للميـــاه
في افتتاح أعمال الدورة الأولى
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(الجزائر: 29-2009/6/30)

سوف توزع لاحقا

مرفق رقم (4)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة
معالي السيد/ عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية
في افتتاح أعمال الدورة الأولى
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(الجزائر: 29-2009/6/30)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد/ عبد المالك سلال

وزير الموارد المائية

معالي السيد/ مراد المدلسي

وزير الشؤون الخارجية

السيد/ لويك فوشن

رئيس المجلس العالمي للمياه

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

أود أن أعبر عن سعادتي بأن تنطلق أعمال المجلس الوزاري العربي للمياه من الجزائر، هذا البلد الطيب الأعراق الحاضر دوماً في كل ما يدفع العالم العربي نحو التقدم والرخاء والاستقرار وأن أشكر الرئيس/ عبد العزيز بوتفليقه رئيس الجمهورية لرعايته لهذا الاجتماع الأول، ونقدر للجزائر كلها ترحيبها واحتضانها لهذه المناسبة العربية الهامة.

إن إنشاء المجلس الوزاري العربي للمياه حدث يجدر تسجيله إذ هو تعبير عن تحرك الأجندة العربية – **أجندة العمل العربي المشترك** – مع تطور الأحداث والاحتياجات وهو ما يدل على أن الجامعة العربية قد انطلقت مع القرن الحادي والعشرين وتطورت نحو التشابك مع الأجندة

العالمية وأصبحت تحتضن موضوعات لم تطرق بالعالم العربي من قبل ولكنها تعنيه وتعنى مجتمعاته، وعلى رأسها مشاكل المياه والبيئة والمناخ والأمراض الجديدة وغيرها من البنود التي تفرض نفسها اليوم على رأس أولويات العمل العربي المشترك.

نعم إن المياه وندرتها والطاقة الجديدة والمتجددة والاحتياج إليها، وتغير المناخ وتأثيراته وتبعاته، بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها، والإعلام وحرياته، وعموم حركة العولمة وتداعياتها أصبحت بنوداً لا مناص من التعامل معها فردياً وجماعياً بكل سرعة وجدية ومهنية.

وفيما يتعلق بموضوع المياه، أود أن أشير إلى ما ذكره السيد رئيس المجلس العالمي للمياه بأن "وقت المياه السهلة قد ولى" لذا وبسبب الأزمات المتوقعة من موضوع المياه في المستقبل المنظور على مستوى العالم العربي على اتساعه، تم تشكيل هذا المجلس: **المجلس الوزاري العربي للمياه**، والذي كلفته قمة الكويت بدراسة وضع الأمن المائي في عالم العرب وبلادهم، وأن يقوم بوضع إستراتيجية للتعامل مع هذا الموضوع.

وتستهدف الإستراتيجية المقترحة وضع خطة عربية شاملة في حدود عام 2025 لمواجهة العجز المائي وتحقيق الإدارة السليمة للموارد المائية المتاحة بما يكفل تحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية وحماية الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة، وتستند الإستراتيجية بصورة

رئيسية على تحديد الأوضاع القائمة والرؤى المستقبلية للاحتياجات في ضوء الموارد المتاحة من جهة والمحددات والمعوقات المؤثرة من جهة أخرى، وترتكز على تنفيذ مشاريع بعينها أهمها بناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل، تطوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، مواجهة ظاهرة التغير المناخي وتأثيرها على الموارد المائية، أخذاً في الاعتبار الاستخدام المفرط وكلفتة التلوث، توطين مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حماية الحقوق المائية العربية، رفع القدرات العربية في مختلف المجالات ذات الصلة بقطاع المياه، وعلى رأسها التسيير الدقيق لإدارة المياه ورفع كفاءة المعرفة بها ومن ثم رفع الوعي المائي والبيئي لدى كافة فئات المجتمع يصبح ضرورياً. وبديهي أن يتطلب تنفيذ الإستراتيجية وكافة الأنشطة والبرامج المرتبطة بها إيجاد آلية التنفيذ المناسبة، وستقوم الأمانة الفنية لمجلسكم الموقر بدور نشط في متابعة التنفيذ مع كافة الأطراف المعنية. وفي يقيني أن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة عليه أن يضطلع بدور فاعل في التنفيذ مع التنويه بالدور المناط بمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي فيما يخص حماية الحقوق العربية في المياه المشتركة. وهنا أود التذكير أن مجلس جامعة الدول العربية على مستوياته المختلفة يتابع عن كثب ما يتعرض الآن لمشكلة استيلاء إسرائيل على المياه في الأراضي العربية المحتلة ومصادرتها واستغلالها للموارد المائية فيها وتحويل مسارها بالقوة وبناء المشاريع عليها مما يشكل تهديداً للأمن المائي في

فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، وهو موضوع خطير جدير بمتـــابعتكم ومناقشة القطاع السياسي له.

أما هنا في مناقشات المجلس الوزاري العربي للمياه فالموضـــوع أكبر وأوسع ويتعلق بالكفاءة المائية، والاحتياجات البشرية والإنمائية في العالم العربي، وتجدون أن ضمن الموضوعات المطروحة عليكم مشروع الخطة التنفيذية التي أعدها المركز العربي لدراســـات المنـــاطق الجافـــة والأراضي القاحلة لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والذي اعتمدته قمة الكويت، وتحدد الخطة التنفيذية أولويات العمل وتعطي الخيار للدول في تحديد الأنـــشطة التي ترغب في تنفيذها وفقاً للاحتياجات القطرية في مختلـــف مجـــالات المشاريع المقترحة مع توضـــيح للنتـــائج المتوخـــاه وأســـلوب التنفيـــذ. وكما تعلمون فإن إطاره الزمني خمس سنوات والتمويل المطلـــوب لـــه حوالي 10 مليون دولار. وآمل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمن الغذائي والأمن المائي العربي أحد أهم أولوياته، أن يكون له دور أساسي في استقطاب التمويل لتنفيذ هذا المشروع.

ومن ناحية أخرى فمن الأهمية بمكـــان متابعـــة تنفيـــذ الأهـــداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإطار فإن بعض الدول العربية من المـــشرق والمغرب والخليج بذلت مجهودات معتبرة في هـــذا الـــشأن، وهنـــا أود الإشادة بالتجربة الجزائرية التونسية الليبية للتـــسيير المـــستدام للمـــوارد

المائية الجوفية المشتركة بالصحراء الشمالية واعتبرها نموذجاً رائداً للتعاون العربي في إدارة الموارد المائية المشتركة.

السيدات والسادة،

هناك ثلاثة موضوعات أخرى أود الإشارة إليها، **أولها** تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية. ويمكن لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي أن يضطلع بدور رئيسي في هذا الأمر ويكون تحت تصرف الدول العربية الراغبة في ذلك. وآمل من معاليكم اعتماد برنامج عمل يكلف به هذا المركز ويمكن له أن يتابع المفاوضات الجارية لوضع اتفاقية دولية للمياه الجوفية المشتركة ويحيط مجلسكم بالمستجدات. **الموضوع الثاني**، حدث في الآونة الأخيرة تطور إيجابي هام في عمل جامعة الدول العربية وهو الانفتاح على المناطق الإقليمية الأخرى. وقد انعقدت مؤخراً في مارس الماضي بالدوحة قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. وفي إطار التحضير لها عقد الاجتماع المشترك لوزراء المياه والتصحر بين الجانبين في الرياض في نوفمبر الماضي، والذي اعتمد بيان الرياض. أما في إطار متابعة تنفيذ إعلان القمة المشتركة التي عقدت بالدوحة فجاري الاتصال حاليا للترتيب لعقد اجتماع يضم الخبراء من الجانبين حول تحلية المياه، وسيكون هذا الاجتماع باكورة تعاون فاعل بين الجانبين يعزز إمكانات توطين تقنيات تحلية المياه في المنطقة العربية. **والموضوع الثالث** هو التوسع في استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في

التشجير. وأذكركم بمشروع الحزام الأخضر لشمال أفريقيا الذي بدأناه في الثمانينات وحاولنا أحياؤه وتمديده للمشرق العربي في التسعينات ولم تكلل جهودنا آنذاك بالنجاح، وأرى أهمية إحياء هذا المشروع بالاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة. وفي يقيني أن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي احتضنت مشروع الثمانينات يمكن لهما أن يقوما بدور أساسي في تنفيذ هذا المشروع الهام والحيوي والذي ستكون له إيجابياته في التصدي لظاهرة زحف الرمال من جهة ومواجهة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية من جهة أخرى.

وفي الختام أجدد الشكر للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيساً وحكومةً وشعباً متمنياً أن تكلل أعمال الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه بقرارات تخدم المواطن العربي مباشرة وترتقي بمستوى معيشته، وهو الهدف الذي نصبوا إليه جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

مرفق رقم (5)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة
معالي المهندس/ نادر البني
وزير الري
بالجمهورية العربية السورية
في افتتاح أعمال الدورة الأولى
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(الجزائر: 29-2009/6/30)

السيد معالي الأمين العام

السيد معالي الوزير عبد المالك سلال رئيس الجلسة

السادة أصحاب المعالي والسعادة...

السادة الحضور...

بدايةً أرى من واجبي أن أتقدَّم بالشكر للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة بلد المليون شهيد على استضافة المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته العادية الأولى وكرم الضيافة التي هي من شيم أشقائنا الجزائريين.

أصحاب المعالي والسعادة...

السادة الحضور...

لقد كان عام 2008 يراودنا جميعاً طموحاً مشروعاً هو العمل العربي المشترك في مجال المياه الذي لا بديل عنه فاجتمعنا في مقر الجامعة العربية بتاريخ 14-2008/7/16 وتشاورنا وأوصينا بضرورة إنشاء هذا المجلس الكريم وبدأ هذا الطموح يتحقق عند صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1743 بالموافقة على إنشاء المجلس الوزاري العربي للمياه واستضافة المملكة العربية السعودية الشقيقة بتاريخ 16-2008/11/17 الأشقاء العرب المعنيين بشؤون المياه وأقرّوا مشروع النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه وبذلك صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1768 تاريخ 2009/3/12 بالموافقة على مشروع النظام الأساسي للمجلس الكريم ورُفع إلى مجلس جامعة الدول العربية وصدر قرار مجلس الجامعة العربية رقم ق 7044 تاريخ 2009/3/3 بالموافقة على النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه.

واليوم نحن مجتمعون في الجزائر الشقيقة نتشاور في جدول أعمال المجلس الكريم ونعمل لتوحيد صفوفنا بما يحقق المصلحة العربية العليا والتصدي ومواجهة التحديات المائية وبخاصة:

1- سرقة المياه العربية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)

2- كفاية مواردنا المائية لتغطية الطلب المتزايد على المياه.

3- الاستفادة المثلى من كل قطرة ماء نستخدمها في المجالات كافةً وخاصةً المجال الزراعي الذي يستثمر حوالي 80-89 % من الموارد المائية إلا أنّ تحقيق الأمن الغذائي العربي هو ضرورة ملحّة ومن واجبنا تقديم الحلول الناجعة لترشيد الاستهلاك المائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في واحدة المساحة ورفع كفاءة الري على المستوى الحقلي والاستفادة من رواجع الصرف الصحي والزراعي وتحسين علاقاتنا مع دول الجوار (عدا إسرائيل) والاحتكام للقانون الدولي العام واتفاقية المجاري المائية للأغراض غير الملاحية للعام 1997 والاتفاقيات الثنائية والحوار والتشاور عبر الطرق الدبلوماسية لحل الخلافات المائية بين دول الجوار والوصول إلى قسمة منصفة ومعقولة للمياه ولا يوجد بديل غير ذلك فتجربتنا مع تركيا الصديقة هي دليل على أن علاقات حُسن الجوار ودفئ العلاقات السياسية والتواصل للجان الفنية الثلاثية والوزارية تعطي نتائج إيجابية لحل المسائل المائية فيما بيننا.

4- مواردنا المائية المحدودة تجعلنا نفكر بعمق ماذا سيكون الوضع المائي في عام 2030؟ حيث سيتضاعف عدد السكان في الوطن العربي وبالتالي ستتضاعف احتياجات المياه التي نستهلكها اليوم، والسؤال المطروح ما العمل لمواجهة هذا التحدي المائي؟.

ومن أجل ذلك نرى أن يتم زج جميع الخبرات الفنية العربية والتفكير والحوار بشكل جماعي وتوفير الإمكانيات المالية لمواجهة هذا التحدي والخروج من الأزمة المائية القادمة لنورث أحفادنا الأمان.

السيد رئيس الجلسة...

أصحاب المعالي والسعادة...

السادة الحضور...

مباركٌ لنا جميعاً إنجازكم هذا وانعقاد الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه في الجزائر الشقيقة.

واسمحوا لي في ختام كلمتي أن أعرض لمعاليكم فيلماً يتألف من مجموعة صور عن مياه الجولان العربي السوري المحتل مع مذكرة ومشروع قرار إدانة للسلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) وُزعت على معاليكم راجياً القبول.

وعُذراً للإطالة...

وشكراً لإصغائكم...

والسلام عليكم...

الجزائر، 2009/6/29

رئيس وفد

الجمهورية العربية السورية

وزير الري

المهندس نادر البني

مرفق رقم (6)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة

سعادة المهندسة/ ميسون عيد الزعبي

أمين عام وزارة المياه والري

بالمملكة الأردنية الهاشمية

في افتتاح أعمال الدورة الأولى

للمجلس الوزاري العربي للمياه

(الجزائر: 29-2009/6/30)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الموارد المائية السيد عبدالاله سلال
معالي أمين عام جامعة الدول العربية السيد عمرو موسى
السيد لعبلة عوشة رئيس المجلس العالمي للمياه

السادة اصحاب المعالي الوزراء العرب الأكارم

أصحاب العطوفة والسعادة

الحضور الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انه شرف لي قبول دعوتكم للمشاركة في الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه نيابة عن معالي وزير المياه والري في الأردن والذي ينقل لكم أحر تحياته وتمنياته لهذا الجمع الكريم في تحقيق الاهداف المنشودة ، والذي تحتضنه الجمهورية الجزائرية الشعبية خلال هذه الايام المباركة من شهر يونيو / حزيران٢٠٠٩ وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين من كافة الدول العربية وذلك لبلورة مواقف ورؤى عربية موحدة في اطار الاهتمام والحرص الكبيران التي توليهما منظومة العمل العربي المشترك لموضوع المياه في العالم العربي بمختلف ابعاده السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وإنني أشكر جامعة الدول العربي وأمينها العام الأستاذ الكبير عمرو موسى على جهودهم الداعمة لعقد هذا الاجتماع العربي البناء للوزراء المعنيين بقطاع المياه في الدول العربية والذي يغطي في مشروع جدول أعماله الجوانب القانونية والتشريعية لحماية المصالح العربية في المياه المشتركة مع الدول غير العربية بالإضافة الى التركيز على إقتصاديات المياه كمحور أساسي يهم جميع العاملين في قطاع المياه في الدول العربية .

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

إننا في الأردن حكومة وشعباً نُثمن مبادرتكم الطيبة في تحقيق وبلورة المواقف والرؤى العربية الموحدة لكافة الموضوعات التي سيتم طرحها ضمن فعاليات الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه والتي تعكس التوجه الحقيقي لمواجهة شح المياه في دول المنطقة وخاصة الأردن .

السادة الحضور،،،

إن الأردن يمثل النموذج الأكثر تحديا" لموضوع المياه ليس فقط على مستوى المنطقة بل والعالم بأسره فحصة الفرد الأردني لا تتجاوز(١٥%) من مستوى خط الفقر المائي الذي حددته المنظمات الدولية ب(١٠٠٠م٣) سنويا وعدم قدرة المصادر المائية المتاحة على تلبية الاحتياجات المتزايدة بالتالي ازدياد العجز القادم من ازدياد الطلب جراء النمو الطبيعي وغير الطبيعي للسكان وحركةالنمو والتطور الذي يشهده الأردن على كافة الصعد والمجالات.

يعتبر قطاع المياه من أهم قطاعات البنية التحتية الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجلب الاستثمار في المملكة، إذ يؤمن القطاع فرص عمل متجددة ومتزايدة على الدوام، كما يساهم بشكل كبير في رفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر محرك وداعم رئيسي للاستثمار في قطاعات التنمية الأخرى.

وحسب التقارير الدولية يصنف الأردن رابع أفقر دولة في المياه، حيث يعاني شحاً في المصادر المتاحة من المياه، ويعتمد الأردن على مياه الأمطار لتغذية المياه السطحية والجوفية على حد سواء، وقد أدت الزيادة في عدد السكان والنمو الاقتصادي والزراعي إلى زيادة الطلب على المياه، إذ ارتفع التزويد المائي لمختلف القطاعات من

٨٠١ مليون م٣ في عام ١٩٩٩ ليصل إلى ٩٤٠ مليون م٣ في عام ٢٠٠٧ . وقد أدى عدم توفير مصادر مياه غير تقليدية إلى زيادة الضغط على مصادر المياه التقليدية لتلبية الزيادة في الطلب على المياه.

وفي هذا الإطار تولي الحكومة قطاع المياه اهتماما خاصا حيث دأبت على المتابعة الحثيثة وتوفير ما أمكن من الدعم المالي المباشر وغير المباشر للنهوض بهذا القطاع الحيوي من خلال المفهوم الاستراتيجي لهذه السلعة ومصادرها .

تم تحقيق العديد من الانجازات في قطاع المياه وعلى مختلف المستويات التشريعية والمؤسسية والقطاعية، بالإضافة إلى الانتهاء من تنفيذ عدة مشاريع استثمارية وكالتالي:

بتوجيهات من صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين تم عام ٢٠٠٨ تشكيل اللجنة الملكية للمياه برئاسة سمو الأمير فيصل بن الحسين للنهوض بقطاع المياه في المملكة، والتي انيطت بها مسئولية مراجعة وتحديث الإستراتيجية الوطنية للمياه واقتراح السياسات والبرامج والمشروعات ذات الأولوية وفقا لخطط عمل دقيقة ومدروسة ومؤشرات واضحة لقياس الأداء، حيث انتهت اللجنة الملكية من صياغة مسودة الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للأعوام (٢٠٠٨ – ٢٠٢٢).

كما تم الانتهاء من إعداد سياسة إدارة الطلب على المياه في العام ٢٠٠٨ بالتعاون مع كافة الجهات المعنية بالقطاع، والتي تهدف إلى تحقيق الاستفادة القصوى من مصادر المياه والحد من هدرها وتشجيع كفاءة استخدامها والمحافظة عليها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي وحماية البيئة.

وعلى صعيد إشراك القطاع الخاص في إدارة مرافق المياه تم إنشاء شركة مياه الأردن " مياهنا" كشركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لسلطة المياه مسؤولة عن ادارة

خدمات المياه والصرف الصحي في محافظة العاصمة حيث باشرت عملها في مطلع عام ٢٠٠٧. كما تم تطبيق برنامج دعم إدارة التشغيل والمشتركين في إدارة مياه محافظة مادبا بمشاركة القطاع الخاص المحلي حيث تم توقيع وتنفيذ عقد لمدة ثلاثة سنوات نتج عنه تحسين في قيمة التحصيلات.

إضافة إلى إنشاء وحدة مراقبة قطاع المياه (Water Sector Audit Unit) كوحدة داخل وحدة التخطيط والادارة تمهيدا لتطويرها لتقوم بمهام هيئة التنظيم عند اقرار الحكومة لذلك.

وفي ضوء الشراكة مع القطاع الخاص لإدارة مرافق مياه الري، قامت سلطة وادي الأردن بالتعاقد مع ستة جمعيات لمستخدمي المياه في وادي الأردن لإدارة عملية توزيع المياه بين المزارعين الأعضاء بالجمعيات، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى عشر جمعيات خلال العام ٢٠٠٩.

اما على مستوى المشاريع الإستراتيجية لقطاع المياه، فقد تم الانتهاء من تنفيذ مشروع سد الوحدة بطاقة استيعابية تقدر ب ١١٠ مليون متر مكعب، وتم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل محطة تنقية الخربة السمراء، والانتهاء من تنفيذ مشروع الزاره ماعين والبدء بتشغيل المشروع من خلال القطاع الخاص. كما تم بتاريخ ٧/نيسان ٢٠٠٨ توقيع اتفاقية مشروع جر مياه الديسي إلى عمان وبدء مفاوضات الانجاز المالي و القانوني، ومن المتوقع أن يتم الإغلاق المالي في شهر تموز ٢٠٠٩، والبدء بتنفيذ دراسات مشروع ربط البحر الأحمر – البحر الميت بتاريخ ٢٦ أيار ٢٠٠٨، بعد أن تم توفير التمويل اللازم للدراسات من قبل الجهات الدولية المانحة (دراسات الجدوى، والتقييم البيئي الاجتماعي).

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

ان الحلول المطروحة لقضايا المياه في الأردن لن تختلف عنها في الوطن العربي والمتمثل بالدرجة الأولى لتعميق مفهوم التنسيق والحوار جراء الدراسات العلمية على واقع الأحواض المشتركة للحصول على نتائج تحفظ ديمومتها وتحافظ على الاستثمارات القائمة عليها .

الحضور الكرام ،،،

انه لشرف كبير ان نحظى بهذا الجمع العربي والدولي المميز وفي بلد الأصالة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية برعاية جامعة الدول العربية .

ولا يسعني الا ان أتقدم بخالص الشكر الى جميع القائمين والعاملين على عقد هذا الإجتماع الهام ، مثمناً لكم كافة الجهود المبذولة في تحقيق الرؤى العربية المشتركة و تعزيز الإدارة المتكاملة لمصادر المياه للوصول الى الأهداف المنشودة .

متمنياً لإجتماعكم هذا التوفيق والنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مرفق رقم (7)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة
معالي السيد/ عبدالسلام منصور
وزير الفلاحة والموارد المائية
بالجمهورية التونسية
في افتتاح أعمال الدورة الأولى
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(الجزائر: 29-2009/6/30)

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية

كلمة السيد عبد السلام منصور

وزير الفلاحة والموارد المائية

في أشغال الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه

****

الجزائر، 29-30 جوان 2009

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس، الأخ عبد المالك سلال، وزير الموارد المائية بالجمهورية الجزائرية،
السيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية
معالي الأخوة الوزراء ورؤساء الوفود،
أصحاب السعادة السفراء،
السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أتقدّم، أصالة عن نفسي ونيابة عن الوفد المرافق لي، بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى جمهورية الجزائر الشقيقة، رئيسا وحكومة وشعبا، على استضافتها ورعايتها الكريمة للدّورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه، ولما حضينا به من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

كما أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن تقديرنا للمجهودات الكبيرة التي تبذلها الأمانة العامة لجامعة الدّول العربيّة وعلى رأسها السيد عمرو موسى، في سبيل مزيد دفع التعاون وتعزيز التشاور والتنسيق بين دولنا في كافّة المجالات، ولاسميا فيما يتعلّق بإحكام التصرّف في مواردنا الطبيعيّة، التي تشكّل أساس التنمية المستديمة لفلاحتنا وضمان أمننا المائي والغذائي.

السّيد الرئيس ،
السيدات والسّادة ،

نجتمع اليوم في إطار هيكل جديد من الهياكل العربية المشتركة ألا وهو "المجلس الوزاري العربي للمياه". ولا يسعنا بهذه المناسبة إلاّ أن نبارك لأنفسنا هذا الحدث الهام وهذا "المكسب" الجديد الذي يجسّد مرّة أخرى الإرادة والعزيمة السياسيّة لمزيد النهوض بالعمل العربي المشترك. وهو يوفّر

لنا إطارا مناسبا للتحاور والتشاور وتبادل التجارب وتنسيق المواقف بشأن موضوع المياه، الذي يعدّ من أهمّ مشاغل المنطقة العربيّة.

فكلّنا يدرك أهمّية الماء كعنصر أساسي للحياة والتنمية. وكلّنا يعي أنّ ندرة الموارد المائية هي من أهمّ التحدّيات التي تواجه التنمية الزراعيّة والأمن الغذائي في عديد من مناطق العالم وخاصّة بمنطقتنا العربيّة التي تصنّف في مجملها كمنطقة جافّة. حيث أنّ نصيب الفرد في أغلب دولنا هو أقلّ بكثير من المعيار العالمي الآمن والمحدّد بـ1000م^3 في السنة.كما تتّسم هذه الموارد بعدم انتظامها وسوء توزيعها وصعوبة استغلال المتاح منها في عديد الحالات.

ولعلّ مايزيد في حدّة الرّهان هو التنامي المتواصل للطّلب، بحكم النمو الديمغرافي وتحسّن مستوى العيش، على هذه الموارد المحدودة إن لم نقل أنّها في تراجع من جرّاء التغيّرات المناخيّة، التي تتأكّد بوادرها من سنة إلى أخرى، وما ينتج عنها من تواتر لفترات الجفاف ونقص هامّ في كمّيات الأمطار.

لكن وعلى الرّغم من هذه التحدّيات، فانّ الوعي الذي يشهده اليوم الرأي العام الدولي بأهمّية الموارد المائيّة والعزيمة المتوفّرة للمحافظة عليها وإحكام التصرّف فيها يبعث على التفاؤل. ويتجلّى ذلك من خلال العديد من المبادرات لعلّ من أهمّها إرساء المنتدى العالمي للمياه، الذي عقد دورته الخامسة باسطنبول خلال شهر مارس المنقضي. والشكر موصول إلى الأمانة العامة لجامعة الدّول العربية على التقرير الضافي الذي أفادتنا به ضمن وثائق

العمل المعروضة علينا حول فعاليات ونتائج هذا المنتدى، الذي نجدّد بالمناسبة تأكيدنا على أهميّته في إرساء شراكة دولية في مجال تنمية الموارد المائية ودعم التنسيق في إدارتها باعتبارها موارد مشتركة للانسانيّة.

وعلى صعيد منطقتنا العربيّة، فانّ التعاون في مجال المياه يعدّ عريقا ويحظى باهتمام كبير سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو في إطار جامعة الدّول العربيّة. ولايفوتني بهذه المناسبة أن أثمّن الدور الهام الذي تؤمّنه في هذا المجال كلّ من المنظّمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافّة والأراضي القاحلة وإدارة البيئة والإسكان والتنمية المستديمة بالأمانة العامة لجامعة الدّول العربيّة.

ونحن على يقين أنّ المجلس الوزاري العربي للمياه سيعزّز المكاسب العربيّة في هذا المجال ويؤسّس لمرحلة جديدة من التعاون والتنسيق، بما يضمن مصالحنا في المنتديات الإقليمية والدوليّة ويساهم في إثراء تجاربنا في مجال تنمية الموارد المائية واستغلالها.

السّيد الرئيس ،
السيدات والسّادة ،

تكتسي هذه الدّورة أهميّة خاصّة باعتبارها الأولى في تاريخ المجلس، و هو ما تعكسه البنود المدرجة بجدول أعمالنا، لاسيما بخصوص متابعة تنفيذ توصيات القمة العربيّة الاقتصاديّة والتنموية الاجتماعية. وفي هذا الصّدد، لا يسعني إلاّ أن أعرب عن تقديري للمجهودات التي بذلت لإعداد وثيقة الإستراتيجية العربية للأمن المائي، وأشيد بما تضمّنته من محاور هامّة

ومُجَدِّدَة(innovante)، وخاصّة فيما يتعلّق بتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، باعتباره يمثّل الخيار المستقبلي في تنمية الموارد المائيّة غير التقليدية كالمياه المالحة والمياه المعالجة والمطهّرة وتطوير نظم وأساليب الاقتصاد في مياه الري الزراعي، الذي يمثّل المستهلك الأكبر لهذه الموارد، واستنباط الأصناف الزراعية المقاومة للملوحة والجفاف. وبالتالي فنحن نوصي بإعطاء هذا المحور أهميّة خاصّة بما يضمن تقديم الإضافة والتكامل مع الاستراتيجيات الوطنيّة، التي تعطي الأولويّة عادة إلى الجوانب التنموية.

وبخصوص مشروع "الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في الوطن العربي"، فنحن نؤيّد الخطّة التنفيذية المعروضة علينا لتجسيم هذا المشروع ونثمّن التمشي الذي تمّ انتهاجه بترك الخيار للدّولة لتحديد الدّراسات والأنشطة التي ترغب في تنفيذها في إطار هذه الخطّة، وذلك أخذا بعين الاعتبار خصوصيات وأولويّات كلّ دولة وتفاديا لكّل ازدواجيّة في العمل. هذا ونجدّد الدّعوة إلى صناديق ومؤسسات التمويل العربية والدوليّة للمساهمة في تمويل هذا المشروع.

السّيد الرئيس ،
السيدات والسّادة،

كسائر الدول العربية تواجه تونس، بحكم موقعها الجغرافي ومناخها المتوسطي كثير التقلّب، ندرة في مواردها المائيّة. حيث لا يتجاوز نصيب الفرد فيها 450 متر مكعّب في السنة. وبذلك فقد مثّل موضوع المحافظة على الموارد المائية وإحكام التصرّف فيها الشّغل الشّاغل للتونسي عبر مختلف

الحضارات والعصور، فمكّن بذلك من إرساء تقاليد عريقة وتكوين مخزون معرفي هام في هذا المجال.

وتعزّز هذا الإرث الحضاري بفضل السياسة المائية الرّائدة والحديثة التي توخّتها بلادنا بدفع ومتابعة دؤوبة من سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي. فقد انتهجت تونس العهد الجديد خطّة وطنية طويلة المدى من خلال تركيز شبكة تجهيزات تعبئة ونقل للمياه متنوّعة، تتلائم والخصائص الجغرافية والمناخية للبلاد، ومكّنت من تغطية كلّ الحاجيات الوطنيّة من المياه حتى في فترات الجفاف.

ولمجابهة تزايد الحاجيات المائيّة، تمّ وضع خطّة وطنيّة للتصرّف في هذه الموارد ترتكز بالأساس على التحكّم في الطّلب والاقتصاد في استعمال المياه في مختلف القطاعات. كما عملنا على تكثيف البرامج التحسيسيّة والتوعويّة في مجال ترشيد استغلال المياه وإرساء منهجيّة تشاركيّة للتصرّف فيها بهدف ضمان تفاعل كافّة المستعملين ووعيهم بقيمتها كمورد أساسي للأجيال الحاضرة والقادمة وهو ما مكّن من إحداث ما يزيد عن 2700 جمعيّة مائيّة، عهد إليها إدارة وصيانة الموارد المائية على مستوى التجمعات الريفية والمناطق السقوية. كماّ تمّ وضع نظام تسعيرة متدرّجة يعتمد الحدّ من إهدار هذا المورد النفيس.

أمّا في المجال الفلاحي، الذي ترتبط تنميته ارتباطا وثيقا بمدى توفّر الموارد المائية، وهو كذلك القطاع الأوّل المستهلك لهذه الموارد، حيث تبلغ نسبة المياه المستعملة لأغراض زراعيّة 80%، تمّ تحديد هدف بلوغ نسبة

30% من الاقتصاد في مياه الري في غضون سنة 2030. ووقع لذلك إقرار العديد من الحوافز والتشجيعات لحثّ الفلاحين على إتّباع التقنيات المقتصدة لمياه الري تصل فيها نسبة مساهمة الدولة إلى 60% من كلفة الاستثمار.

وبالتوازي تمّ التوجّه إلى استغلال الموارد المائيّة غير التقليديّة المتاحة على غرار المياه المستعملة المطهّرة والمياه المالحة، بهدف توفير نسبة 7% من مجموع المياه المعبّئة. وتنفيذا لذلك تمّ إحداث محطّات تطهير وتحلية وحثّ القطاع الخاصّ على الاستثمار في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، وفي إطار التقليص من تأثير العوامل المناخيّة على إنتاجية القطاع الفلاحي، وانطلاقا من حتميّة التعامل مع الجفاف كمعطى هيكلي، وقع دعم البرامج البحثية الزراعية لاستنباط الأصناف النباتية الأكثر مردوديّة والمقاومة للجفاف والملوحة. كما تمّ إعداد خارطات للطاقات الانتاجيّة الفلاحيّة لكافة جهات البلاد تستند إلى المعطيات الطبيعيّة والمناخيّة والقدرة التنافسيّة لمختلف الزراعات قصد توجيه المنتجين والباعثين الفلاحيين نحو الأنشطة الإنتاجية الأكثر مردوديّة وتَلاؤُمًا مع خصائص مستغلاّتهم، بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعيّة المتاحة.

والى جانب الإنجازات على المستوى الوطني فقد عملت تونس على التنسيق مع الدول المجاورة ودول المنطقة، سواء على المستوى الثنائي أو متعدّد الأطراف، بما يمكّن من الاستغلال الرشيد والمحكم للموارد المائية المشتركة من خلال تنفيذ مشاريع تعاون في هذا المجال.

السيد الرئيس،
السّادة الوزراء ،
أصحاب السعادة ،

على الرّغم من المجهودات المبذولة على المستويات الوطنيّة والإقليمية والدوليّة فانّ التحدّيات المستقبلية لتأمين أمننا المائي تبقى جسيمة، خاصّة أمام التغيّرات المناخيّة التي يشهدها العالم. وهو ما يحتّم علينا مزيد حشد الجهود وتعزيز التشاور والتنسيق بين دولنا وتكريس التقدّم العلمي والتكنولوجي لتنمية مواردنا المائية وتثمينها واستغلالها بطريقة محكمة ورشيدة. وفي هذا المجال، فنحن على يقين أنّ بعث المجلس الوزاري العربي للمياه يعدّ مكسبا هامّا وسيكون له الدّور الفاعل لتعزيز التعاون العربي ورفع هذه التحدّيات.

واسمحوا لي في ختام كلمتي أن أجدّد تشكراتي للشقيقة الجزائر على كرم الضيافة وتوفير كلّ ظروف النجاح لأعمالنا.

وفّقنا الله جميعا لما فيه خير ورفعة أوطاننا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته./.

مرفق رقم (8)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة

معالي الدكتور/ محمد بن صالح السادة

وزير الدولة لشؤون الطاقة والصناعة

بدولة قطر

في افتتاح أعمال الدورة الأولى

للمجلس الوزاري العربي للمياه

(الجزائر: 29-2009/6/30)

كلمة

سعادة الدكتور/ محمد بن صالح السادة
وزير الدولة لشئون الطاقة والصناعة
في الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه
المنعقد بالجزائر خلال الفترة
٢٩-٢٠٠٩/٦/٣٠

كلمة سعادة الوزير في الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه

معالي الرئيس

أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي أن ابدأ كلمتي هذه بنقل تحيات وأمنيات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني امير دولة قطر بنجاح اجتماعنا هذا، خاصة وأنـــه الأول بعد إنشاء

المجلس الوزاري العربي للمياه.

لا شك أن الأمن المائي لمن أهم ما يجب توفيره لكل من يقيم في وطننا العربي

من المحيط إلى الخليج وهو كما تعلمون ليس بالأمر اليسير حيث تعتبر منطقتنا

العربية من المناطق التي تفتقر إلى مصادر ذاتية كافية من للمياه.

لعل ذلك كان الدافع للكثير من التكليفات الصادرة من القمة العربية الاقتصادية

والتنموية والاجتماعية التي عقدت بدولة الكويت الشقيقة في شهر يناير الماضي.

فالمطلوب من مجلسنا هذا الموقر اعتماد إستراتيجية للأمن المائي في

المنطقة العربية وهو أمر يرتبط كثيراً بمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية

والعديد من المواضيع الأخرى المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع.

إن دولة قطر تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفه آل ثـــاني أمير

البلاد المفدى تهتم كثيراً بتوفير الأمن المائي خاصة وأنه يرتبط بتوفير الأمن

الغذائي القومي وتقوم الجهات المعنية في الدولة بالكثير من الدراسات في هذين

المجالين الحيويين، كما تم تشكيل لجنة للإشراف على الإدارة المتكاملة للمياه.

لقد قام الوفد القطري بدراسة كافة التقارير الملحقة بملف الاجتماع نقف

مواقف إيجابية تجاه التوصيات المقترحة المعروضة أمامنا .

انتهز هذه الفرصة لأشكر الجزائر الشقيق لاحتضانها هذا الاجتماع المهم ولمـــا حبونا به من كرم الضيافة وحسن استقبال ،لا أطيل عليكم فأمامكم الكثير للإنجاز في وقت وجيز وسيتحقق ذلك بعون الله وتوفيقه..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

مرفق رقم (9)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة
معالي الدكتور/ شداد العتيلي
رئيس سلطة المياه
بدولة فلسطين
في افتتاح أعمال الدورة الأولى
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(الجزائر: 29-2009/6/30)

كلمة دولة فلسطين المحتلة
الدورة الأولى لمجلس وزراء المياه العرب
الجزائر 27-29 حزيران 2009-06- 28

د.شداد العتيلي – رئيس سلطة المياه الفلسطينية

معالي الاخ عبدالمالك سلال وزير الموارد المائية الجزائري
معالي الاخ عمر موسى الامين العام لجامعة الدول العربية
السيد لويك فوشون رئيس المجلس العالمي للمياه
اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة
السيدات والسادة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ناتي لبلد المليون شهيد والذي ينتصر لفلسطين "ظالمة او مظلومة" نبارك لنا ولكم اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة في انطلاق الدورة الاولى لاعمال المجلس الوزاري العربي للمياه الخطوة التي باركناها في الاجتماع الوزاري الذي عقد بمقر الجامعة العربية والمصادق على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2008/8/28، وقد اطلعنا على نتائج الاجتماع التأسيسي للمجلس الوزراي العربي للمياه في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وقدمنا ملاحظاتنا على مسودة النظام التاسيسي للمجلس الذي تم اقراره.

اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة

لايزال الشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية يرزح تحت الاحتلال وتاخذ قضية المياه احد القضايا الجوهرية في الصراع العربي الاسرائيلي والفلسطيني الاسرائيلي ابعادا ماساوية اشار اليها التقرير الحديث الذي اصدره البنك الدولي والذي اتى تحت عنوان تقييم للقيود المفروضة على تنمية قطاع المياه فى فلسطين المحتله والذي قيم وضع المياه في الارض الفلسطينية والانتهاكات الاسرائيلية والعراقيل والعقبات التي حدت من تطوير قطاع المياه بشقيه المياه والمياه العادمة حيث رحبت السلطة الوطنية الفلسطينية رئيسا وحكومة بالتقرير والذي يصدر عن مؤسسة دولية مرموقة الامر الذي حدا باسرائيل الى مهاجمته وانتقاد التقرير ولاتزال تعمل على تقويضه واتهام البنك الدولي بمحاباة الجانب الفلسطيني.

اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة

ان الوضع المائي في فلسطين بات لايطاق ولم يعد حتى المجتمع الدولي بعد 14 عاما من توقيع الاتفاقية المرحلية يطيق الصبر او الصمت على الانتهاكات الاسرائيلية والاعاقات الاسرائيلية لتطوير القطاع حيث

يستمر الاحتلال في السيطرة على المصادر المائية وفي توسيع الاستيطان ومصادرة الاراضي وقتل الزرع والضرع في سياسات تهجير تعمد الى حرمان الشعب الفلسطيني من المياه وخاصة ان المجتمع الدولي وعلى مدار الاربعة عشر عاما المنصرمة انفق مئات الملايين من الدولارات ذهبت سدى وتدهور وضع المياه الى اسوء حالاته معانيا من سياسات الاحتلال ومن شل اليد الفلسطينية على تطوير القطاع

اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة

ان تقرير البنك الدولي الذي بين ايدينا الان يضع الاصبع على جزء من الجرح هو يقارن مابين استهلاك الفرد الاسرائيلي الذي يصل الى خمسة اضعاف ماهو متاح لنا ويتحدث عن نوعية المياه التي مثلا في قطاع غزة اكثر من 90 % من الحوض الساحلى (والذي يؤمن فقط 70 مليون متر مكعب سنويا لمليون ونصف انسان) غير صالح للشرب لتلوثها بالمياه العادمة ولاختلاطها مع مياه البحر ولكن لا بدائل وليس لدى الجانب الاسرائيلي الا القول ان علينا ان نذهب للبحر ونقوم بتحلية المياه عوضا على ان نحصل على حقوقنا المائية من المياه في نهر الاردن الذي حرمنا منه منذ 1967 حتى يومنا هذا او من المياه التي تحت اقدامنا والذي بالرغم من الاتفاقية المرحلية نحرم من حفر اي بئر دون ان يوافق الجانب الاسرائيلي حيث يااصحاب المعالي كان من المفترض ان يسمح لنا بحفر ابار تعطي 80 مليون كوب اضافة ليصبح ماهو متاح لنا 250 مليون كوب ولكن كنا نواجه بالتعقيدات وبالاجراءات العسكرية وباليات الاحتلال وبقينا يااصحاب المعالي على قطرات سد الرمق والى اليوم ماهو متاح لاربعة مليون فلسطيني هو 200 مليون كوب منها مانقوم بشراءه من اسرائيل 40 مليون كوب من مياهنا التي تنهبها اسرائيل

اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة

لقد حرمونا قطرات المياه واعاقوا تطوير القطاع الذي هو مسؤوليتهم حسب قانون المحتل ولكن مايثير الاستغراب والاستهجان معا ان اموال المجتمع الدولي لم يتح لنا استغلالها لبناء المرافق المائية من محطات مياه معالجة ومحطات تحلية لقد منعنا من بناء محطات معالجة المجاري وهو مااشار اليه تقرير البنك الدولي ومن ثم اتهمونا بتلويث البيئة – البيئة التي يحتلونها – واخذوا يقتطعون من اموالنا مبالغ تجاوزت ال 40 مليون دولاربنوا فيها محطات معالجة داخل اسرائيل تحت حجة معالجة مياه المجاري الفلسطينية المتدفقة باتجاه اسرائيل.

منذ عشرة اعوام ونحن نحاول بناء محطة تحلية للمياه في قطاع غزة وكانت الوعود تاتي ومن ثم يتغير الواقع السياسي فتذهب الوعود مع الرياح وبقي اهلنا في قطاع غزة في انتظار محطة التحلية كانتظار "غودو" ونعلم يااصحاب المعالي ان الفقر في قطاع غزة يتجاوز 80% كما يشير البنك الدولي ولكنا نذهب الى خيار التحلية في قطاع غزة بعد ان اسقط في يدنا وعلينا الان فقط التفكير في ايجاد مصدر مياه لاهلنا في القطاع مياها كريمة امنة وكافية

اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة
عدا عن الاحتلال المتواصل منذ العام 1967 وعدا عن الاجتياحات المتكررة لقد شنت حرب على اهلنا في قطاع غزة شهد العالم هولها وكنا كلما بنينا مطار او ميناءا او شارعا اوشبكة مياه حتى ياتينا الاحتلال

ويعيدنا الى حيث بدئنا وكنا والعالم الدولي الذي بنى لنا المطار والميناء والمدرسة والشارع والشبكة نضرب اخماس باسداس حين تتصرف اسرائيل كدولة فوق القانون وحين لاتحاسب اسرائيل على اعمالها وعلى ضربها لمشاريع بنيت باموال دافعي الضرائب حتى اتى تقرير البنك الدولي قائلا نيابة عن المجتمع الدولي كفى !
اننا ندعوكم لتقديم العون لنا في تنفيذ توصيات التقرير والتي من ضمنها الدعوة للاصلاح المؤساستي والذي انتقدنا البنك الدولي ورحبنا بالانتقاد ونعقد العزم على التغير ورحم الله من قال " انه الوقت للتغيير"

اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة

في مشاركتنا في المنتدى الخامس للمياه حملنا سيادة الرئيس محمود عباس كلمته الى المجتمع الدولي والذي اعلن فيه ان فلسطين وبمجرد اعلانها دولة ستوقع على المعاهدة الدولية 1997 والمتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية. لقد قال رئيس دولة فلسطين القادمة انشاءالله انه لايعقل ان ينتظر الشعب الفلسطيني حلا سياسيا حتى يحصل على حقه الانساني وحقوقه المائية التي نعول عليها لبناء الدولة الفلسطينية القابلة للحياه. نعم لن تكون هناك دولة فلسطينية دون مياه ويجب ان يطبق القانون الدولي على المياه المشتركة وتحقيق مبدا التحصيص العادل والعاقل. وفي احتفال فلسطين بيوم المياه العالمي اعلن دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض ان العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في المياه يجب ان لاتبقى علاقة مابين اسياد ينعمون بالمياه وعبيد يستجدون قطرات المياه منهم وندعوكم يامعالي الوزراء الى مساندتنا في خلق واقع يضمن مواجهتنا لسياسات الاحتلال والتهويد والتهجير الممنهج.

اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة

اننا جزء لايتجزء من الاستراتيجية المائية العربية وان كنا نقلق ان 60% من مصارنا المائية العربية تاتينا من خارجنا فاننا نقلق على كيفة ادارة ال 40% التي تاتي من داخلنا ويتهددها التغير المناخي والاستنزاف والسياسات الزراعية والازمة المالية العالمية وازمة الغذاء العالمية ولكي لاطيل اقول اننا مع الانفتاح وليس الانغلاق . لن يغير واقعنا ان انغلقنا على انفسنا فستبقى ال 60% من مصادرنا خارجية تاتينا من هناك وقد تقل وقد تحد منها وقد تستخدم كاداة في النزاعات ولكن لنعمل على تفعيل اليات القانون الدولي والتوقيع والمصادقة على معاهدة 1997 والالتزام بالحق الانساني في المياه وتنفيذ برامج الادارة المستدامة للمياه بذلك نكون جزءا مؤثرا في هذا العالم وليس منغلقا والمياه من تحت اقدامنا تجري ونحن لاندري!!!
ان برامج الادارة المستدامة للمياه وانفتاح الشمال على الجنوب والاوروبي على المتوسط ومجموعة ال 77 ومنتديات المياه العالمية واسبوع ستوكهولم للمياه وخلق المجلس الوزاري العربي هي برامج في الاتجاه الصحيح ويمثل المجلس العالمي للمياه والبنك الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية عوامل مساعدة لاستمرارية النهج التكاملي في تحقيق اهداف الالفية ضمن الاطار العام للادارة المتكاملة والمستدامة والحكم الرشيد لمصادر المياه

اصحاب المعالي والعطوفة والسيادة

ان المياه كمصدر محدود يواجه العالم اجمع خطر ازدياد الطلب علية والتهدد الذي يواجهه نتيجة لتغير المناخ وانعكاساته الكبيره على مصادر المياه يهدد بازدياد رقعة الصراعات ولكن عندما ندرك ان هناك حق انساني في المياه وان المياه بطبيعتها السلمية يجب ان لاتتحول الى اداة او سلاح الامر الذي يستدعي اتخاذ اجراءات تضمن ان تكون المياه قضية تعاون ومد جسور وليس قضية صراع واداة في النزاعات
شكرا لكم وشكرا لبلد المليون شهيد الذي يستضيف الدورة الاولى لاجتماع مجلسنا العربي الوزاري للمياه

مرفق رقم (10)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة
معالي الدكتور/ عبداللطيف جمال رشيد
وزير الموارد المائية
بجمهورية العراق
في افتتاح أعمال الدورة الأولى
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(الجزائر: 29-2009/6/30)

كلمة معالي وزير الموارد المائية في الاجتماع الأول للمجلس الوزاري العربي للمياه
الجزائر حزيران 2009

أصحاب المعالي الوزراء المحترمون

أصحاب السعادة سفراء وممثلي الدول والمنظمات المشاركة

السيدات والسادة الحضور

أود ان أعرب عن شكري وامتناني للحكومة الجزائرية والقائمين على هذا الاجتماع بتوجيه الدعوة لنا للمشاركة فيه واتاحة الفرصة لتوضيح واقع الموارد المائية في العراق والتعريف بتطلعات العراق نحو التخطيط المتكامل للموارد المائية .

ان تقدم الأمم وازدهارها يتوقف على ما تبديه حكوماتها من اهتمام بشؤون الري والزراعة، وحوادث التاريخ تثبت لنا بوضوح أنه ما من أمة زراعية حافظت على ثروتها وتقدمها ورخائها الا وكان لمشاريع الري الفضل الأول فيما وصلت اليه .

تعتمد الحياة في العراق منذ القدم على مياه نهريه العظيمين دجلة والفرات وهما أساس نشوء أولى الحضارات البشرية كحضارة سومر وبابل وآشور على ضفاف النهرين منذ آلاف السنين ومنذ القدم اتقن العراقيون هندسة الري وشقوا الأنهر والجداول والقنوات الاروائية وبنوا السدود لدرء أخطار الفيضانات وتحسين الري وتنظيم الملاحة في الأنهر .

يتميز العراق بموقعه الجغرافي ضمن الحزام الصحراوي الجاف وشبه الجاف ويتصف مناخه بشكل عام بقلة الامطار وعدم انتظام كمياتها والتعرض للرياح الصحراوية الحارة والجافة الحاملة للغبار والرمال الناعمة وان معظم موارده المائية تأتي من نهر دجلة وروافده ونهر الفرات وان 68% من مياه نهر دجلة وروافده تتكون من خارج العراق و32% من داخل العراق أما نهر الفرات فان 88% من مياهه تتكون في تركيا و9% في سوريا و3% في العراق .

تستفيد من مياه نهري دجلة والفرات البلدان الثلاثة (تركيا ، سوريا ، العراق) وتوجد في الدول الثلاثة خطط لزيادة استغلال مياه النهرين والاستفادة منها في مجالات الزراعة والري وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها وان لكل بلد خططه الخاصة باستثمار واستغلال تلك المياه ولذلك يتطلب التنسيق بين الدول الثلاث وتحديد حصة كل بلد من مياه النهرين.

كما ان للعراق مياه مشتركة مع إيران في بعض روافد نهر دجلة كنهر الزاب الأسفل ونهر ديالى (سيروان) والأنهر المغذية لأهوار شرق دجلة كنهر الكرخة ونهر الكارون الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتحلية مياه شط العرب اضافة الى وجود العديد من المجاري المائية الحدودية المشتركة وتمتد هذه الانهر على طول الحدود المشتركة من الشمال الى الجنوب ولمسافة 1200 كم وتجري معظم هذه الانهر من الاراضي الايرانية الى الاراضي العراقية .

صدر قانون وزارة الموارد المائية في آب 2004 وتحددت مهامها في التخطيط الشامل لاستثمار الموارد المائية السطحية والجوفية وتنمية وتطوير استخدامها وادخال التقنيات الحديثة ونظم المعلومات الجغرافية لتطوير اساليب الادارة من النواحي الفنية والادارية والمالية وتدريب القوى العاملة وصيانة وتشغيل مشاريع الموارد المائية والتنسيق مع الوزارات المعنية والقطاعات المستهلكة للمياه وكذلك وضع الخطط الخاصة بدرء اخطار الفيضان واستثمار المياه الجوفية ، كما شملت مهامها التنسيق مع المنظمات الدولية والأقليمية والعربية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة بالموارد المائية والبيئية ومتابعة عقد الاتفاقيات المتعلقة بالمياه الدولية المشتركة مع دول الجوار بما يضمن الوصول الى قسمة عادلة لكمية ونوعية المياه كما وان من النشاطات الرئيسية وذات الأهمية في مهام وزارة الموارد المائية احياء النظام البيئي للأهوار العراقية الى الحد الأقصى ودعم السكان المحليين والتنوع البيئي.

ومن أجل الوصول الى تحقيق الادارة المتكاملة للموارد المائية فقد تبنت وزارة الموارد المائية العراقية سياسة مائية لتنمية الموارد المائية وفق خطط سنوية وبعيدة المدى وكالآتي :

- إعادة تشكيل الهيكل الاداري للوزارة وتطوير الدوائر والمراكز التابعة لها بما ينسجم ومتطلبات عملها.

- تتألف منظومة الموارد المائية في العراق من 6 سدود رئيسية هي (الموصل ، دوكان ، دربندخان ، حمرين ، حديثة ، العظيم) و 3 بحيرات أهمها الثرثار والحبانية ، كما يوجد 14 منشأ سيطرة (سدات ونواظم) مثل سدة سامراء ، سدة الكوت ، سد ديالى الثابت ، سدة الرمادي ، سدة الفلوجة ، سدة الهندية ، ناظم الغراف ، نواظم شط الحلة ولغرض تأمين الاستفادة من المياه المطلقة من السدود والخزانات فقد قامت الوزارة باعادة تأهيل البنى التحتية للسيطرة على الموارد المائية وخاصة منشآت السدود والتخزين والنواظم القاطعة.
- ونتيجة لانتشار ظاهرة الملوحة في الاراضي الزراعية المروية فقد وضعت الخطط التنموية التي تهدف الى تنفيذ العديد من مشاريع الري واستصلاح الاراضي ضمن حوضي نهري دجلة والفرات لغرض زيادة الكثافة الزراعية ورفع كفاءة الري وتقليل الضائعات المائية وهناك مساحات كبيرة لم يباشر باستصلاحها او انشاء شبكات ري وبزل حديثة لها (وتبلغ المساحة الاجمالية المستصلحة لحد الآن حوالي (5) مليون دونم ومن المؤمل زيادة هذه المساحة مستقبلا لتصل الى (13) مليون دونم) .
- وتتطلب أعمال الاستصلاح تصريف مياه البزل خارج مجاري الأنهر والمسطحات المائية لتفادي الاضرار الناجمة عن ملوحة التربة وتردي نوعيتها وانخفاض انتاجيتها ، لذلك وضعت الخطط لتجميع مياه البزل في مبزل كبير هو " المصب العام " الذي يصرف مياه البزل للمشاريع الاروائية (لمساحة حوالي 6 مليون دونم) بعيدا عن الانهر ومجاري المياه العذبة لغرض منع تلوث مياهها وتردي نوعيتها ، كما تقوم الوزارة بتنفيذ المبازل الرئيسية التي تصب فيه .
- كما تقوم الوزارة باعمال صيانة شبكات الانهر وأعمال تطهير شبكات الري والبزل في العراق التي يبلغ طولها الكلي (126887) كم ، كما تجري أعمال صيانة محطات الضخ الموزعة على كافة المحافظات بعدد (275) محطة وتتضمن (1000) مضخة متنوعة التصاريف .

- تقوم الوزارة باجراء أعمال الكري لازالة الترسبات المتراكمة في الأنهـــر ومقـــدم النواظم والسدود والتي تبلغ كميتها (300) مليون م3 حيث تم شراء عدد مـــن الكراءات ذات سعات مختلفة ويجري رفد تلك المنظومة تباعا ولأهمية هذه المنشآت لضمان ديمومة ايصال المياه والمحافظة على البيئة المائية .
- كما تجدر الاشارة هنا الى ان مشروع اعادة احياء منطقة الاهوار هو من المشـــاريع المهمة بالنسبة للعراق في الوقت الحاضر وتعتمد الاهوار في التغذية على ما يرد من مياه نهري دجلة والفرات ورغم ظروف الشحة التي يمر بها العـــراق مـــن نقـــص الايرادات الا انه تم توفير كميات من المياه اللازمة لغمر الاهوار وقد بلغت نســـبة المساحات المغمورة لحد الان أكثر من (70) % وتعمل وزارة الموارد المائية علـــى ديمومتها حيث يجري تنفيذ عدد من الاعمال لغرض اكمال تطوير هذه المنطقة .
- اهتمت الوزارة بموضوع مكافحة التصحر من خلال استخدام التقنيـــات الملائمـــة كتقنيات حصاد المياه وادارتها وترشيد استخدام الموارد المائية في الزراعـــة وقـــد تم انشاء عدد من السدود الصغيرة في منطقة الصحراء الغربية وفي أقليم كردستان وفي المناطق الشمالية والشرقية من العراق .
- كما تتوفر لدى وزارة الموارد المائية دراسات وتحريات عن المياه الجوفيـــة لجميـــع المناطق بالعراق وتم وضع الخطط لاستثمار المياه الجوفية في مناطق مختلفة حيث يـــتم حفر حوالـــي (800) بئر سنويا موزعة على جميع محافظات العراق لتـــأمين ميـــاه الشرب للمناطق البعيدة عن مجاري الأنهر ويبلغ عدد الآبار المحفـــورة منـــذ عـــام 2004 لحد الآن حوالـــي 2800 بئر .
- قامت الوزارة بأعادة تأهيل شبكة الرصد المائية على طول نهري دجلة والفرات وقد كانت الوسائل المعتمدة لقياس المناسيب والرصد للتصاريف بدائية وتطورت هـــذه العملية بشكل كبير وضمن خطط ادارة الموارد المائية في العـــراق ويجـــري حاليـــا بالتعاون مع الدول المانحة تحديث محطات الرصد الهيدرولوجيـــة وانشـــاء محطـــات متطورة من خلال نصب اجهزة اوتوماتيكية للقياس تستلم عبر محطة مركزية وبواقع

(120) محطة اضافة الى مراقبة نوعية المياه في الأنهر ابتداءا من دخولها الحدود العراقية حتى مصبها في شط العرب ووضع الخطط لمعالجة التلوث .

- هناك عدد من المراكز المتخصصة تقوم باعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتصاميم المشاريع المختلفة استنادا الى اعمال المسوحات الطوبوغرافية وتحريات التربة التي تقوم بها هيئات ودوائر متخصصة في الوزارة ايضا .
- اعتمدت الوزارة خطة طموحة لتطوير كوادرها بمختلف الاختصاصات (الهندسية والفنية ، الادارية ، المالية) من خلال اقامة الدورات وورش العمل داخل وخارج العراق لتنمية القدرات والقابليات والاطلاع على آخر التطورات ونقل الخبرات كما اهتمت بموضوع تطوير الملاكات من خلال منحهم الشهادات العليا وتهيئة كافة البرامج والمستلزمات الحديثة لتؤمن التواصل مع اخر التقنيات في مجال الموارد المائية .

ونتيجة لتطور استخدامات المياه في تركيا وسوريا وايران بانشاء مشاريع السيطرة والتخزين والمشاريع الاروائية ولعدم وجود اتفاق يحدد حصة كل بلد من المياه سيجعل العراق في موقف حرج لان ذلك سيؤثر بشكل كبير على كمية ونوعية المياه الواردة اليه وستكون ايرادات المياه المتوقعة في تناقص عن الايراد الطبيعي ولاتغطي الاحتياج المطلوب والبالغ (76.59) مليار م3 في عام 2015 بسبب غياب الاتفاقيات التي تحدد الحصص المائية .

ويرى العراق ان مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه يعني التنمية الشاملة للموارد المائية بهدف ضمان استثمارها على أفضل وجه وحسن توزيعها وما يتطلبه ذلك من زيادة كفاءة الارواء وتقليل الضائعات المائية اضافة الى حمايتها من التلوث والحد من أسبابه من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة وضرورة تحديد الحصص المائية لضمان تأمين المياه للاحتياجات المستقبلية المختلفة .

المقترحات المطلوب طرحها على المجلس الوزاري العربي للمياه:

1 – نظرا لكون المتوفر من المياه قد اصبح في كثير من الحالات أقل من الاحتياجات بسبب الازدياد الكبير للسكان وازدياد التنافس على الموارد المائية بين الاستخدامات في

المجالات المختلفة كالاستخدام المنـــزلي والري والصرف الصحي والاحتياجات البيئية والتنافس بين المستخدمين في كل قطاع من تلك القطاعات اصبح من الضروري وجود مباديء قانونية دولية تحكم استخدام الموارد المائية الدولية المشتركة وتحل المشاكل المتعلقة بها بهدف انتفاع دول المجرى المائي كل في أقليمها بطريقة منصفة ومعقولة دون التسبب بضرر ذي شأن لدول المجرى الأخرى ومن هذه المفاهيم وبهدف بلوغ ادارة متكاملة وحماية للموارد المائية والتوصل الى قسمة عادلة ومنصفة للمياه المشتركة من خلال الضوابط والأسس التي تضمنتها اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي أقرتها الأمم المتحدة عام **1997** وانضم اليها العراق عام **2001** نحث جميع الدول ان تنضم الى الاتفاقية المذكورة لتدخل حيز التنفيذ كونها نصت في احكامها على ان " يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين الذي يلي تأريخ ايداع الصك الخامس والثلاثين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة " .

2 – بهدف تحقيق الادارة المتكاملة لمصادر المياه والتنمية المستدامة لها نقترح دراسة انشاء مركز للسياسات وبنك للمعلومات المائية العربية تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه يقوم باعداد الدراسات لوضع ستراتيجية للأمن المائي العربي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وتسهيل تبادل المعلومات للاستفادة المشتركة .

3 – اعداد الدراسات والتقارير فيما يخص قضايا الموارد المائية المشتركة والأسس والقوانين والاتفاقيات الدولية التي تحكم حقوق المياه داخل الأحواض المائية المشتركة وامكانية اجراء التقييم الهيدرولوجي للموارد المائية في تلك الأحواض واستخداماتها المختلفة .

4 – ان العراق قد بدأ حملة تنموية جدية وفي هذا المجال يحتاج الى دعم البلدان الصـــديقة من أجل حصول التنمية واستمرارها مستقبلا من خلال تقوية القدرات وبنـــاء الطاقـــات لكوادر هذه الوزارة ونقل الخبرات للاطلاع على آخر التطورات والتواصـــل مـــع اخـــر التقنيات في مجال الموارد المائية لعلاقة ذلك بالاستخدام الأمثل للمياه والتنميـــة الشـــاملة للموارد المائية بهدف ضمان استثمارها على أفضل وجه وحســـن توزيعها لذا نقترح تنظيم

ورش عمل ودورات تدريبية لبناء القدرات وتبادل الخبرات بين العاملين في مجـــال الموارد المائية حول مواضيع الادارة المتكاملة لموارد المياه المشتركة واستراتيجيات التعاون المستقبلي بين الدول المتشاطئة على الانهر المشتركة وتنمية وتطـــوير اســـتخدامات المـــوارد المائيـــة والتقنيات الحديثة لترشيد استهلاك المياه وغيرها .

5 – المشاركة الفعالة في المنتديات والمؤتمرات الأقليمية والدولية وعرض التحديات والمشاكل المائية في المنطقة ومنها مثلا انعكاسات الاستخدام المنفرد لمياه الأنهر المشتركة من قبل دول أعالي المجرى وايجاد الحلول التي قد تساهم بشكل فعال في حل القضايا المائية بين الدول المشتركة .

6 – ايجاد وسائل للتعاون الاقليمي بين الدول العربية وبين الدول المتشاطئة لمنع تلوث مياه الانهر المشتركة وايجاد محددات لنوعية مياه الشرب وتوفير خدمات الصرف الصحي المعالجة.

7 – تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالمياه واقتراح أسس لعقد اتفاقيات لتنظيم الاستفادة من المياه المشتركة بما يكفل الحقوق المائية .

8 – التعاون في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف مـــن خـــلال تبـــادل الخبرات في استخدام تقنيات حصاد المياه وادارتها وتقييم الموارد المائية ومراقبـــة الجفـــاف وتدهور الاراضي ، وفي هذا المجال نقترح عقد اجتماع على النطاق الأقليمي لمناقشة وسائل مكافحة التصحر وتبادل الخبرات في ذلك .

مرفق رقم (11)

الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

البرنامج التنفيذي

لمتابعة تنفيذ تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

في مجال الأمن المائي العربي

المعتمد من المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى

الجزائر 29 و 2009/6/30

بموجب قراره رقم (ق1 – د.ع (1) م.و.ع.م- 2009/6/30)

البرنامج التنفيذي
لمتابعة تنفيذ تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
في مجال الأمن المائي العربي

المعتمد من المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى
الجزائر 29 و 2009/6/30

بموجب قراره رقم (ق1 – د.ع (1) م.و.ع.م- 2009/6/30)

تكليفات القمة الإعلان / برنامج العمل/ القرار	الأهداف المطلوب تحقيقها	آليات التنفيذ	الجدول الزمني	موارد التمويل	الجهات المنفذة
فقـرة إعـلان : ▪ وضع إستراتيجية عربية لتحقيق الأمن المائي العربـي ، والتحـرك على المستويين الوطني والعربـي لمواجهة العجز المائي ، باعتبـار ندرة المياه إحدى التحديات الكبرى فقـرة برنامج العمل : ▪ إن مواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي العربي تتطلب:	▪ تحقيق الأمن المائي العربي والمحافظـة علـى مصادر المياه في الدول العربية .	▪ وضع إستراتيجية للأمن المائي العربي . ▪ إعطـاء الأولويـة فـي خـطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإدارة المتكاملة للموارد المائية.	2010-2009	• الحكومات. • الجهـات المانحة . • صـناديق التمويـل العربيـة والإقليمية .	▪ الأمانـة الفنية للمجلس بالتعاون مـع المنظمات العربية المتخصصـة ذات الصلة . ▪ الجهات الوطنية المعنية في الدول العربية .

تكليفات القمة الإعلان / برنامج العمل/ القرار	الأهداف المطلوب تحقيقها	آليات التنفيذ	الجدول الزمني	موارد التمويل	الجهات المنفذة
– تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للمياه للمحافظة عليها، وإعادة تدوير المياه بما في ذلك تنقية مياه الصرف الصحي كمصدر للري التكميلي، وتنفيذ مشاريع السدود والتخزين لرفع كفاءة تلبيتها للاحتياجات المختلفة.	▪ تنمية مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية.	▪ بناء السدود وتطوير وتنويع المصادر المائية . ▪ بناء محطات معالجة مياه الصرف والتوسع في إعادة استخدامها.			
▪ إجراء البحوث اللازمة لتخفيض كلفة تحلية مياه البحر وجعلها أكثر اقتصادية.	▪ التوسع في استخدام مياه البحر المحلاة وجعلها أكثر اقتصادية .	▪ تعزيز الجهود الوطنية والعربية لتقليل كلفة تحلية المياه وتوطين تكنولوجية التحلية.	نشاط مستمر	100000* ▪ الجهات المانحة . ▪ صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية .	▪ الأمانة الفنية للمجلس . ▪ مراكز البحث العلمي في الدول العربية . ▪ الجهات الوطنية المعنية بالدول العربية . ▪ المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة.

*سنوياً من موازنة الأمانة العامة وبالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

تكليفات القمة الإعلان / برنامج العمل/ القرار	الأهداف المطلوب تحقيقها	آليات التنفيذ	الجدول الزمني	موارد التمويل	الجهات المنفذة
▪ ترشيد استخدام المياه لمختلف الأغراض وتحسين كفاءة توزيعها.	▪ المحافظة على المصادر المائية وتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.	▪ نشر ثقافة ترشيد الاستخدام لدى جميع مستخدمي المياه . ▪ التطوير المؤسسي والتنظيمي والتشريعي لقطاع المياه في الدول العربية. ▪ إشراك جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالمياه في وضع برنامج شامل للتوعية لجميع مستخدمي المياه.	نشاط مستمر	100000* ▪ الجهات المانحة . ▪ صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية .	▪ الأمانة الفنية للمجلس ▪ الجهات الوطنية المعنية بالدول العربية . ▪ المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة.
▪ تشجيع إدخال تقنيات الري المتطورة، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين لتشجيعهم على ذلك.	▪ التوسع في استخدام تقنيات الري المتطورة .	▪ وضع رزنامة حوافز للمزارعين لتشجيعهم على استعمال التقنيات المتطورة في عمليات الري وذلك من خلال برامج الإرشاد الزراعي مع قيام الدول بمنح ضمانات للقروض الفلاحية. ▪ التوسع في استرداد كلفة توفير المياه أخذاً بعين الاعتبار البعدين الاقتصادي والاجتماعي.	نشاط مستمر	100000* ▪ الجهات المانحة . ▪ صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية .	▪ الأمانة الفنية للمجلس ▪ الجهات الوطنية المعنية بالدول العربية . ▪ المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة.

*سنوياً من موازنة الأمانة العامة وبالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

تكليفات القمة الإعلان / برنامج العمل/ القرار	الأهداف المطلوب تحقيقها	آليات التنفيذ	الجدول الزمني	موارد التمويل	الجهات المنفذة
▪ تقديم العون الفني للدول العربية لدعم مشاريع تطوير وإدارة المياه.	▪ تعزيز بناء القدرات العربية.	▪ قيام المؤسسات الإقليمية والدولية بتقديم الدعم الفني للدول العربية من خلال وضع برامج للتعاون والدعم الفني.	نشاط مستمر	100000* ▪ الجهات المانحة . ▪ صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية .	▪ الأمانة الفنية للمجلس . ▪ الجهات الوطنية المعنية بالدول العربية . ▪ المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة.
فقرات القرار: أولاً: تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.	▪ تحقيق الأمن المائي العربي.	▪ وضع مقترح للاستراتيجية ملحق به خطة تنفيذية. ▪ تنفيذ الخطط التنفيذي للاستراتيجية.	2009- 2010 2025-2010	100000* ▪ الجهات المانحة . ▪ صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية	▪ الأمانة الفنية للمجلس . ▪ الجهات الوطنية المعنية بالدول العربية . ▪ المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة.
ثانياً: 1- الموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية	• تحقيق الإدارة المتكاملة للمياه .	▪ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية .	2015-2010	10000000* صناديق التمويل العربية	• الأمانة الفنية للمجلس . • المركز العربي

*سنوياً من موازنة الأمانة العامة وبالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

تكليفات القمة الإعلان / برنامج العمل/ القرار	الأهداف المطلوب تحقيقها	آليات التنفيذ	الجدول الزمني	موارد التمويل	الجهات المنفذة
لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية. 2- دعوة صناديق التمويل العربية للمساهمة في تمويل المشروع. 3- تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في متابعة تنفيذ المشروع بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بالدول العربية. ثالثاً: أن يقدم المجلس الوزاري العربي للمياه تقريراً دورياً حول التقدم المحرز في تنفيذ القرار.		▪ إعداد خطة عمل تفصيلية لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية يتم اعتمادها من المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى. ▪ وضع وثائق تفصيلية للمشاريع المقترحة وفق متطلبات مؤسسات التمويل العربية والإقليمية في تنفيذ المشروع بعد إقراره وفور توفر التمويل بالتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة ومجلس وزراء المياه العرب. ▪ تنفيذ المشاريع فور توفر التمويل ويتم استقطابه بالتعاون بين المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والأمانة الفنية للمجلس.			لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة . • الجهات الوطنية المعنية في الدول العربية .

سناء/

مرفق رقم (12)

ورقة عمل
حول
الاستراتيجية العربية للأمن المائي
في المنطقة العربية لمواجهة التحديات
والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة

المجلس الوزاري العربي للمياه

الجزائر

27- 30 / 6/ 2009

2009

أولا : الخلفية :

يشكل الماء الركن الرئيس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة وفي المنطقة العربية بصورة خاصة بسبب امتداد معظم اراضيها عبر مناطق جافة وشبه جافة تتميز بندرة في الأمطار وبالتالي ندرة في الموارد المائية المتاحة إضافة إلى تكرار في دورات الجفاف نتيجة التغيرات المناخية التي بدأت تسود على مستوى العالم والمنطقة العربية ليست بمنأى عنها وماينجم عنها من نقص وتفاوت في معدلات الأمطار تنعكس في نتائجها سلبا على الموارد المائية من جهة وعلى الانتاج الزراعي من جهة ثانية مما يزيد من تفاقم الأزمة المائية وبالتالي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أصلا المنطقة العربية وخاصة في المناطق الريفية وزيادة انتشار الفقر بين سكان الريف واضطرارهم للهجرة إلى المدن للبحث عن عمل مما ينجم عنه تدهور في الانتاج الزراعي نتيجة نقص اليد العاملة في الزراعة .

إضافة إلى ماسبق فإن المنطقة العربية تتميز بكون حوالي 66% من مواردها المائية السطحية المتمثلة بالأنهار الكبرى الرئيسة وهي دجلة والفرات والنيل والسنغال (والتي يبلغ مجموع مواردها حوالي 175مليار م3 / سنة و تشكل في مجموعها حوالي 77% من مجمل الموارد المائية السطحية المتاحة في المنطقة العربية البالغة 225 مليار م 3 /سنة) فإن مياه هذه الأنهار تنبع من خارج حدود الوطن العربي حيث تشكل الدول العربية المعنية دول المصب لهذه الأنهار وبالتالي فإنها تخضع في اقتسامها إلى التجاذبات السياسية في المنطقة وما أكثرها وفي حال عدم التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة مع دول المنبع فإنها ستبقى مشكلة تهدد الاستقرار في المنطقة العربية .

ولابد من الاشارة هنا إلى أن من الأسباب التي كانت وراء الأزمة المائية التي بدأت تشهدها المنطقة العربية منذ مايزيد عن عقد من الزمان وبدأت الأصوات ترتفع في المنطقة العربية لمعالجتها هو الزيادة السكانية التي ميزت المنطقة العربية في القرن الماضي حيث زاد عدد السكان من أقل من 100 مليون نسمة في بدايته إلى حوالي 300 مليون نسمة في نهايته وماترتب على ذلك من أعباء لتأمين المياه للشرب والمتطلبات الأخرى وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان الوطن العربي سيقارب النصف مليار نسمة في نهاية الربع الأول من القرن الحالي وقد نجم عن هذا التسارع في النمو السكاني إلى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية الطبيعية المتاحة من حوالي 3500 م^3 /سنة للفرد في الستينات من القرن الماضي إلى حوالي 1000 م^3/سنة وفي مايزيد عن 10 دول عربية إلى مادون ذلك علما بأن الاحتياجات الدنيا للفرد من المياه (للشرب والغذاء والاستخدامات الأخرى) تقدر في حدود 1000 م3/سنة وهذا مايطلق عليه خط الفقر المائي أي أن نصف الدول العربية تقريبا باتت تعتبر دون حد الفقر المائي .

كما أن السياسات المائية والزراعية التي اعتمدتها الدول العربية في العقدين الماضيين مع تقديم الدعم إلى المزارعين بأشكال مختلفة لضمان حد أدنى من الإنتاج الزراعي وخاصة من المحاصيل الاستراتيجية أدت إلى الاستعمال غير الرشيد للموارد المائية وسيادة الطرق التقليدية في الري مما أدى إلى ضياع كميات كبيرة من المياه وبما لايتناسب مع الإنتاج الزراعي المتحقق منها .

ثانيا: المبررات:

2-1 : العجز المزمن في تأمين الاحتياجات المائية:

لقد أجمعت معظم الدراسات التي تمت في المنطقة العربية على أن الدول العربية ستواجه عجزا مائيا كبيرا في المستقبل وأن المنطقة ستحتاج في حال استمر الوضع على ماهو عليه حالياً (بالنسبة لتزايد السكان وتأمين أمن غذائي كامل) إلى تأمين مايقارب 550 مليار م3 من المياه عام 2025 (في حال نسبة زيادة سكانية متغيرة فستكون في حدود 500 مليار م3/سنة) مقابل ازدياد في الامدادات لاتتجاوز 258 مليار م3/سنة مما سبق نستنتج أن الموارد المائية المتاحة ومهما بلغت تنميتها في المستقبل فإنها لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية بكاملها وقد تم تقدير نسبة تأمين الغذاء في حدود 24% فقط في عام 2025 إذا استمر الوضع على ماهو عليه الآن وبدون الأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لظاهرة تبدل المناخ العالمي التي ستؤدي إلى انخفاض الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي .
من جهة ثانية لابد من الاشارة هنا

2-1 تفاقم الأبعاد السياسية والاجتماعية لازمة الغذاء وازدياد الفقر :

لقد أصبح واضحاً ليس الآن بل منذ زمن بعيد بأن الغذاء والأزمات المستمرة في نقص إمداداته وإنتاج السلع الغذائية الضرورية وسيلة شديدة التأثير على الشعوب وعلى سيادتها واستقلالها ناهيك أيضا عن تأثرها على زيادة انتشار الفقر في تلك الدول وخاصة لدى سكان الريف ، وتشير إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن 36 بلداً من بلدان العالم تواجه أزمة حالية، هذه البلدان معرضة لأن تكون تحت رحمة المساعدات الدولية التي تسيطر عليها القوى ذات التأثيرات الاقتصادية والدول المنتجة، وتصبح الإمدادات الغذائية أداة سياسية لمزيد من الضغوط على الدول، لذلك فإنه من المنطقي أن تعتمد الدول على امكاناتها وقدراتها وتزيد من إنتاجها الغذائي لاسيما مايخص السلع الغذائية الرئيسية لكي تتمكن من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية .

2-3 ضعف مستوى كفاءة استغلال الموارد المائية العربية:

تستهلك وسائل الري التقليدية كميات من المياه أكبر بكثير من حاجة المحاصيل المزروعة للمياه وتقدر نسبة الفواقد في الري السطحي الذي يسود في معظم المنطقة العربية إلى مابين 61% في المشرق العربي و65% في شبه الجزيرة العربية و 62 % في الإقليم الأوسط (أي وادي النيل) وفي المغرب العربي 57% وبالتالي يكون وسطي الفواقد حوالي 62 % من مجمل الموارد المائية المستخدمة في الري ولاشك أن زيادة إنتاجية المياه في وحدة المساحة في الزراعة يمكن أن يتحقق من خلال إدخال نظم الري الحديثة التي ثبت أنها توفر كميات كبيرة من مياه الري، وقد أشارت الدراسات إلى أن تطبيق الري الحديث يساعد في توفير 58% من المياه ويزيد الإنتاجية بحدود 35% ويخفض من الحاجة إلى العمالة إلى أكثر من 50%.

2-4 : غياب النظرة الشمولية في إدارة القطاع المائي:

لقد أدت السياسات المائية والزراعية التي انتهجت خلال العقود السابقة والتي لم تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات الأساسية الحديثة كالبعد البيئي ومبدأ الاستدامة (Sustainability) والعدالة في التوزيع (equity) وغياب النظرة الشمولية والنظرة الاقتصادية في إدارة القطاع المائي

كانت هي السبب في ما وصلت إليه أوضاع الموارد المائية من استنزاف وتلوث حتى أصبح من غير الممكن معالجة هذا الواقع بالسرعة المطلوبة أمام الطلب المتنامي على الماء.

2-5 ضعف التوعية على مستوى الفرد والمجتمع بقضايا المياه:

لاشك أن الإنسان يبقى هو الأساس في أية تنمية بشرية يشهدها الوطن العربي ، فالإنسان العربي هو المستخدم الرئيس للمياه وهو في نفس الوقت المسرف في استخدام الماء وهو الذي يجب أن يأمل بتحقيق حياة كريمة للأجيال القادمة من خلال المحافظة على حقوقهم المائية.

وبالتالي لابد أن يتم بناء هذا الإنسان الذي ينظر إلى الماء من منظور بيئي متكامل باعتباره أحد المكونات الرئيسة للنظام الايكولوجي وهو مورد قابل للنضوب وأي خلل في استخدامه سينشأ عنه مشاكل كبيرة تسيئ ليس فقط للبيئة بحد ذاتها وإنما لمستقبل التنمية ككل .

2-6 : تأثير ظاهرة التغيرات المناخية

لقد أصبحت ظاهرة تغير المناخ العالمي حقيقة واقعة بعد أن كانت معظم مظاهرها سابقا تعزى إلى دورات مناخية عشوائية تصيب مختلف مناطق العالم وخاصة في المنطقة العربية التي تسود فيها من حين إلى آخر دورات جفاف كان من الصعب ربطها بنظام معين .لقد أشارت الدراسات الحديثة ومن ضمنها التقرير التقويمي الأخير للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ(IPCC)الصادر في عام 2007 أن المنطقة العربية سوف تتأثر على حد كبير بظاهرة تغير المناخ حيث أيدت التوقعات المستقبلية لكميات هطول الأمطار لمعظم نماذج المناخ العالمي تناقص كميات الأمطار وبشكل خاص في إقليم شرق حوض المتوسط حيث تشير التقديرات إلى أنها سوف تنخفض بمعدل 20% خلال السنوات الخمسين القادمة،وفي الوقت نفسه سوف يزداد الطلب على المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة وبالتالي ازدياد التبخر- النتح .

إن انعكاسات ظاهرة تغير المناخ سو ف تؤدي لاشك إلى تفاقم الأزمة المائية في المنطقة العربية حيث تشير التوقعات أيضا إلى أن مياه النيل سوف تزيد بحوالي 30% وتوقعات أخرى تشير إلى أنها سوف تنخفض بنسبة 70% أما بالنسبة لنهر الفرات ودجلة فإن تصريفها سينخفض بنسبة 30 إلى 50% وبالتالي سوف يزداد التنافس على مياه تلك الأنهار وخاصة دجلة والفرات في ظل غياب اتفاقيات واضحة متعمدة من الحكومات المعنية وخاصة مع تركيا .

2-7 : المياه العربية تحت الاحتلال

تنص الاتفاقيات الدولية على عدم شرعية أي احتلال عسكري في التحكم واستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال وحرمان الدولة صاحبة الأرض من استثمار تلك الموارد غير أن ماتمارسه إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة سواء في الجولان السوري أو في فلسطين المحتلة أو في الجنوب اللبناني يتنافى تماما مع تلك الشرعية الدولية.
ففي الجولان الغني بموارده المائية تستثمر إسرائيل كافة موارده المائية لتغطية حوالي 30% من احتياجاتها المائية السنوية . والحال ليس بأفضل بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تسيطر اسرائيل على كافة موارد المياه في تلك المناطق وتمنع الفلسطينيين من الاستفادة منها

ثالثاً- الإطار العام للاستراتيجية:

لقد انبثقت التصورات حول الأمن المائي العربي من خلال الدراسات التي نفذتها منظمات العمل العربي المشترك المتخصصة وعلى رأسها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بناء على تحليل شامل للأوضاع المائية في المنطقة العربية وتقييم للموارد المائية المتاحة وإجراء التقديرات للاحتياجات المائية لمختلف القطاعات التنموية كالزراعة والشرب والصناعة وربطه مع برنامج الأمن الغذائي العربي الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتم طرح نتائجه خلال الندوة العربية التي نظمت في الكويت في عام 1986 من قبل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وبناء عليه صدر في نهاية الندوة بيان حول الأمن المائي العربي الذي تبناه فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

إن مفهوم الأمن المائي العربي يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية الأمن الغذائي العربي ومايتطلبه ذلك من توفير المزيد من المياه لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التنموية والبيئية للمنطقة وبالتالي فإنه لابد من النظر إلى الأمن المائي العربي من مفهوم قومي شامل تتكامل من خلاله الخطط التنموية الوطنية لتحقيق أكبر نسبة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المنطقة العربية وتوفير مياه الشرب النظيفة والاصحاح لكافة السكان وتبادل الخبرة والمعرفة في مختلف المجالات ذات الصلة بتحقيق إدارة سليمة ومتكاملة للموارد المائية بما يلبي الطموحات التنموية للدول العربية من أجل توفير الرفاه للانسان العربي إضافة إلى حماية الحقوق المائية للدول العربية في المياه المشتركة حيثما وجدت.

تشكل الاستراتيجية العربية مرحلة وسطى بين السياسات المائية القطرية والسياسة المائية العربية الشاملة التي تهدف في النهاية إلى تحقيق التكامل العربي وفقا لمبدأ التمايز النسبي بين الدول العربية في مجال الموارد الطبيعية والمالية والبشرية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية والتي تصب في النهاية في حماية الأمن القومي العربي.

ولاشك أن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب قناعة كاملة من الدول العربية ومن المجلس الوزراي العربي للمياه بأهمية العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن المائي العربي لما فيه مصلحة دول المنطقة وهذا الأمر يوجب على كافة الأجهزة المعنية في الدول العربية التعاون التام لتنفيذ كافة المهام والخطط التي يتطلبها تحقيق هذه الاستراتيجية وتوفير المناخ المناسب لذلك.

من جهة ثانية لابد من التأكيد أن الاستراتيجية المقترحة ما هي إلا دليل للعمل العربي المشترك في مجال المياه لتحقيق تنمية مستدامة وحماية الحقوق المائية العربية وهي بالتالي ليست ذات قالب جامد وإنما يمكن تعديلها وفقا للتطورات من جهة ومن جهة ثانية وفقا لأعمال التقييم التي تتم لاحقا خلال الخطط التنفيذية اعتمادا على مؤشرات محددة (indicators) .

يمكن من خلال الاستراتيجية اعتماد برامج للعمل قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى وفقا للأهداف المتوخاة من كل برنامج من البرامج المعتمدة في إطار الاستراتيجية.

رابعا : الأسس المرجعية لاعداد الاستراتيجية :

نظرا لأن الاستراتيجية المقترحة تشكل إطارا للعمل العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن المائي العربي فإنها لابد ان تستند إلى عدد من المرجعيات الرئيسة وهي :

4-1 : ميثاق واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : لقد أكد ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الحادي عشر (عمان 1980) على أن تحقيق الأمن القومي العربي وأهداف التنمية العربية يجب أن يتم في إطار التنسيق والتكامل بين الجهود العربية القطرية والقومية وبناء تكامل اقتصادي عربي ، كما أكدت قمة الرياض (2007) على ضرورة تحقيق العيش الآمن واللائق لأبناء الوطن العربي وفق منهجية تقوم على وضع استراتيجية متكاملة للتنمية والتطوير والاصلاح.

4-2 : استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005 - 2025 : لقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم 79 القرار رقم 1692 بتاريخ 2007/2/15 المتضمن الموافقة على مشروع استراتيجية التنمية الزراعية للعقدين 2005 -2025 والذي تبنته أيضا قمة الرياض المشار إليها سابقا والتي اعتبرت هذه الاستراتيجية جزءا من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

4-3 : **قرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت 2009 :** حيث تم تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع استراتيجية للأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

4-4 : أهداف التنمية للألفية الثالثة ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية : حيث كانت هذه الأهداف من نتائج مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في جوهانسبرغ عام 2002والذي دعا إلى أن التنمية المستدامة هي هدف مركزي وكان موضوع المياه وإدارتها وحمايتها من المواضيع الرئيسة الخمسة التي ركز عليها المؤتمر. وقد أكد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التزامهم بتحقيق أهداف الألفية والتي نصت فيما نصت عليه على تخفيض نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم مياه شرب نظيفة إلى النصف بحلول عام 2015 وكذلك الحال بالنسبة للاصحاح. كما أعتمد وزراء البيئة العرب مبادرة التنمية المستدامة التي أطلقتها إمارة أبو ظبي كإحدى المنهجيات لتحقيق إدارة سليمة ومتوازنة للموارد الطبيعية وحماية البيئة ومكافحة التصحر في المنطقة العربية.

4-5 الاستراتيجيات المائية الوطنية

خامسا : أهداف الاستراتيجية العربية لتحقيق الأمن المائي العربي :

يتلخص الهدف الرئيس للاستراتيجية في وضع خطة قومية متكاملة على المدى المتوسط وفي حدود عام 2025 لمواجهة العجز المائي وتحقيق الادارة السليمة للموارد المائية المتاحة بما يكفل تحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية وحماية الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة.

الأهداف الفرعية :

- **تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة بكافة أنواعها لضمان انتاج زراعي مستدام يحقق أكبر عائد اقتصادي من استخدام المياه في وحدة المساحة.**
- **توفير مياه الشرب النظيفة والاصحاح لكافة السكان تحقيقا لمبادىء الألفية الثالثة.**
- **حماية البيئة المائية من التلوث والاستنزاف.**
- **مواجهة التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الموارد المائية المتاحة من جهة والانتاج الزراعي من جهة ثانية.**
- **توطين مبادىء الادارة المتكاملة للموارد المائية كمنهج في السياسات المائية في الدول العربية.**
- **تنمية القدرات البشرية في المنطقة العربية وتأهليها لاستخدام أحدث التقانات في تقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها بصورة متكاملة بما فيها وضع السياسات المائية المتوازنة.**
- **رفع درجة الوعي لدى كافة فئات المجتمع عن قضايا المياه والبيئة.**

سادسا : المحاور الرئيسة لاستراتيجية الأمن المائي العربي

إن إعداد أية استراتيجية لابد أن تستند إلى مرتكزات واضحة ترتبط بصورة رئيسة بتحديد الأوضاع القائمة والرؤى المستقبلية للاحتياجات في ضوء الموارد المتاحة من جهة والمحددات والمعوقات المؤثرة فيها وبالتالي فإن إعداد استراتيجية شاملة لتحقيق الأمن المائي العربي يتطلب معرفة تامة بالواقع الراهن للموارد المائية كما ونوعا وتقدير الاحتياجات المستقبلية من المياه وفقا لخطط التنمية المعتمدة من قبل الدول العربية ومعالجة المعوقات التي تحول دون تحقيق تلك الاستراتيجية ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها والبدائل المحتملة لتوفير الموارد المائية للحد من العجز المائي.

استنادا إلى ما سبق فإن المحاور الرئيسة للاستراتيجية المقترحة لابد أن ترتكز على المحاور التالية :

6-1 : بناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل : كانت المعلومات ومازالت تشكل الركن الرئيس في التخطيط السليم ووضع السياسات الملائمة لإدارة الموارد الطبيعية بصورة عامة والمائية بصورة خاصة ولقد سمح التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات العشر الأخيرة بتوفير الأدوات المناسبة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات المتاحة وتوفيرها بالشكل المناسب لمتخذي القرار وذلك من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية لمتابعة تطور أوضاع الموارد الطبيعية أو من خلال توفير برمجيات قواعد المعلومات المتكاملة المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي. ولاشك أن توفير نظم المعلومات هذه سوف يسمح من جهة بمتابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية وكافة المواضيع المرتبطة بها من حيث الاستخدامات في مختلف القطاعات التنموية وكذلك ما يتعلق منها بالأوضاع الاجتماعية إضافة إلى متابعة تطور الأوضاع على مستوى أحواض الأنهار الكبرى المشتركة مع الدول غير العربية.

6-2 : تطوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة: لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية كبيرة في مختلف المجالات ذات الصلة بقطاع المياه سواء فيما يتعلق منها بإنتاج المياه وتوزيعها واستخداماتها واستكشاف المزيد من أحواض المياه الجوفية وكذلك توفير الأدوات لإدارة الأحواض المائية بصورة متكاملة وهذا التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم هو في الحقيقة محصلة لجهود كبيرة بذلت وتبذل في مجال البحث العلمي النظري والتطبيقي.

ولاشك أن توطين مفهوم البحث العلمي في المنطقة العربية يعتبر دون أدنى شك المفتاح الرئيس لمواجهة العجز المائي في المنطقة العربية وتوطين التكنولوجيا المناسبة لحل المشاكل التي تواجه القطاع المائي فيها.

فعلى سبيل المثال أصبح خيار تحلية المياه وخاصة مياه البحر يشكل أحد الحلول الاستراتيجية لكثير من الدول العربية لمواجهة النقص في إمدادات مياه الشرب، غير أنه وعلى الرغم من كون هذه التقانة قد أدخلت إلى المنطقة العربية وخاصة في دول الخليج العربي منذ خمسينات القرن الماضي إلا أنها مازالت تقانة مستوردة في الجزء الأعظم منها. كما أنه وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يشكل الركن الرئيس للدخل القومي في العديد من الدول العربية فمازال الانتاج الزراعي دون الطموحات ومازالت إنتاجية الهكتار الواحد أقل بكثير من مثيلاتها في دول عدة ، ليس فقط مقارنة بالدول المتقدمة وإنما مع دول أخرى مثل الهند وتركيا والصين.

وهناك العديد من المجالات الأخرى التي يمكن للبحث العلمي المساهمة فيها لمواجهة العجز المائي نذكر منها على سبيل المثال أيضا تقانات معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه المعالجة إذ أن كافة هذه التقانات مازالت تعتمد على التكنولوجيا المستوردة في معظم إن لم نقل في كافة الدول العربية بما فيها التجهيزات المائية بمختلف أنواعها كالمضخات والأغشية وأجهزة الرصد المائي والمناخي والري الحديث وغيرها من التجهيزات ومازالت الصناعة العربية قاصرة عن توفير تلك التجهيزات.

ونظرا لأن القطاع الزراعي يعتبر المستهلك الرئيس للمياه في المنطقة العربية(حوالي 85%) ولمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم وتحقيق أمن غذائي مقبول في المنطقة العربية ضمن الامكانات المائية المتاحة وللحد من الفقر لدى سكان الأرياف الذين هم بطبيعة الحال يعملون بشكل رئيس في القطاع الزراعي في المنطقة العربية فلابد من العمل على تطوير البحث العلمي من أجل تطوير أصناف من البذور المقاومة للجفاف والتغيرات المناخية والملوحة مع توفير انتاجية عالية في وحدة المساحة والمتر المكعب من الماء المستخدم في الري .

من جهة ثانية ونظرا لأن الطاقة وخاصة استخدام الطاقات البديلة والنظيفة أصبحت مؤخرا تشكل محور اهتمام دول العالم كافة في ظل ظاهرة التغيرات المناخية وتأثير انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استخدام الطاقة الأحفورية فلابد أمام هذا الواقع من البحث في توطين استخدام الطاقات البديلة والنظيفة المتاحة في المنطقة العربية مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتطوير البحث العلمي لاستخدامها في تقانات تحلية ومعالجة المياه خاصة وأن هذا النوع من مصادر الطاقة متوافر إلى حد كبير في المنطقة العربية .

3-6 : مواجهة ظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في المنطقة العربية

إن انعكاسات ظاهرة تغير المناخ سو ف تؤدي لاشك إلى تفاقم الأزمة المائية في المنطقة العربية حيث تشير التوقعات أيضا إلى أن مياه النيل سوف تزيد بحوالي 30% وتوقعات أخرى تشير إلى أنها سوف تنخفض بنسبة 70% أما بالنسبة لنهر الفرات ودجلة فإن تصريفها سينخفض بنسبة 30 إلى 50% .كما أن تكرار ظاهرة الجفاف وانخفاض الأمطار سوف يزيد من الضغط على الموارد المائية المتاحة وخاصة الأنهار الكبرى خاصة وأن الأحباس العليا لهذه الأنهار سوف تشهد أيضا زيادة في الطلب على الماء نتيجة التغير المناخي

وبالتالي سوف يزداد التنافس على مياه تلك الأنهار وخاصة دجلة والفرات في ظل غياب اتفاقيات واضحة متعمدة من الحكومات المعنية وخاصة مع تركيا .

لقد أصبحت قضية التغيرات المناخية من الأمور التي تحتل مكانة بارزة في سلم الأولويات على مستوى العالم في مجال البحث العلمي وبالتالي لابد أن يتم تطوير البحث العلمي في هذا المجال على المستوى العربي وخاصة في مجال تطوير السيناريوهات المرتبطة بالاحتمالات المتوقعة للتغيرات المناخية ومدى تأثر المنطقة العربية بها نظرا لكونها تعتبر من المناطق الهشة (fragile) اتجاه تلك التغيرات وكذلك دراسة منعكسات ذلك على الموارد المائية بصورة عامة والانتاج الزراعي بصورة خاصة إضافة إلى ضرورة وضع الخطط الملائمة للتأقلم مع نتائجها على المنطقة العربية

6-4: توطين مبدأ الادارة المتكاملة للموارد المائية : نظرا لأن المياه تعتبر المرتكز الرئيس في أية خطط تنموية فإن إدارتها أصبحت تتطلب المشاركة في كافة الأنشطة المرتبطة باستخداماتها **وبالتالي لم يعد هناك مكان لما كان يعرف بإدارة المورد المائي وإنما تم الانتقال إلى إدارة الطلب على الماء** حيث يتم التعامل من خلاله مع المورد المائي أيا كان مصدره (مياه أمطار، مياه سطحية، مياه جوفية، مياه تحلية ومياه صرف صحي وصرف زراعي) باعتباره مصدرا مائيا لابد من تحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى منه وحمايته كما ونوعا لتلبية مختلف متطلبات التنمية (من خلال استرجاع كلفة إتاحة المياه أو من خلال دراسة البدائل الاقتصادية لاستخدام المياه وفقا للنواحي الاقتصادية والاجتماعية) وإدارة المورد المائي من منظور شمولي وتكاملي بحيث يشارك في إدارته كافة القطاعات المعنية وكافة فئات المجتمع بما فيها مستخدمي المياه والجمعيات الأهلية وكذلك القطاع الخاص.

ولابد من الاشارة هنا إلى أن أحد مرتكزات تطبيق الادارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية هو التوصل إلى تحقيق مبادىء الألفية الثالثة من حيث توفير مياه الشرب النظيفة والاصحاح للسكان في المنطقة العربية وفقا للمراحل المعتمدة في تلك المبادىء وحق كافة فئات المجتمع العربي في الحصول على مياه نظيفة للشرب وشبكات الاصحاح دون أي تمييز .

كما أن من مرتكزات تحقيق الادارة المتكاملة للموارد المائية هو توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه سواء تلك المتعلقة بتنفيذ مشاريع تنمية وزيادة إمدادات المياه أومشاريع الاصحاح وتنفيذ شبكات مياه الشرب والصرف الصحي وصيانة القائم منها باستمرار للحد من الهدر في شبكات توزيع المياه والصرف الصحي وكذلك نشر تقانات الري الحديث بما فيها تنفيذ مشاريع شبكات مياه الري المناسبة وصيانتها للحد من الهدر.

ولاشك أن ضمان هذا المنهج يتطلب تحديد المسؤوليات لكل جهة من الجهات المشاركة وبحيث لا تتعارض هذه المسؤوليات وإنما تتكامل فيما بينها وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية من خلال صياغة السياسات ووضع الأطر التشريعية والقانونية الناظمة والتطوير المؤسساتي لقطاع المياه .

6-5 : حماية الحقوق المائية العربية : تشكل الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية وخاصة مياه الأنهار الكبرى جزءا هاما من مجمل الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية ومازال جزء كبير من هذه الموارد المشتركة دون اتفاقية واضحة تنظم اقتسامه بصورة منصفة وعادلة بين الدول المتشاطئة وخاصة مع دول الأحباس العليا لأحواض هذه الأنهار وحتى تلك

الأنهار التي تحكمها اتفاقيات بين الدول المتشاطئة عليها بدأت تخضع لتجاذبات سياسية نتيجة الظروف الجيو سياسية التي تحكم المنطقة العربية. وبالتالي لابد من العمل على مساندة الدول العربية المعنية بتلك الموارد من خلال سواء توفير ما أمكن من معلومات عن استخدامات المياه في أعالي تلك الأنهار أو من خلال الضغط السياسي على دول الأحباس العليا للتوصل إلى اتفاقيات نهائية لاقتسام موارد هذه الأنهار بصورة منصفة وعادلة.

ومن أجل ذلك لابد من توفير قاعدة المعلومات التشريعية والقانونية حول أسس اقتسام مياه الأنهار المشتركة وتدعيم الخبرة العربية في مجال القانون الدولي بصورة عامة والقانون الخاص بالمياه المشتركة بصورة خاصة و تحليل حالات لأوضاع مشابه في مناطق أخرى من العالم أو من خلال المبادىء العامة التي توفرها اتفاقيات الأمم المتحدة حول الأنهار المشتركة لدعم الدول العربية المعنية في جهودها للتوصل إلى اتفاقيات نهائية ومنصفة وعادلة.

من جهة ثانية لابد من الاشارة إلى وجود موارد مائية عربية في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري كما هو الحال في أراضي الجولان السوري المحتل ومياه الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تستثمر اسرائيل تلك المياه دون النظر إلى الحقوق المائية لسكان تلك المناطق مما يتطلب تنسيق الجهد العربي في هذا المجال.

6-6 : رفع القدرات العربية في مختلف المجالات ذات الصلة بقطاع المياه : على الرغم من الجهود التي تبذل في الدول العربية من أجل توفير الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لإدارة القطاع المائي بكافة جوانبه فإن تلك الكوادر مازالت دون المستوى المطلوب ومازالت المؤسسات التعليمية العربية قاصرة عن الارتقاء بالنوع إلى جانب الكم في توفير الكوادر العربية المطلوبة لتحمل أعباء القطاع المائي وإدارته وبالتالي فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجية تعليمية واضحة يتم من خلالها الربط بين الاحتياجات من الكوادر والمناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد.

من جهة ثانية مازالت البرامج التدريبية التي يتم توفيرها للكوادر العاملة في قطاع المياه في الدول العربية دون المستوى المطلوب وهي إن وجدت فإنها لا تكون متكاملة ومستمرة.

6-6 : رفع الوعي المائي والبيئي لدى كافة أفراد المجتمع : يعتبر الانسان هو المستخدم الرئيس للمياه وعليه لابد أن ترتكز الجهود من أجل تحقيق الاستخدام السليم للموارد المائية والحد من الهدر. وللأسف فإن الانسان العربي وأينما وجد في الدول العربية وبحكم درجة وعيه وثقافته مازال ينظر للماء وكأنه مورد طبيعي لا ينضب إذ أن كافة الجهود التي بذلت وتبذل حتى الآن على المستوى العربي لرفع الوعي لدى كافة فئات المجتمع عن أهمية المحافظة على المورد المائي والحد من الهدر في استخدامه فإنها لم تحقق الهدف المنشود وبالتالي فإن الأمر يتطلب مراجعة عامة لكيفية التأثير في درجة الوعي لدى المواطن العربي ووضع خطة شاملة لذلك إضافة إلى دراسة تطوير التشريعات والقونين المائية باستمرار ودراسة سبل إنفاذها ضمانا لحماية الموارد المائية من التدهور الكمي والنوعي وحماية البيئة المائية .

ولابد من ضرورة إيلاء اهتمام أكبر إلى حماية البيئة الساحلية في المنطقة العربية حيث أن سواحل هذه المنطقة التي تمتد على آلاف الكيلومترات ويسكنها أكثر من نصف سكان الوطن العربي حيث تتركز فيها الكثير من التجمعات السكانية والحضرية وتشكل في الكثير منها مصدر رزق للسكان سواء من خلال الأنشطة الاقتصادية من حيث انتشار المصانع ومنشاءات تحلية المياه وصيد الأسماك والأنشطة السياحية (كما هو الحال على طول الشواطىء العربية الممتدة

في البحر المتوسط وكذلك دول الخليج العربي) .إن هذا الأمر لايمكن أن يتم إلا من خلال تحقيق الادارة المستدامة لتلك المناطق ووضع التشريعات المناسبة لذلك .

سابعاً : الاطار الزمني للاستراتيجية :

يحدد الاطار الزمني للاستراتيجية في حدود عشر سنوات يتم من خلالها تنفيذ برامج ومشاريع تمتد على فترات زمنية متباينة تبعا لكل برنامج والأهداف المتوخاة منه.

ثامناً : وسائل تحقيق الاستراتيجية :

لابد بداية القول أن تنفيذ الاستراتيجية العربية المقترحة لتحقيق الأمن المائي العربي لن يكون بمعزل عن القطاعات أو الوزارات المعنية بشؤون المياه في الدول العربية بما فيها الموارد المائية والزراعة والشرب والصناعة وهي بأي حال من الأحوال لن تحل محل تلك الوزارات في جهودها نظرا لتمايز العمل فيها من جهة وتباين الأولويات في كل قطر وإنما تأتي مكملة لتلك الجهود ومع تلك التي تبذلها أيضا منظمات العمل العربي المشترك المتخصصة القائمة ولتعزيز التعاون العربي ونقل الخبرة والمعرفة بين الدول العربية خاصة وأن تلك الدول تتشابه إلى حد كبير في ظروفها الطبيعية من جهة (مناطق جافة وشبه جافة) ومن جهة ثانية فإن القوى المؤثرة فيها (driving forces) في ظهور الأزمة المائية والعجز المائي تتشابه فيها أيضا إلى حد كبير نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، التزايد السكان المتسارع ، الاستهلاك الكبير للمياه في الزراعة وانخفاض الانتاجية الزراعية في وحدة المساحة ووحدة المتر المكعب من الماء، الهدر في استخدامات المياه، درجة الوعي المائي والبيئي وعدم إيلاء البيئة الأهمية التي تستحقها والتغيرات المناخية وتأثيراتها.

وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تأتي لتشكل بوتقة عمل مشتركة تنصهر فيها الخبرات العربية المتاحة لمواجهة تلك المشكلات ولدعم الدول العربية في تحقيق أمنها المائي والغذائي وبحيث تعمل في مجملها تحت مظلة اللس الوزاري العربي للمياه الذي سيشرف على تنفيذ هذه الاستراتيجية ويضمن نجاحها بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية الاقليمية والقطرية .

تاسعاً : آلية التنفيذ :

إن تنفيذ الاستراتيجية وكافة الأنشطة والبرامج المرتبطة بها يتطلب بداية تشكيل تكوين يعمل تحت ظل المجلس الوزراي العربي للمياه الذي سيكون المشرف الرئيس على إقرار البرامج والأنشطة والمشاريع التي تتطلبها تنفيذ الاستراتيجية والذي يرفع بدوره هذه المشاريع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاقرارها وتوفير التمويل لها وبحيث تتولى الادارة العامة للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دور الأمانة الفنية وفقا للهيكل التالي :

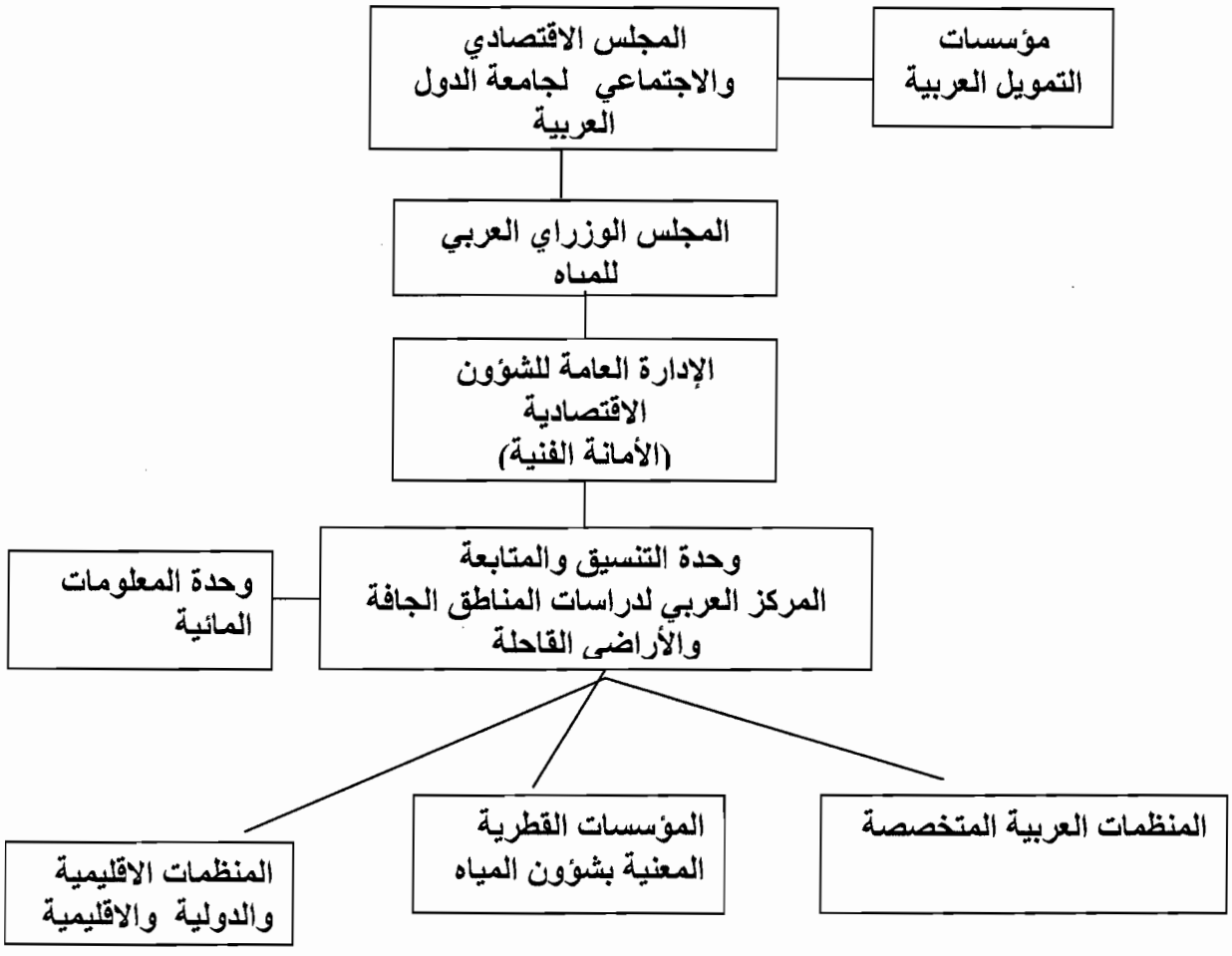

وهناك ثمة ضرورة لوجود وحدة للتنسيق والمتابعة لمتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في الاستراتيجية وتلك الواردة أيضا في مهام المجلس الوزاري العربي للمياه والتنسيق فيما بين هذه المشاريع في الدول العربية وإعداد وثائق تلك المشاريع بغرض توفير التمويل لها وكذلك إعداد الدراسات التي يطلبها المجلس ونظرا لكون المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) هو من منظمات العمل العربي المشترك ويتميز بخبرة فنية طويلة في مجال الدراسات وتنفيذ المشاريع المائية في المنطقة العربية منذ مايزيد عن أربعين عاما وتتوفر لديه الخبرات العربية الفنية المؤهلة إضافة إلى شبكة العلاقات العربية والدولية التي يتعامل معها فإنه من المقترح أن يتولى مركز أكساد مهام وحدة التنسيق والمتابعة .

يرتبط بهذه الوحدة وحدة للمعلومات تتوفر لديها قاعدة معلومات متكاملة عن الموارد المائية والطبيعية في المنطقة العربية مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي تتولى توثيق وتحليل المعلومات المتاحة عن الموارد المائية ونتائج الدراسات والبحوث التي تجرى في المنطقة العربية ودول العالم المختلفة والتي يمكن أن تنعكس نتائجها ايجابا على الدول العربية في تحقيق إدارة

سليمة لمواردها المائية وهذه الوحدة لابد أن يكون لها اتصال مع مراكز المعلومات القطرية ويمكن إنشاء هذه الوحدة في مقر أكساد خاصة وأن نواة هذه القاعدة متوفرة لديه أصلا .

من جهة ثانية ونظرا لأن تنفيذ الاستراتيجية بما جاء فيها من أهداف وأنشطة ومشاريع لايمكن أن يتحقق بمعزل عن التعاون مع الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المتخصصة وكذلك المنظمات الاقليمية والدولية فإنه لابد لوحدة التنسيق والمتابعة من توطين هذا التعاون ووضع آليات مرنة لذلك .

عاشراً : برنامج عمل الاستراتيجية :

يتضمن برنامج عمل الاستراتيجية تنفيذ عدد من المشاريع وذلك على النحو التالي :

*** اعتماد النهج الشمولي في إدارة الموارد المائية :**

حيث يتم التعامل من خلاله مع جميع مصادر المياه (سطحية ، جوفية مياه تحلية ومياه صرف صحي وزراعي) باعتبارها موردا بيئيا واحدا بحيث يتم توزيع المياه في إطار سياسة عامة متسقة بين مختلف القطاعات الرئيسة المستخدمة للمياه كالشرب والصناعة والزراعة تعتمد على إدارة الطلب على الماء والكفاءة الاقتصادية في استعمال المياه مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاستدامة وفي نفس الوقت اعتبار البيئة أحد القطاعات المستخدمة للمياه ، أي أن هناك حدودا بيئية لاستخدام المياه .وإن ضمان نجاح هذا المنهج يتطلب مشاركة جميع القطاعات المعنية في إدارة الموارد المائية وتحديد مسؤوليات كل جهة على مختلف المستويات بحيث لاتتعارض هذه المسؤوليات وإنما تتكامل فيما بينها وإشراك كافة فئات المجتمع بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية من خلال صياغة السياسات والاستراتيجيات ووضع الأطر التشريعية والقانونية والتطوير المؤسساتي لقطاع المياه وبناء قدرات الأفراد والمؤسسات .

*** رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية:**

نظرا لأن الزراعة تعتبر المستهلك الأكبر للمياه في المنطقة العربية (حوالي 85%) فإن زيادة كفاءة الري من 50% التي هي كفاءة الري الحالية في الدول العربية إلى 80% وهو هدف معقول ويمكن تلبيته سوف يؤدي إلى توفير كميات من المياه تكفي نظرياً إلى زيادة المساحات المروية بأكثر من 50% وبالتالي سد العجز في الموازنة المائية الحالية حيث تصل كميات مياه الري المهدورة وفقا لبعض الدراسات إلى حوالي 90 مليار م3/سنة وهذه الكمية يمكن أن تغطي العجز المائي حتى عام 2050.

ولقد أثبتت الدراسات والبحوث أن إدخال نظم الري الحديثة يمكن أن يؤدي إلى توفير أكثر من 50% من مياه الري وتزيد الإنتاجية بنسبة 30%، كما أن تقدير الاحتياجات المائية بطرق حديثة تساعد على توفير أكثر من 30% من كميات المياه وفق التقديرات الحالية للاحتياجات المائية للمحاصيل.

من جهة ثانية فإن كفاءة توزيع المياه في المدن والمراكز الحضرية العربية تعتبر بدورها متدنية إلى حد كبير (هي في حدود 50% وسطيا) وهذه المياه تعتبر مياه عذبة وذات كلفة مرتفعة وخاصة تلك الناتجة من محطات التحلية وبالتالي فإن تحسين أداء تلك الشبكات يمكن أن يوفر موارد مائية إضافية تغطي العجز القائم في العديد من المدن العربية .

ولاشك فإن إدخال المبدأ الاقتصادي في إدارة المورد المائي من خلال استرجاع كلفة إتاحة المياه والاستفادة من الموارد المالية المتاحة نتيجة ذلك في صيانة شبكات توزيع المياه وشبكات الصرف الصحي للحد من الهدر فيها إضافة إلى دراسة البدائل الاقتصادية لاستخدامات المياه يشكل أحد المرتكزات الرئيسة لرفع كفاءة استعمال المياه والحد من الهدر.

*** توطين التقانات المناسبة في إدارة الموارد المائية:**

تلعب التقانات الحديثة دورا كبيرا في تحقيق إدارة سليمة ومتكاملة للموارد المائية نظرا لأنها تسمح بمتابعة تطور الأوضاع المائية على مختلف المستويات المحلية والقطرية والإقليمية من خلال استخدام قواعد المعلومات المائية ونظام المعلومات الجغرافي وإعداد الخرائط الغرضية التي تسمح لمتخذي القرار بالتعرف على الموارد المائية وتوزعها المكاني والإمكانات المتاحة للاستثمار وتطور الأوضاع المائية مع الزمن.

كما أن إعداد خارطة بيانية رقمية مرتبطة بقاعدة معلومات إقليمية عربية ونظام المعلومات الجغرافي، ووضع نظام لتحديثها وربطها مع قواعد المعلومات القطرية من خلال شبكة الانترنيت بحيث يكون هناك ربط تفاعلي مع قاعدة المعلومات المائية الإقليمية المركزية، سوف يساعد كثيرا في تحقيق التنسيق والتعاون بين الدول العربية ومتابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية وخاصة مايتعلق منها بالمياه المشتركة مع الدول غير العربية.

ومن التقانات المساعدة النمذجة الرياضية التي تعتبر أيضا من الوسائل الهامة في تحديد الاستثمار الآمن من مختلف الأحواض المائية وتوضيح تطور الأوضاع المائية في هذه الأحواض مع الزمن من خلال اقتراح السيناريوهات المناسبة .

*** التوسع في استعمال المياه غير التقليدية:**

وهذه تشمل مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة حيث أن الكميات الناتجة عن محطات التحلية وصلت إلى حوالي 3 مليار م3 سنويا وتعتبر الدول العربية من أكبر منتجي مياه التحلية في العالم وفي ضوء العجز المائي المتوقع في المنطقة العربية فإن تحلية المياه سوف تصبح خيارا استراتيجيا لابديل عنه في المستقبل بالنسبة للمنطقة العربية وبالتالي فإن توطين هذه التقانة من حيث التصنيع والتشغيل والبحث العلمي لتخفيض تكاليف الإنتاج يعتبر مرتكزا أساسيا لمواجهة العجز المائي المتوقع في المستقبل، أما مياه الصرف الصحي المعالجة والتي وصلت إلى حدود 10 مليار م3 / سنة في المنطقة العربية فهي بدورها تشكل مصدرا مائيا متجددا لايستهان به ولابد من بذل الجهود الفنية والتقنية لتوطين استخدامه في المنطقة العربية سواء في الزراعة أو في الشحن الاصطناعي للمياه الجوفية لتحسين نوعيتها وهذا يتطلب التغلب على المعوقات التي تحد من استخدامه في المنطقة العربية.

كما تشكل المياه المالحة مصدرا مائيا هاما سواء تلك الناتجة من المياه الجوفية أو من مياه الصرف الزراعي حيث تقدر كميات هذه الأخيرة بما يزيد عن 10 مليار م3 وبالتالي يمكن إذا تم تنظيم استعمالها الاستفادة منها في الزراعة وري المحاصيل المتحملة للملوحة ومكافحة التصحر .

*** التشريعات والقوانين المائية:**

تعتبر التشريعات المائية المرتكز الرئيس لضمان نجاح تطبيق السياسات المائية فهي من جهة تساعد في تحقيق العدالة بين مختلف فئات مستخدمي المياه وفي نفس الوقت تساعد في حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف وعلى الرغم من ان الدول العربية تمتلك في معظمها تشريعات مائية غير أن تطبيقها على أرض الواقع مازال يواجه عراقيل عدة وبالتالي فإن دراسة السبل الكفيلة بتطبيق تلك التشريعات بصورة سليمة سوف يساعد الدول العربية كثيرا في تحقيق الإدارة السليمة لمواردها المائية .

*** المشاركة الشعبية ومشاركة القطاع الخاص :**

لقد أثبتت التجارب والدراسات في مختلف بقاع العالم أن نجاح أية مشاريع مائية تنموية وضمان ديمومتها لايمكن أن يتحقق إلا من خلال مشاركة السكان المحليين المعنيين في كافة الخطوات التي تسبق تنفيذ المشروع (مراحل التخطيط والتنفيذ) ومن ثم إدارته مباشرة نظرا لأنهم هم المستفيدين في النهاية من نتائجه وبالتالي سيعملون كل جهدهم لتحقيق إدارة سليمة له من هذا المنطلق فقد باتت كافة مؤسسات التمويل الدولية تطلب إشراك ممثلي السكان المحليين في كافة المراحل المرتبطة بأي مشروع فهم سوف يشكلون الضامن الرئيس لنجاحه إن هذا الأمر يتطلب تشجيع السكان المحليين على تنظيم أمورهم من خلال تشكيل جمعيات أو اتحادات تدافع عن حقوقهم المائية ومصالحهم أمام الشركات الكبرى وخاصة الشركات الزراعية التي تنهض بمشاريع كبيرة وتتوفر لها ملاءات مالية يصعب على مالكي الحيازات الصغيرة مجاراتها وبالتالي فإن إشراك ذوي الحيازات الصغيرة في جمعيات يمكن أن يساعد حماية مصالح السكان المحليين .ولاشك أن توضيح ودراسة السبل التي تساعد في تنظيم مشاركة السكان المحليين في مختلف المشاريع التنموية ورفع الوعي لديهم عن كيفية الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم سيكون له أثر كبير على نجاح مشاريع التنمية المائية في المنطقة العربية.

من جهة ثانية وأمام عجز الحكومات والقطاع العام عن توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المائية من شبكات صرف صحي وإدارة المصادر المائية وإقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي فقد برزت فكرة دعوة القطاع الخاص في مثل هذه المشاريع وبدأت العديد من الدول العربية في تطبيق ذلك ولاشك أن إشراك القطاع الخاص يمكن أن يساعد في تحسين الأداء ورفع الكفاءة إلا أن هذا الأمر يتطلب في نفس الوقت وجود شروط قانونية واضحة وشفافية في التعامل والتعاقد وأخيرا وهذا هو الأهم أن تتوفر الكوادر الفنية المؤهلة في المؤسسات الحكومية للمتابعة والإشراف المباشر على أعمال القطاع الخاص لضمان الجودة وحسن التشغيل. ولإشك أن هذا الأمر إذا أمكن توضيحه من خلال إجراء بعض الدراسات التحليلية ووضع الأسس السليمة لإشراك القطاع الخاص سوف يكون له انعكاسات ايجابية في تسريع تنفيذ مختلف المشاريع المائية .

*** حماية الحقوق المائية العربية :**

نظرا لأن جزءا لايستهان به من الموارد المائية العربية هي مشتركة مع دول غير عربية وخاصة مياه الأنهار الرئيسة مثل دجلة والنيل والفرات والسنغال إضافة إلى أن جزءا منها أيضا يقع تحت الاحتلال كما هو الحال في الجولان السوري المحتل وفلسطين فإن تدعيم الخبرة العربية في مجال القانون الدولي بصورة عامة والقانون الخاص بالمياه المشتركة بصورة خاصة وتأهيل الكوادر العربية المدربة على إدارة المباحثات الخاصة بذلك سيكون له أثر كبير على حماية الحقوق المائية العربية أينما وجدت.

*** نقل وتطوير العلم والتقانة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية:**

يحتل هذا المكون حيزاً واسعاً من اهتمامات المشروع حيث يعتبر التدريب والتأهيل أحد أهم وسائل نقل العلم والتقانة إلى الكوادر العربية وتعزيز مقدرتها العلمية الذاتية الوطنية للوصول إلى إحداث تغييرات في البنيان المعرفي لتلك الكوادر وإكسابهم أفكارا ومعلومات علمية وتقانية تساهم في ترقية مهاراتهم الفكرية والعملية بما يتماشى مع احتياجات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية والتقانات الملائمة لها. كما أن المشروع سيستخدم وسائل الندوات والحلقات الدراسية وورشات العمل لإتاحة المعلومات العلمية والتقانية للاختصاصين العرب المهتمين بالقضايا المائية بهدف مواكبتهم للتقدم العلمي والتقاني للنهوض بأعباء القطاع المائي الوطني تقييماً وتنمية وإدارة.

*** تأثير ظاهرة التغير المناخي على الموارد المائية في المنطقة العربية:**

بدأ هذا الموضوع يحتل حيزا هاما من اهتمامات الدول العربية والمنظمات العاملة في إطار جامعة الدول العربية لما له من تأثيرات مباشرة على الأمطار وبالتالي على وفرة الموارد المائية المتاحة وزيادة العجز المائي في المنطقة العربية من جهة ومن جهة ثانية على الانتاج الزراعي والعجز الغذائي في المنطقة العربية ، ولما لهذه التغيرات من تأثير مباشر أيضا على النواحي الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في زيادة نسبة الفقر في المجتمع الريفي العربي الذي يعتبر أكثر الجهات حساسية لتلك التأثيرات (نذكر منها على سبيل المثال لاالحصر الاعلان الوزاري الذي صدر عن وزراء البيئة العرب والخطة الاطارية العربية لمواجهة التغيرات المناخية).

وبالتالي فإنه لابد أن يتم وضع برنامج متكامل لمراقبة تطور الأوضاع المناخية وتطوير البحوث التي تسمح بالتنبؤ بالتأثيرات المحتملة لتلك الظاهرة على المنطقة العربية سواء من حيث تأثيرها على الموارد المائية المتاحة من جهة وخاصة مياه الأنهار الكبرى التي تنبع من خارج حدود الوطن العربي أو من حيث تأثيرها على الانتاج الزراعي وتفاقم أزمة الغذاء ووضع الخطط لمواجهة هذه الظاهرة (mitigation) أوالتأقلم معها (adaptation) وذلك بالتعاون والتنسيق مع أنشطة المجتمع الدولي في هذا المجال .

أحد عشرة : النتائج المتوخـــاة

- توفير المعلومات المائية الحديثة عن الأوضاع المائية في المنطقة العربية.
- زيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق الزراعية البعلية من خلال استخدام الري التكميلي.
- توفير موارد مائية إضافية لتلبية الطلب على الماء
- تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب والموارد المائية المتاحة.
- نشر الوعي المائي والبيئي.
- تأهيل الكوادر العربية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية .
- توفير قاعدة معلومات مائية وقانونية متكاملة تتضمن كل ما يتوفر من معطيات وتجارب على المستوى العربي والدولي في مجال المياه المشتركة والمياه تحت الاحتلال
- تأهيل الكوادر العربية والمؤسسات المعنية في الدول العربية للدفاع عن الحقوق المائية العربية وإدارة المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة والمياه تحت الاحتلال.

- توفير القاعدة المعرفية للدول العربية حول ظاهرة التغير المناخي وأبعاد تأثيراتها على الموارد المائية بصورة خاصة والنواحي الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة في المنطقة العربية.
- توطين صناعة تحلية المياه في المنطقة العربية باعتبارها من الاستثمارات الواعدة في المستقبل بالنسبة للمنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم وكسر الاحتكار الدولي لهذه التقانة .

مرفق رقم (13)

الخطة التنفيذية

لتنفيذ مشروع الادارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية

المجلس الوزاري العربي للمياه

الجزائر

27- 29 / 6/ 2009

أولا - مقدمة :

لقد أولت الدول العربية اهتماما متزايدا بمواردها المائية وبذلت الكثير من الجهود لتنمية تلك الموارد لمواجهة الطلب المتزايد عليها لمختلف الاحتياجات التنموية نتيجة النموالسكاني إلا أن محدودية هذه الموارد من جهة والسياسات المائية التي اتبعت في العقود الماضية وخاصة في مجال تأمين الطلب على الماء بدلا من إدارته على أسس علمية واقتصادية تحقق الفوائد المرجوة منه وضعف الوعي العام والكفاءة لدى المؤسسات المعنية بشؤون المياه في الدول العربية ساهمت جميعها في تفاقم الأزمة المائية وظهور خلل بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها. كما أن التركيز على النواحي الكمية وإهمال الجوانب البيئية نتج عنه تدهور في نوعية المياه مما أدى إلى خروج كميات لايستهان بها من الموارد المائية المتاحة من دائرة الاستثمار الفعلي الأمر الذي ساهم في تفاقم الأزمة المائية التي تعيشها المنطقة العربية.

ترتكز مبررات المشروع المقترح بصورة رئيسة على أن الموارد المائية في المنطقة العربية تواجه عجزا حادا في تلبية الطلب المتزايد والمتسارع على الماء نتيجة ارتفاع نسبة التزايد السكاني بصورة خاصة والنمو الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة وكان للسياسات المائية والزراعية التي اتبعت في العقود السابقة وخاصة المرتبطة منها بالاكتفاء الذاتي من الغذاء الدور الرئيس في ظهور الأزمة المائية وبالتالي لابد من العمل على مواجهة هذه الأزمة والتي من المتوقع أن تتفاقم في المستقبل نتيجة استمرار زيادة الطلب على الماء وما يترتب على ذلك من تلبية للاحتياجات التنموية (من توفير للغذاء والشرب) من جهة وتأثيرات أخرى لاتقل أهمية عنها من جهة ثانية مثل التغيرات المناخية وما قد ينجم عنها من تأثيرات على الموارد المائية وكذلك الاتفاق على المياه المشتركة .

وبالتالي فإن الخطة التنفيذية المقترحة للمشروع يجب أن ترتكز إلى تحديد أولويات للعمل يمكن أن يكون لها دور في الحد من الأزمة المائية في المستقبل لأنه من غير الممكن معالجة كافة المواضيع بدرجة واحدة من الأهمية .

من جهة ثانية لابد من الاشارة هنا إلى أن الأنشطة المقترحة في هذه الخطة تهدف بصورة رئيسة إلى توفير المرجعيات العلمية والتطبيقية المباشرة للدول العربيةوالخبرات المتاحة حول نجاعة مختلف الاجراءات المعروفة في مختلف المجالات ذات الصلة من خلال تنفيذ دراسات تطبيقية مباشرة وفقا لتمايز الدول العربية في تجاربها مع تحليل لحالات النجاح والفشل في مختلف تلك الدول وكذلك في بيئات مشابه من مختلف دول العالم وحتى في الدول المتقدمة بحيث تصب في النهاية في مواجهة العجز المائي في المنطقة العربية وتوفير موارد مائية إضافية للاحتياجات المستقبلية.

وأخيرا فإنه لابد من التأكيد أن مختلف الأنشطة الواردة في هذه الخطة سيتم تنفيذها بالتنسيق التام مع المؤسسات ومراكز البحوث المعنية بالدول العربية حيث سيكون للدولةالخيار في الدراسات والأنشطة التي ترغب في تنفيذها في إطار هذه الخطةوذلك وفقا لمبدأ التمايز والخبرات التي تتمتع بها كل دولة عربية في مختلف مجالات المشاريع المقترحة وبالتنسيق وتحت إشراف المجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وذلك وفقالما نص علية قرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقدة في الكويت خلال الفترة 19-20/ 1/ 2009.

ثانيا : أولويات المشاريع المقترحة :

1-2 رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية :

استنادا إلى الدراسات والتحاليل التي تمت في المنطقة العربية فقد تبين أن كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية وخاصة في القطاع الزراعي تعتبر متدنية مقارنة بمثيلاتها في العالم وبأ نه إذا تم رفع هذه الكفاءة التي تتراوح حاليا في حدود 50% إلى حوالي 75% - 80% فإن ذلك سيؤدي إلى توفير موارد مائية إضافية تكفي نظريا إلى زيادة المساحات المروية بأكثر من 50%.

من جهة ثانية فإن الهدر في شبكات مياه الشرب مازال مرتفعا في معظم الدول العربية وهويبلغ في حدود 50% وبالتالي فإن تحسين صيانة تلك الشبكات سوف يؤدي إلى توفير موارد مائية إضافية كانت تضيع هدرا من جهة ومن جهة ثانية تعمل على توفير المزيد من المال الذي كان يصرف لتوفير تلك المياه .حيث دلت الدراسات على أنه إذا ماتم رفع كفاءة توزيع المياه بنسبة 15% حتى عام 2030 مع تخفيض استهلاك الفرد إلى حوالي 250 ل / يوم فإن ذلك سيسمح بإبقاء احتياجات مياه الشرب في عام 2030 على نفس المستوى عليه في عام 2000وسيخفض الاستثمارات بمبلغ 13 مليار دولار .

انطلاقا من ذلك فإنه لابد من توضيح الرؤى حول أسباب تدني كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية في مختلف القطاعات واختبار الحلول الملائمة لمواجهتها والتغلب عليها بغية رفع الكفاءة في استعمال المياه في مختلف الأغراض بهدف توفير مزيد من الموارد المائية للاحتياجات المستقبلية .

1-1-2 : الأنشطة المقترحة لرفع كفاءة استعمال المياه :

- **في القطاع الزراعي :**

* تحليل الأسباب التي تؤدي إلى تدني كفاءة استعمال المياه في الزراعة.
* تحديد المعوقات التي تحد من استعمال الري الحديث والطرق الحديثة في تحديد الاحتياجات المائية لمختلف المحاصيل وتوضيح قصص النجاح والفشل والعوامل المساعدة لكل منها وآثارها على المنتج الزراعي وكميات المياه المستخدمة في الري.
* دراسة تأثير اعتماد العامل الاقتصادي في توفير المياه لتنفيذ الخطط الزراعية في المنطقة العربية.
* تحديد دور التشريعات والرسوم المالية في رفع كفاءة استعمال المياه في المناطق الزراعية المروية.
* تحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإعادة هيكلة القطاع الزراعي وإدخال بدائل للمحاصيل الزراعية ذات المردودية الاقتصادية المنخفضة والمستهلكة للماء وإدخال أصناف نباتية جديدة ملائمة و ذات إنتاجية مرتفعة إضافة إلى تطوير وإدخال أصناف نباتية مقاومة للملوحة والجفاف .
* إعداد قاعدة معلومات لرفد الفنيين ومتخذي القرار في الدول العربية بكافة المعلومات المساعدة لاعتماد الخيارات المناسبة لرفع الكفاءة الاقتصادية في استعمال المياه بكافة أنواعها والحد من الهدر وفقا للتجارب العربية والدولية.

* تطوير شبكة لتبادل المعلومات في مختلف المجالات المرتبطة بكفاءة استعمال المياه بكافة أنواعها بما فيها المياه متدنية النوعية بين مراكز البحوث العربية والدولية .
* إعداد دراسات مرجعية للدول العربية معتمدة على تحليل التجارب العربية والدولية حول أفضل السبل لاستعمال المياه المتاحة في الزراعة بما فيها المياه متدنية النوعية ومياه الصرف الصحي المعالجة سواء من خلال تطوير نظم الري أو من خلال إدخال تراكيب محصولية مختلفة ،تأخذ بعين الاعتبار التطورات العالمية في مجال أزمة الغذاء وحركة المنتجات والسلع الغذائية على المستوى الدولي لتكون بمثابة مرشد لمتخذي القرار في القطاع الزراعي في المنطقة العربية.
* تطوير ودعم قدرات مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا في الدول العربية لتؤدي الدور المنوط بها لخدمة القطاع الزراعي في مجال الاستعمال الرشيد للموارد المائية وزيادة الإنتاجية الزراعية في وحدة الماء.
* إعداد برامج وأفلام إرشادية للمزارعين لتوضيح أهمية ترشيد المياه باستخدام التقانات المناسبة سواء في الري أو اختيار المحاصيل المناسبة وتوضيح أهمية تحصيل الرسوم المالية المفروضة في تحسين كفاءة شبكات توزيع المياه وتطوير المصدر المائي والتخفيف من الهدر.
* تأهيل الكوادر العربية والمؤسسات وأفراد المجتمع المدني المحلي المعنية برفع كفاءة استعمال المياه في القطاع الزراعي من خلال دورات تدريبية وحلقات عمل وأيام حقلية.

- قطاع الشرب والاستعمال المنزلي :

* إعداد دراسات مرجعية حول أفضل السبل لفرض الرسوم المالية لتغطية تكاليف إتاحة المياه للشرب وصيانة شبكات مياه الشرب والصرف الصحي ودورها في الحد من الهدر في استعمال المياه.
* إعداد دراسات مرجعية تحليلية حول سبل إنفاذ التشريعات المائية في الدول العربية للحد من الهدر في استعمال المياه والأسباب التي تحول دون تطبيقها بصورة حقيقية على أرض الواقع.
* توفير الدراسات المرجعية والتحليلية حول أهمية إشراك القطاع الخاص في إدارة قطاع الشرب والصرف الصحي استنادا إلى التجارب العربية والدولية وتطوير القوانين المساعدة لضمان حسن الأداء وتقديم الخدمة السليمة.
* تطوير برامج توعية للسكان تعمم في الدول العربية.
* تأهيل الكوادر العربية من خلال تنظيم الدورات التدريبية وحلقات العمل التخصصية .

- قطاع الصناعة:

* تطوير التشريعات التي تكفل حماية المصادر المائية من التلوث نتيجة الأنشطة الصناعية
* إعداد دراسات تحليلية حول منهجية تطبيق الرسوم على استعمال المياه في الصناعة
* توضيح المنهجيات والبدائل لترشيد استعمال المياه في القطاع الصناعي .
* تأهيل الكوادر العربية من خلال تنظيم الدورات التدريبية وحلقات العمل التخصصية

2-1-2 : النتائج المتوخاة

- نشر الوعي لدى المواطن العربي حول أهمية ترشيد استعمال المياه وحماية المصادر المائية من التلوث والاستنزاف.

- رفع كفاءة استعمال المياه في مختلف المجالات

- توفير موارد مائية لتغطية الاحتياجات المستقبلية من المياه.

- رفع قدرات المؤسسات المعنية بإدارة المياه في الدول العربية في مجال الإدارة السليمة والرشيدة للموارد المائية وتطوير السياسات المائية.

- تشجيع تبادل الخبرة والمعرفة بين الدول العربية وكذلك مع الدول المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية.

- تأهيل الكوادر العربية في مجال رفع كفاءة استعمال المياه.

- توفير قاعدة معلوماتية متكاملة للدول العربية عن مختلف الجوانب المرتبطة برفع كفاءة استعمال المياه والخبرات المتاحة وتوفير نظام خبرة خاص (expert system) خاص بذلك عبر شبكة الانترنيت .

2-1-3 : أسلوب التنفيذ :

بناء على الخبرة والمعرفة المتاحة وكذلك رغبات الدول العربية سيتم تنفيذ دراسات وتوصيف لحالة المعرفة والخبرة المتاحة في عدد من الدول العربية وفقا لتمايزها من حيث الجهود التي تبذلها لمعالجة أزمتها المائية وتوفير الاحتياجات لمختلف القطاعات التنموية فيها مع إجراء تحليل معمق للوصول إلى استنتاجات واضحة عن مختلف العوامل التي تساعد أو تحد من تطبيق مختلف الاجراءات للحد من الهدر وترشيد وزيادة كفاءة استعال المياه في مختلف القطاعات المشار إليها أعلاه .كما سيتم إجراء دراسات مقارنة مع دول أخرى غير عربية سواء تتشابه أو لاتتشابه مع البيئة العربية وذلك بهدف استخلاص الدروس والخبرة .

أما المنهجية فستكون من خلال التعاون مع المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المعنية بشؤون المياه ومراكز البحوث في الدول العربية وكذلك المنظمات الاقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية.

ومن أجل ضمان النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع فإنه من المقترح أن يتم تشكيل لجنة للاشراف والمتابعة من ممثلي الدول العربية المعنية والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه وعدد من الخبراء العرب والدوليين تجتمع مرتين في العام من أجل الاطلاع على تقدم العمل وتذليل العقبات أو تصحيح مسار العمل والخكة التنفيذية إن لزم الأمر.

2-1-4 : مدة تنفيذ المشروع :
تقدر مدة تنفيذ المشروع بثلاثة أعوام يضاف لها سنة تحضيرية في بداية المشروع

2-1-5 : موازنة المشروع :
تقدر موازنة المشروع بحوالي 1400000 دولار أمريكي (مليون واربعمائة ألف دولار أمريكي) موزعة على السنوات الأربعة وفقا لجدول الموازنة الوارد في نهاية هذه الوثيقة).

2-2 : التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية :

بات من حكم المؤكد أن معظم الدول العربية إن لم نقل بأكملها تتجه نحو استخدام مياه التحلية لتوفير المزيد من مياه الشرب وكذلك التخلي تدريجيا عن استخدام المياه التقليدية العذبة في الزراعة والتحول نحو استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة سواء بشكل مباشر من خلال خلطها بمياه عذبة خاصة وأن كميات المياه المستعملة في الزراعة تشكل حوالي 85% من مجمل حجم الموارد المائية المستعملة في الوطن العربي .

أمام هذا الواقع فإن خيار تحلية المياه وإعادة استعمال المياه المعالجة بات إلى حد ما في حكم المؤكد كخيار استراتيجي بالنسبة لمعظم الدول العربية إن لم نقل بأكملها .

وبالتالي لابد من تحليل واقع توطين تقانة تحلية المياه بمختلف أنواعها في المنطقة العربية (مياه بحر أو مياه صرف صحي) ومفاهيم إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة باعتبارها موردا مائيا متجددا لاينضب وذلك كأحد الحلول العاجلة لمواجهة العجز المائي في المنطقة العربية والمعوقات التي تحول دون ذلك إذ على الرغم من أن زيادة حجم كميات مياه الصرف الصحي المعالجة فإن إعادة استعمالها مازال دون المستوى المطلوب إذ أنها لاتزيد عن 10% من مجمل ذلك الحجم وهي تستعمل في مجالات محددة وخاصة لري المسطحات المائية .

2-2-1 : الأنشطة المقترحة للتوسع في استعمال الموارد المائية غير التقليدية :

- **توطين تقانة تحلية المياه :**

* حصر وتقييم المياه المحلاة في المنطقة العربية والأسباب التي تحد من انتشارها في المنطقة العربية أو في مناطق أخرى مشابه من العالم .
* تحليل الجدوى الاقتصادية لتحلية المياه المالحة أو مياه البحر واستخدامها في مختلف المجالات على المستوى العربي والدولي .
* حصر حالة المعرفة المتاحة لامتلاك تقانة تحلية المياه (مراكز البحوث ، الخبرات العربية المتاحة) في المنطقة العربية وخاصة في مجال تصنيع مستلزمات محطات التحلية.
* تحليل الأسباب التي تحول دون توطين صناعة تحلية المياه في المنطقة العربية (نقص في الخبرات ، عزوف الاستثمار العربي عن دخول هذا المجال ....).
* دراسة تطور تكاليف الإنتاج من محطات التحلية والأسباب التي تساعد في خفض التكاليف لنشر استخدام هذه التقانة في المستقبل في المنطقة العربية بما فيها استخدام الطاقات المتجددة مثل الشمس والرياح .
* دراسات الآثار البيئية المترتبة عن محطات التحلية وكيفية معالجتها.
* إقامة شبكة عربية تعني بتقانة تحلية المياه.
* وضع خطة شاملة لتسريع توطين صناعة تحلية المياه في المنطقة العربية.

- إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة والصرف الزراعي والمياه المالحة:

* إعداد دراسة مرجعية عن الأسباب والمعوقات التي تحد من إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة أو مياه الصرف الزراعي في الزراعة أو الاستعمالات الأخرى.
* تقييم التجارب العربية والدولية في مجال إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الصرف الزراعي في مختلف القطاعات (الزراعة ، الصناعة ، ...) وتوضيح السلبيات والايجابيات لكل منها.

* إقامة شبكة لتبادل المعلومات بين مراكز البحوث العربية والدولية العاملة في هذا المجال أو تدعيم الشبكات القائمة.
* تدعيم البحث العلمي العربي من خلال تنفيذ بعض البحوث المتميزة في هذا المجال والتي بنيت على نتائج أعمال التقييم الأولي والاحتياجات لذلك .
* مساعدة الدول العربية في توفير القاعدة العلمية لإعداد المواصفات الخاصة بإعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة أو مياه الصرف الزراعي.
* وضع التشريعات المناسبة لإعادة استعمال مياه الصرف الصحي والزراعي.
* دعم البحث العلمي للتوسع في استعمال المياه المالحة في الري من خلال تطوير أصناف من البذور المتحملة للملوحة العالية وتقييم التجارب والخبرات العربية المتاحة في هذا المجال في المنطقة العربية والعالم.
* نشر الوعي العام حول أهمية إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الري لمواجهة العجز المائي من خلال التوسع في الأيام الحقلية والنشرات الإعلامية.
* تأهيل الكوادر العربية في مجال التوسع في إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة والصرف الزراعي.

2-2-2 النتائج المتوخاة :

- توفير موارد مائية إضافية لمواجهة العجز المائي في الدول العربية.
- حماية البيئة في المنطقة العربية.
- توفير القاعدة العلمية والتشريعية لتشجيع الدول العربية في التوسع في إعادة استعمال مياه الصرف الصحي والزراعي.
- توفير القاعدة المعرفية للدول العربية حول تقانات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استعمالها والخبرات المتوفرة عنها وتطوير شبكة لتبادل المعلومات وتطوير نظام خبرة للدول العربية (expert system) عبر شبكة الانتنيت .
- التوسع في استخدام التحلية لمواجهة العجز المائي وخاصة في مياه الشرب .
- تأهيل الكوادر العربية في مجال توطين تقانة تحلية المياه.
- توطين صناعة تحلية المياه في المنطقة العربية باعتبارها من الاستثمارات الواعدة في المستقبل بالنسبة للمنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم وكسر الاحتكار الدولي لهذه التقانة .

3-2-2 : اسلوب التنفيذ :

بناء على الخبرة والمعرفة المتاحة وكذلك رغبات الدول العربية سيتم تنفيذ دراسات وتوصيف لحالة المعرفة والخبرة المتاحة في عدد من الدول العربية وفقا لتمايزها من حيث الجهود التي تبذلها في مختلف المجالات المشار إليها أعلاه للخروج بمنهجيات واضحة حول سبل توطين مختلف هذه التقانات والتوسع في استعمالها في المنطقة العربية .

ومن أجل ضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع من المقترح أن يتم تشكيل لجنة للاشراف والمتابعة تضم ممثلين عن الدول العربية والخبراء العرب والأمانة الفنية للمجلس الوزراي العربي للمياه وبعض الخبرات الدولية وممثلي مؤسسات التمويل المساهمة .

4-2-2 : مدة تنفيذ المشروع : تقدر مدة تنفيذ المشروع بثلاث سنوات منها سنة أولى للتهيئة والتحضير

2-2-5 : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بمبلغ 2350000 دولار أمريكي (مليونان وثلاثمائة وخمسون ألف دولار أمريكي) موزعة على سنوات المشروع وفق جدول الموازنة الوارد في نهاية هذه الوثيقة .

2-3 : التبدلات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية في المنطقة العربية :

لقد أصبحت ظاهرة تغير المناخ العالمي حقيقة واقعة بعد أن كانت معظم مظاهرها سابقا تعزى إلى دورات مناخية عشوائية تصيب مختلف مناطق العالم وخاصة في المنطقة العربية التي تسود فيها من حين إلى آخر دورات جفاف كان من الصعب ربطها بنظام معين وقد اشارت معظم السيناريوهات التي أعدت على مستوى العالم إلى أن المنطقة العربية ستتأثر إلى حد كبير بهذه الظاهرة وانعكاساتها وخاصة مايتعلق منها بانخفاض معدلات الأمطار في الجزء الشرقي من البحر المتوسط وما سينجم عنه من تأثيرات على تصاريف نهري دجلة والفرات وكذلك على الانتاج الزراعي وما قد يترتب على ذلك من نقص في إمدادات المياه مع زيادة في الطلب على الماء وازدياد في الفقر .

وبالتالي لابد للدول العربية أمام هذا الواقع من البحث في الوسائل التي تساعد في مواجهة ظاهرةالتغير المناخي (mitigation) واتخاذ الاجراءات اللازمة للتأقلم معها من خلال إعداد السياسات المائية والزراعية المناسبة ولابد أيضا من تطوير البحث العلمي من أجل إعداد السيناريوهات التي تسمح بتحديد أدق للتغيرات المناخية وتأثيراتها على المنطقة العربية .

2-3-1 : الأنشطة المقترحة

* حصر حالة المعرفة عن ظاهرة التبدل المناخي في العالم والمنطقة العربية وتأثرها على تكرار ظاهرة الجفاف في الدول العربية.
* إعداد قاعدة معلومات إقليمية مناخية متكاملة مرتبطة بالقواعد القطرية والدولية بطريقة تفاعلية بهدف تحديثها باستمرار وربطها مع نظام المعلومات الجغرافي لمتابعة تطور الأوضاع المناخية
* حصر وتقييم الآثار السلبية لظاهرة التبدلات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في الدول العربية من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية
* إقامة نظام إقليمي للإنذار المبكر للتنبؤ بالتبدلات المناخية في المنطقة العربية وربطه مع المؤسسات الوطنية العربية والدولية
* إعداد سيناريوهات حول التبدلات المناخية المحتملة في المنطقة العربية والمناطق المجاورة لها وخاصة مناطق الأحباس العليا للأنهار المشتركة في ضوء الجهود التي تتم على المستوى الدولي في هذا المجال .
* مساعدة الدول العربية في وضع استراتيجيات لتخفيف (mitigation) الآثار المحتملة للتغيرات المناخية وسبل التكيف معها (adaptation) ووضع السياسات المائية والاقتصادية المناسبة .
* دعم جهود الدول العربية من الناحية الفنية في إنشاء مراكز أو وحدات وطنية لمتابعة ظاهرة التبدلات المناخية واقتراح الهيكلية المناسبة لها لتنفيذ المهام المطلوبة منها بالشكل الأمثل .

* تشجيع الدول العربية على إدراج سياسات التعامل مع قضايا تغير المناخ في كل المجالات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة على نحو ينسجم مع النمو الاقتصادي المستدام وجهود القضاء على الفقر.
* تأهيل الكوادر العربية في مجال إعداد السيناريوهات وقواعد المعلومات والاستراتيجيات لمواجهة آثار التبدلات المناخية وصياغة السياسات المائية المناسبة .
* نشر الوعي العام حول ظاهرة التبدلات المناخية وسبل مواجهتها ودور المجتمع المحلي في التكيف معها من خلال إصدار النشرات والأفلام التي توضح أبعاد تلك الآثار على المجتمع العربي.

2-3-2 النتائج المتوخاة :

- توفير القاعدة المعرفية للدول العربية حول ظاهرة التغير المناخي وأبعاد تأثيراتها على الموارد المائية بصورة خاصة والنواحي الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة في المنطقة العربية.
- تأهيل الكوادر والمؤسسات العربية المعنية لمواجهة مخاطر التبدلات المناخية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
- وضع استراتيجية عربية شاملة لمواجهة الآثار المحتملة للتبدلات المناخية على المنطقة العربية.

3-3-2 : أسلوب التنفيذ :

سيتم من خلال هذا المشروع تنفيذ دراسات وبحوث بالتعاون والتنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المعنية في كافة الدول العربية وكذلك مراكز البحوث والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال وستتولى لجنة للمشروع مهام التنسيق والاشراف والمتابعة .

4-3-2 : مدة تنفيذ المشروع : اربع سنوات

5-3-2 : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بحوالي 1365000 دولار (مليون وثلاثمائة وخمسون ألف دولارأمريكي) موزعة على سنوات المشروع وفقا لجدول الموازنة في نهاية هذه الوثيقة .

4-2 : تطبيق النهج المتكامل في إدارة الموارد المائية :

لقد بات هذا النهج أحد مرتكزات السياسات المائية على مستوى العالم بعد أن أقرته قمة الأرض في جوهانسبرغ والذي شاركت فيه كافة دول العالم تقريبا .ومن المعروف أن هذا المبدأ يستند بشكل رئيس على مبدأ التشارك في اتخاذ القرار المرتبط بإدارة أي مورد مائي بين مختلف القطاعات والجهات المعنية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية مما يساعد من جهة في زيادة الوعي لدى كافة المستخدمين حول أهمية المورد المائي وضرورة المحافظة عليه وفي نفس الوقت تحقيق إدارة سليمة ورشيدة له .

ويساعد هذا النهج أيضا في تحقيق إدارة سليمة للطلب على الماء لمختلف الاستخدامات من خلال تطبيق النظرة الاقتصادية والاجتماعية في تخصيص المياه لمختلف القطاعات بدلا من إدارة المورد المائي بحد ذاته وبالتالي فإن من متطلباته توفير المعلومات الصحيحة عن كافة الموارد المائية المتاحة سواء منها مياه الأمطار أو مياه الجريان السطحي أو المياه الجوفية من خلال بناء قواعد معلومات مائية وتنفيذ التشريعات والقوانين أو تعديل مايلزم منها واستعمال الأدوات والتقانات الحديثة التي تساعد في إدارة المورد المائي بصورة سليمة كماونوعا وتوفير النظام المؤسساتي القادر على إدارة الموارد المائية بصورة متكاملة .

كما أن هذا المنهج سيساعد ايضا في تحقيق العدالة في توزيع المياه بين مختلف فئات المجتمع وخاصة من حيث توفير مياه الشرب النظيفة والاصحاح بهدف تحقيق مبادىء الألفية الثالثة .

2-4-1 : الأنشطة المقترحة :

1 - منهجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية

* تحليل التجارب العربية والدولية في مجال اعتماد النهج الشمولي في إدارة الموارد المائية على مستوى الأحواض المائية .
* إعداد دراسات مرجعية حول جدوى إدخال النواحي الاقتصادية والاجتماعية في إدارة الموارد المائية في المنطقة العربية وتلبية الاحتياجات المائية لمختلف القطاعات التنموية.
* إعداد دراسات مرجعية حول الأدوات المساعدة في تطبيق النهج الشمولي في إدارة الموارد المائية مثل نظم دعم القرار والنمذجة الرياضية.
* تحديد متطلبات تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية من حيث المعلومات المائية وخاصة الرصد المائي كما ونوعا (معلومات مناخية ، مياه سطحية ،مياه جوفية) وكميات الطلب على الماء والاحتياجات المائية لمختلف الأنشطة التنموية ....
* تنفيذ عدد من المشاريع الرائدة في عدد من الدول العربية وفي أحواض مائية تشهد تنافسا شديدا على توزيع المياه لتلبية مختلف الاحتياجات المائية لمختلف القطاعات بهدف توطين منهجية الإدارة المتكاملة والنهج الشمولي والتشاركي في إدارة المياه في المنطقة العربية وبحيث تشكل هذه المشاريع أمثلة تطبيقية وتعليمية للفنيين في الدول العربية.
* تطوير أساليب ومنهجيات تسمح بالاستفادة المثلى من مياه الأمطار من خلال تقانات حصاد مياه ألأمطار وتنمية المياه الجوفية بالاستفادة من مختلف المصادر المائية المتاحة
* تطوير شبكة لتبادل المعلومات على المستوى العربي في مختلف المجالات ذات الصلة .
* تحديد السبل الكفيلة بتدعيم الهيكلية الإدارية للمؤسسات المائية لاعتماد النهج الشمولي في صياغة السياسات مائية التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة فئات مستخدمي المياه بصورة عادلة وتوفير الأطر التشريعية والقانونية لذلك .
* دراسة وتقييم التجارب الخاصة باشراك مستخدمي المياه ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تخطيط وإدارة وتنفيذ المشاريع المائية على المستوى العربي والدولي واستخلاص النتائج وتحديد الأسس السليمة لذلك ووضعها في متناول متخذي القرار في الدول العربية.
* تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل لتأهيل الكوادر العربية المؤهلة لاعتماد النهج التشاركي في إدارة وصياغة السياسات المائية واستخدام التقانات الحديثة الملائمة لذلك .

2 - إعداد خارطة معلومات مائية رقمية للوطن العربي:

* بناء نظام معلومات مائية متكامل على المستوى الإقليمي العربي وربطه مع نظام المعلومات الجغرافية.
* ربط نظام القاعدة الإقليمية مع قواعد المعلومات القطرية بصورة تفاعلية من خلال شبكة الانترنيت لمتابعة التغيرات التي تطرأ على الموارد المائية العربية كما ونوعا وتحليلها وتحديثها بحيث تشكل هذه القاعدة المرجعية الرئيسة للمعلومات المائية العربية
* متابعة حالة التوازن بين الموارد المائية والطلب عليها في المنطقة العربية باستخدام تقانات وأنظمة معلومات متطورة لإعداد السيناريوهات المختلفة للتنبؤ بتطور الأوضاع المائية
* تنشيط تبادل المعلومات بين قاعدة المعلومات الإقليمية وقواعد المعلومات القطرية وخاصة في مجال الأحواض المائية السطحية والجوفية المشتركة.
* متابعة تطور الأوضاع المائية في أعالي أحواض الأنهار المشتركة وتوفير المعلومات المائية الدقيقة عنها كماً ونوعاً.
* نشر الخرائط الغرضية التي توضح توزع الموارد المائية في المنطقة العربية وخصائصها كماً ونوعاً كأداة مساعدة لدعم متخذي القرار والمشاريع الإقليمية العربية .

3-- تطوير أساليب ومنهجيات تسمح بالاستفادة المثلى من مياه الأمطار وتنمية المياه الجوفية بالاستفادة من مختلف المصادر المائية المتاحة وتشمل :

* تطوير الأسس والمنهجيات المستخدمة في إقامة منشآت حصاد مياه الأمطار لتوفير موارد إضافية تسهم في دعم التنمية المستدامة في المناطق الريفية.
* تطوير نموذج مساعد (expert model) لتنفيذ مشاريع لحصاد مياه الأمطار لمختلف الأغراض، الري التكميلي، مكافحة التصحر، إعادة تأهيل الغطاء النباتي الشحن الاصطناعي للمياه الجوفية بالاستفادة من مختلف التقانات الحديثة المتوفرة كصور الأقمار الصناعية والنمذجة الرياضية.
* تطوير منهجيات للاستفادة من فائض مياه التحلية في الشحن الاصطناعي للمياه الجوفية وتقييم التجارب العربية والدولية في هذا المجال .
* تقييم التجارب المتوفرة على المستوى العربي والدولي في مجال استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الشحن الاصطناعي للمياه الجوفية وإعداد دراسات مرجعية خاصة بذلك للدول العربية .
* تنفيذ مشاريع رائدة في المنطقة العربية في مجال الشحن الاصطناعي بهدف تنمية المياه الجوفية وزيادة طاقة الخزانات المائية الجوفية لتحسين نوعية المياه الجوفية ودرء طغيان مياه البحر في المناطق الساحلية أو بهدف الخزن الاستراتيجي لمواجهة أزمات حادة للمياه يمكن أن تطرأ في المستقبل .
* تطوير شبكة لتبادل المعلومات على المستوى العربي في مختلف المجالات ذات الصلة بحصاد مياه الأمطار والشحن الاصطناعي يشرف عليها أحد المراكز العربية المتخصصة للعمل عل تحديثها باستمرار بحيث تشكل مرجعاً للدول العربية في هذه المجالات .
* تأهيل الكوادر العربية والمؤسسات المعنية بإدارة وتنمية الموارد المائية في مختلف المجالات ذات الصلة.

2-4-2 : النتائج المتوخاة :

- تحقيق العدالة في إدارة الطلب على الماء في الدول العربية.
- تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب والموارد المائية المتاحة.
- نشر الوعي المائي والبيئي.

- تأهيل الكوادر العربية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية .

3-4-2 : أسلوب التنفيذ :

سيتم من خلال هذا المشروع تنفيذ دراسات وبحوث بالتعاون والتنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المعنية في كافة الدول العربية وكذلك مراكز البحوث والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال وستتولى لجنة للمشروع مهام التنسيق والاشراف والمتابعة .

3-4-2 : مدة تنفيذ المشروع : اربع سنوات

3-4-2 : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بمبلغ 3860000 دولار أمريكي (ثلاثة ملايين وثمانمائة وستون ألف دولار أمريكي)موزعة على سنوات المشروع وفق جدول الموازنة الوارد في نهاية هذه الوثيقة .

2-5 : حماية الحقوق المائية العربية :

نظرا لأن جزءا لايستهان به من الموارد المائية العربية هي مشتركة مع دول غير عربية وخاصة مياه الأنهار الرئيسة مثل دجلة والفرات والنيل والسنغال إضافة إلى أن جزءا منها أيضا يقع تحت الاحتلال كما هو الحال في الجولان السوري المحتل وفلسطين فإن تدعيم الخبرة العربية في مجال القانون الدولي بصورة عامة والقانون الخاص بالمياه المشتركة بصورة خاصة وتأهيل الكوادر العربية المدربة على إدارة المباحثات الخاصة بذلك سيكون له أثر كبير على حماية الحقوق المائية العربية أينما وجدت.

2-5-1 : الأنشطة المقترحة :

* حصر وتحليل كل ما هو متاح من قوانين وأنظمة على المستوى الدولي في مجال المياه المشتركة والمياه تحت الاحتلال.
* توفير قاعدة معلومات مائية وقانونية متكاملة تتضمن كل ما يتوفر من معطيات وتجارب على المستوى العربي والدولي في مجال المياه المشتركة والمياه تحت الاحتلال .
* متابعة كل ما يجري من تطورات وأنشطة تنموية وتحليل تأثيراتها على الأوضاع المائية في أعالي الأنهار الكبرى وانعكاسات ذلك على الدول العربية التي تقع في معظمها في الأحباس الدنيا لهذه الأنهار .
* توفير قاعدة بيانات مائية تضم معلومات كمية ونوعية تخص الأنهار الرئيسة مثل النيل والفرات ودجلة وكذلك الاستثمارات والأنشطة التي تتم على المياه الجوفية في الدول غير العربية المجاورة بالقرب من حدودها مع الدول العربية .
* توفير الخبرة المعرفية للدول العربية في مجال إبرام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالموارد المائية المشتركة وتشجيع الدول العربية على إبرام تلك الاتفاقيات بصورتها النهائية .
* تأهيل الكوادر العربية لتكون قادرة على إدارة المباحثات الخاصة بالمياه المشتركة والدفاع عن الحقوق المائية العربية أينما وجدت .

2-5-2 : أسلوب التنفيذ :

يتم تشكيل لجنة للمتابعة والاشراف من الدول العربية المعنية بالمياه المشتركة لتوجيه الأنشطة الخاصة بالمشروع وقد يكون من المفيد أن تضم عددا من الدبلوماسيين وخبراء القانون الدولي وذلك تحت إشراف المجلس الوزاري العربي للمياه ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية .

3-5-2 : مدة تنفيذ المشروع : أربع سنوات

4-5-2 : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بمبلغ 470000 دولار أمريكي (أربعمائة وسبعون ألف دولار أمريكي) موزعة على سنوات المشروع كما هو وارد في جدول الموازنة في نهاية هذه الوثيقة .

ثالثا : مراحل تنفيذ المشروع :

يشكل هذا المشروع بمختلف مكوناته اللبنة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتحقيق الأمن المائي العربي التي طالبت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقدة في الكويت 2009 المجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بإعدادها وهي بالتالي تشكل في حال تم تطبيقها بيان التزام هذا المجلس بتنفيذ قرار القمة في أولى المهام التي أنيطت به من قمة هرم اتخاذ القرار على المستوى العربي .

كما أن تنفيذ هذه الخطة يشكل أيضا اختبارا هاما للأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه حول مدى إمكانية متابعة تنفيذ ذلك القرار بالتعاون والتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة الذي كلف بموجب قرار القمة بتنفيذ المشروع .
وهو يشكل أيضا في حال تنفيذه برهان لمدى التزام صناديق ومؤسسات التمويل العربية بتوصيات القمة العربية الاقتصادية والتي طالبتها صراحة بتقديم العون المالي لتنفيذ المشروع بهدف مساعدة المنطقة العربية لمواجهة أزمتها المائية ومايمكن أن يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية .

فالكل مدعو إذا للتعاون والتنسيق لتنفيذ ذلك القرار لتحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي والاجتماعي لشعوب الدول العربية وحماية الحقوق المائية للأجيال العربية القادمة .

ووفقا لما نصت عليه وثيقة المشروع الأساسية التي أقرتها القمة الاقتصادية فإن مدة تنفيذ المشروع هي خمس سنوات ونظرا لتعدد مجالاته فإنه من المقترح أن يتم تنفيذه على مراحل على النحوالتالي :

المرحلة الأولى :
ومدتها عام يتم من خلال توفير البنية المؤسساتية والمالية لإدارة المشروع وإعداد الاتفاقيات والشروط الفنية (Terms of Reference) لمختلف الأنشطة والمشاريع المقترحة المقترحة وتحديد البرنامج الزمني لتنفيذكل منها وإعداد التكاليف المالية التفصيلية لكل مشروع على حده .

المرحلة الثانية :

المباشرة في تنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة التنفيذية للمشروع والتي من المقرر أن تستمر في مجملها لمدة أربع سنوات .

المرحلة الثالثة :

وتكون في السنة الخامسة ويتركز العمل فيها على تقييم الأنشطة والنتائج وتحديد الايجابيات والسلبيات والدروس المستفادة وإعداد التقارير النهائية التي سترفع إلى المجلس الوزاري العربي للمياه والقمة العربية الاقتصادية القادمة .

وفي حال تم إقرار خطة المشروع والتمويل اللازم لمختلف الأنشطة الواردة فيه سيتم وضع برنامج تفصيلي تنفيذي زمني ومادي لمختلف الأنشطة والمشاريع التي يتم إقرارها ويتم توفير التمويل اللازم لها .

رابعا : إدارة المشروع :

وفقا لقرار القمة العربية الاقتصادية في الكويت والذي نص على تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بتنفيذ المشروع فإنه من المقترح أن يتم تشكيل لجنة لإدارة المشروع من الأمانة الفنية للمجلس والمركز العربي وممثلي صناديق ومؤسسات التمويل العربية وتضم أيضا عددا محدودا من الخبرات العربية المتميزة التي يسميها المجلس الوزاري العربي للمياه من أجل إدارة المشروع ومتابعة تنفيذ أعماله وإعداد التقارير الدورية السنوية التي سيتم رفعها إلى القمة العربية وذلك وفقا لما نص عليه قرار القمة .

خامسا : موازنة المشروع

تقدر موازنة تنفيذ كافة الأنشطة الواردة في المشروع بمبلغ 9445000 دولار أمريكي (تسعة ملايين وأربعمائة وخمسة وأربعون ألف دولار أمريكي) يضاف لها مبلغ 245000 دولار أمريكي مقابل نفقات إدارية (بمعدل 2.5% من مجمل التكاليف) لإدارة المشروع ومتابعة تنفيذ أنشطته من قبل الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه ووحدة المتابعة والتنسيق الممثلة بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وذلك وفقا لقرار القمة الاقتصادية والاجتماعية التي كلفت المجلس والمركز العربي بمهام المتابعة والتنسيق وإعداد التقارر الدورية التي سترفع إلى القمة العربية الدورية حول تقدم سير العمل في تنفيذ المشروع .
والجدول التالي يبين توزع موازنة المشروع على كافة الأنشطة وفقا لسنوات تنفيذ المشروع:

الموازنة المقترحة لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية

أولا : رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية :

"بالدولار الأمريكي"

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1- أعمال التهيئة وإعداد الشروط الفنية للدراسات والبحوث التي ستنفذ واتمام الجوانب الادارية والتعاقدية والمالية لتنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة	50000					50000
2- تنفيذ الأنشطة الواردة في وثيقة خطة المشروع		150000	250000	150000		550000
3- تكاليف حلقات عمل ودورات تدريبية		150000	200000	150000		500000
4- تكاليف لجان عمل واجتماعات تشاورية للجان المتابعة	50000	50000	75000	75000		250000
5- إعداد الدراسات المرجعية والتقارير النهائية وكافة متطالبات إنجاح العمل في توطين نتائج المشروع في المنطقة العربية					50000	50000
المجموع	**100000**	**350000**	**525000**	**375000**	**50000**	**1400000**

ثانيا : التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية :

2-1 : تحلية المياه :

"بالدولار الأمريكي"

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1- أعمال التهئية وإعداد الشروط الفنية للدراسات والبحوث التي ستنفذ واتمام الجوانب الادارية والمالية	**50000**					**50000**
2- حصر وتقييم أنشطة تحلية المياه.		75000				75000
2- تحليل الجدوى الاقتصادية لتحلية المياه .		50000				50000
3- حصر حالة المعرفة عن تقانات تحلية المياه وقدرات التصنيع في المنطقة العربية.		50000	50000	30000		130000
4- إقامة شبكة عربية لتحلية المياه وتقاناتها في المنطقة العربية.	20000	50000	25000	10000		105000
5- دراسة تطور تكاليف الإنتاج وتحديد سبل تخفيض الكلفة .		30000	30000			60000
6- إعداد خطة شاملة لتوطين تقانة تحلية المياه في المنطقة العربية وتقدير التكاليف المالية والفنية المترتبة على ذلك وتحديد دور القطاع الخاص في المساهمة .		100000	50000			150000
7- تأهيل الكوادر العربية(حلقات عمل ودورات تدريبية).		50000	50000	50000		150000
8- تكاليف اجتماعات لجان المتابعة		25000	25000	25000		75000
9- إعداد التقارير النهائية					25000	25000
المجموع	**70000**	**430000**	**230000**	**115000**	**25000**	**870000**

2-2 : إعادة استعمال مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي والمياه المالحة :

"بالدولار الأمريكي"

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1- أعمال التهيئة وإعداد الشروط الفنية للدراسات والبحوث التي ستنفذ واتمام الجوانب الادارية والتعاقدية والمالية لتنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة	**50000**					**50000**
2- تقييم التجارب العربية والدولية وتحليل الأسباب والمعوقات في مجال إعادة استعمال المياه .		75000	25000			100000
3- إقامة شبكة لتبادل المعلومات.		75000	25000	10000		110000
4- تقييم المواصفات المتاحة عن إعادة استعمال المياه المعالجة وإعداد المواصفات الخاصة بإعادة استعمال المياه.		25000	30000	25000		80000
5- تدعيم البحث العلمي في مجال إعادة استعمال المياه وتنفيذ تجارب في الدول العربية .		250000	300000	100000		650000
6- وضع التشريعات المناسبة وسبل تنفيذ القائم منها .		25000	50000			75000
7- تأهيل الكوادر العربية (حلقات عمل ودورات تدريبية)		50000	50000	50000		150000
8- التوعية والارشاد حول إعادة استعمال المياه المعالجة		50000	50000	50000		150000
9- اجتماعات لجان فنية		25000	25000	25000		75000
10- إعداد التقارير النهائية ونشر النتائج					40000	40000
المجموع	**50000**	**575000**	**555000**	**260000**	**40000**	**1480000**

ثالثا : التبدلات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية في المنطقة العربية :

"بالدولار الأمريكي"

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1- أعمال التهئية وإعداد الشروط الفنية للدراسات والبحوث التي ستنفذ واتمام الجوانب الادارية والتعاقدية والمالية لتنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة	**50000**					**50000**
2- حصر حالة المعرفة عن ظاهرة التبدل المناخي في العالم والمنطقة العربية وتأثيرها على تكرار ظاهرة الجفاف في المنطقة وحصر وتقييم الآثار السلبية لظاهرة التبدلات المناخية		**150000**	**50000**			**200000**
3- إعداد قاعدة معلومات مناخية إقليمية متكاملة وربطها مع نظام المعلومات الجغرافي.		50000	50000	10000	10000	120000
4- إقامة نظام إقليمي للإنذار المبكر للتنبؤ بالتبدلات المناخية في المنطقة العربية .		150000	50000	50000	25000	275000
5- إعداد سيناريوهات حول التبدلات المناخية.		20000	30000	20000	20000	90000
6- وضع استراتيجيات عربية لمواجهة تأثيرات التبدلات المناخية وإجراءات التكيف معها .		25000	50000	50000	25000	150000
7- تأهيل الكوادر العربية(حلقات عمل ودورات تدريبية).		50000	75000	75000	25000	225000
8- تنمية الوعي العام حول ظاهرة التبدلات المناخية.		50000	30000	30000	20000	130000
9- اجتماعات لجان المتابعة الفنية	25000	25000	25000	25000	25000	125000
المجموع	**75000**	**520000**	**360000**	**260000**	**150000**	**1365000**

رابعا : تطبيق النهج الشمولي والمتكامل في إدارة الموارد المائية :

4-1 : منهجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية

"بالدولار الأمريكي"

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1- تحليل التجارب العربية والعالمية في مجال اعتماد النهج الشمولي.	25000					25000
2- إعداد دراسات مرجعية حول الأدوات المساعدة في تطبيق النهج الشمولي كأنظمة النمذجة الرياضية ونظم دعم القرار.	25000	25000				50000
3- تنفيذ دراسات رائدة في الدول العربية لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية .		300000	300000	150000	100000	850000
4- تحديد السبل الكفيلة لدعم الهياكل المؤسسية والإدارية والتشريعية المعنية بالمياه في الدول العربية.	25000	25000				50000
5- تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل		50000	50000	50000	25000	175000
6- تكاليف اجتماعات لجان المتابعة الفنية		25000	25000	25000	25000	100000
المجموع	**75000**	**425000**	**375000**	**225000**	**150000**	**1250000**

2-4 : بناء قاعدة معلومات مائية متكاملة في المنطقة العربية :

"بالدولار الأمريكي"

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1 – بناء نظام معلوماتي إقليمي متكامل وربطه من نظام المعلومات الجغرافي.	75000	75000	25000	10000	10000	195000
2– ربط نظام القاعدة مع أنظمة المعلومات القطرية عبر شبكة الانترنيت.	50000	150000	100000	50000	25000	375000
3– جمع المعلومات المائية المتاحة وإدخالها في القاعدة .	–	50000	50000	25000	25000	150000
4– إعداد سيناريوهات ومتابعة تطور الطلب على الماء والموازنة المائية.	–	–	50000	50000	25000	125000
5– نشر الخرائط الغرضية.	–	–	50000	50000	20000	120000
المجمـــوع	125000	275000	275000	185000	105000	965000

3-4 : تطوير أساليب ومنهجيات للاستفادة من مياه الأمطار وتنمية المياه الجوفية :

"بالدولار الأمريكي"

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1- تطوير نماذج مساعدة لتنفيذ مشاريع حصاد مياه الأمطار.	25000	25000	-	-	-	50000
2- تطوير منهجيات للشحن الاصطناعي وتقييم التجارب العربية والدولية.	25000	25000				50000
3- تطوير شبكة لتبادل المعلومات في مجل تقانات حصاد الأمطار والشحن الاصطناعي.	50000	50000	25000	10000	10000	145000
4- تنفيذ مشاريع رائدة في المنطقة العربية	200000	300000	200000	100000	100000	900000
5- تأهيل الكوادر العربية (دورات تدريبية وحلقات عمل)	50000	50000	100000	75000	50000	325000
6- نشر وتعميم النتائج	-	-	-	25000	25000	50000
7- تكاليف اجتماعات لجان المتابعة الفنية	25000	25000	25000	25000	25000	125000
المجموع	**375000**	**475000**	**350000**	**235000**	**210000**	**1645000**
المجموع الكلي لموازنة المشروع الرابع	**575000**	**1175000**	**1000000**	**645000**	**465000**	**3860000**

خامسا : حماية الحقوق المائية العربية :

"بالدولار الأمريكي"

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1- حصر القوانين والمعلومات والاتفاقيات المتاحة عربيا ودوليا عن المياه المشتركة .	25000					25000
2- توفير قاعدة معلومات مائية وقانونية متضمنة معلومات كمية ونوعية عن المياه المشتركة عربياً.	50000	25000	10000	10000	10000	105000
3- متابعة كل ما يجري من أنشطة تنموية في الأحباس العليا للأنهار والحوامل المائية المشتركة .		10000	10000	10000	10000	40000
4- تأهيل الكوادر العربية في مجال إدارة المفاوضات حول المياه المشتركة.	25000	50000	50000	25000	25000	175000
5- اجتماعات لجان فنية	25000	25000	25000	25000	25000	125000
المجموع	**125000**	**110000**	**95000**	**70000**	**70000**	**470000**

سادسا : الموازنة الكلية للمشروع

"بالدولار الأمريكي"

اسم المشروع	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
1- رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية	100000	350000	525000	375000	50000	1400000
2- التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية	120000	1005000	785000	375000	65000	2350000
3- التبدلات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية في المنطقة العربية	75000	520000	360000	260000	150000	1365000
4- تطبيق النهج الشمولي والمتكامل في إدارة الموارد المائية	575000	1175000	1000000	645000	465000	3860000
5- حماية الحقوق المائية العربية	125000	110000	95000	70000	70000	470000
المجموع	**995000**	**3160000**	**2765000**	**1725000**	**800000**	**9445000**
6- نفقات إدارية (تعادل2.5% من التكاليف الكلية)						**245000**
7- المجموع الكلي						**9690000**

مرفق رقم (14)

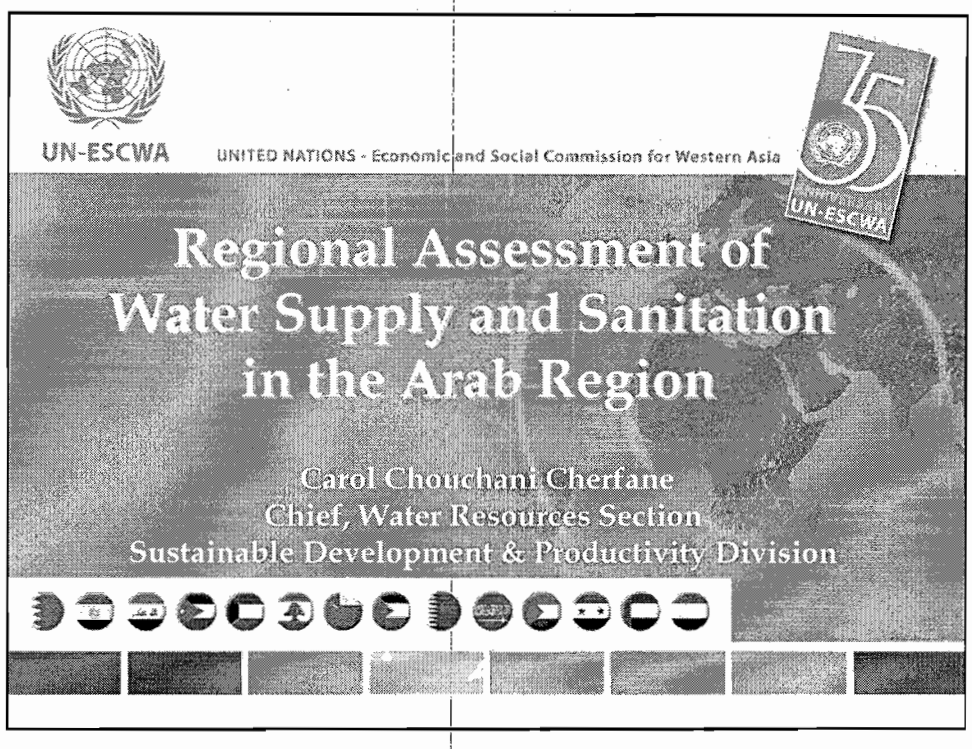
UN-ESCWA
UNITED NATIONS - Economic and Social Commission for Western Asia
35
UN-ESCWA
Regional Assessment of Water Supply and Sanitation in the Arab Region
Carol Chouchani Cherfane
Chief, Water Resources Section
Sustainable Development & Productivity Division

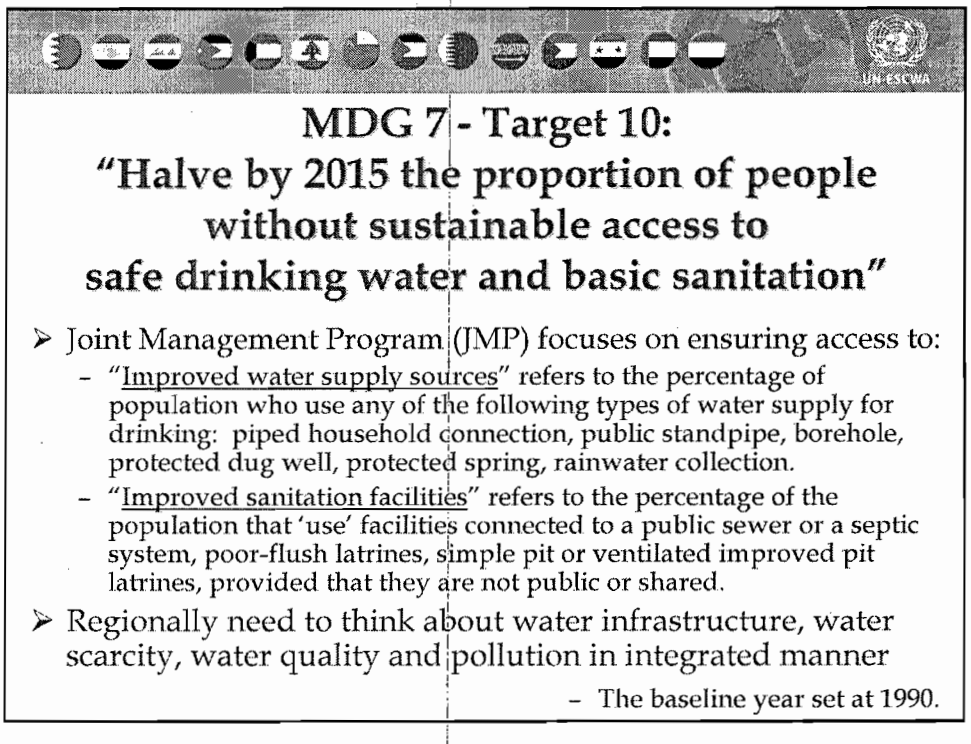
UN-ESCWA
MDG 7 - Target 10:
"Halve by 2015 the proportion of people without sustainable access to safe drinking water and basic sanitation"
➢ Joint Management Program (JMP) focuses on ensuring access to:
- "Improved water supply sources" refers to the percentage of population who use any of the following types of water supply for drinking: piped household connection, public standpipe, borehole, protected dug well, protected spring, rainwater collection.
- "Improved sanitation facilities" refers to the percentage of the population that 'use' facilities connected to a public sewer or a septic system, poor-flush latrines, simple pit or ventilated improved pit latrines, provided that they are not public or shared.
➢ Regionally need to think about water infrastructure, water scarcity, water quality and pollution in integrated manner
- The baseline year set at 1990.

Millions of people needing access between 2005 and 2015 to meet MDG targets

Region	Water	Sanitation
Northern Africa	**33**	**33**
Sub-Saharan Africa	288	345
Latin America & Caribbean	80	104
East Asia	184	288
South Asia	247	508
South-East Asia	98	102
West Asia	**48**	**56**
Oceania	4	3
CIS (former Soviet Union)	5	18

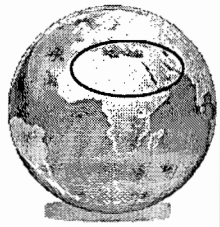

Is Arab Region on track to meet target ?

Data source: JMP 2006

ESCWA Report

Regional Assessment Report on the Status and Achievements of ESCWA Member Countries Towards Improved Water Supply and Sanitation (2008)

Report Outline:

- Methodology: Survey Questionnaire, Lit Review, Country Groupings
- Regional Status: This presentation expands report to Arab Region
- Analysis of Supply & Sanitation in the Region
- Suggested Policy Options and Measures

Water Supply Findings

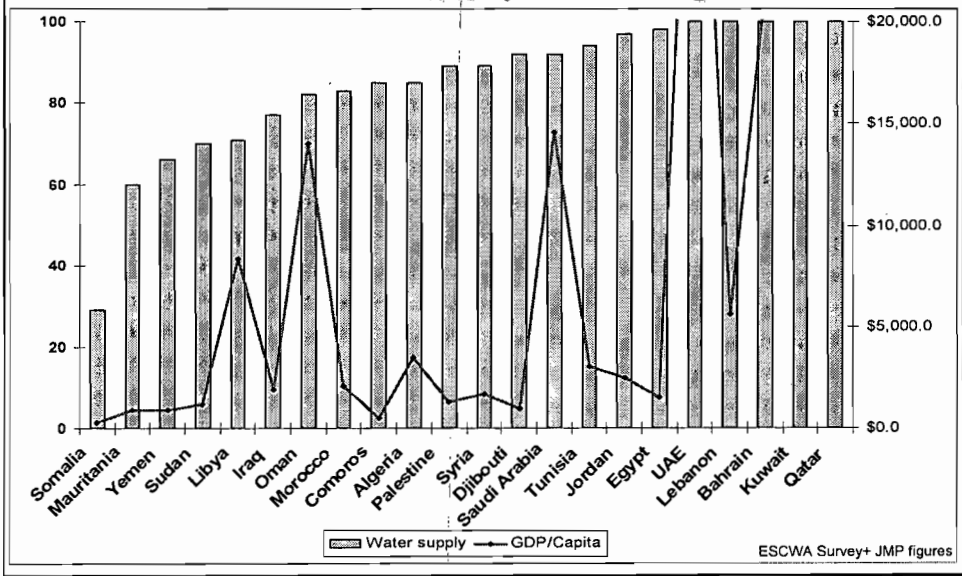

Main Findings from the Figures

- GDP not key determinant for water supply achievements
  - See Egypt, Jordan, Syria, Tunisia, but higher GDP/capita helps
- GCC countries have mostly met target
  - Increased urbanization and economic growth will lead Oman (29% rural population) & KSA (19% rural population) to achieve target
- Middle-Income countries on track to meet target
  - Jordan 53% increase in percent of population with access to improved drinking water from 1990 to 2006.
- Countries under/overcoming conflict face unique pressures
  - Iraq, Palestine, Somalia, Sudan: migration, damaged/destroyed infrastructure, limited O&M, insufficient energy links to water supply
- LDCs: Not on track to meet water supply target
  - Comoros, Djibouti (47% increase in access, but urban-rural gap 98:54), Somalia, Yemen
- Countries under conflict still more on track than LDCs
- Countries facing conflict that are LDCs are the worst off

Common Challenges affecting Water Supply

- *Unaccounted for Water/Non-revenue Water*
- *Water Quality*
- *Lack of Peace and Security for countries in conflict*

Unaccounted for Water / Non-revenue Water

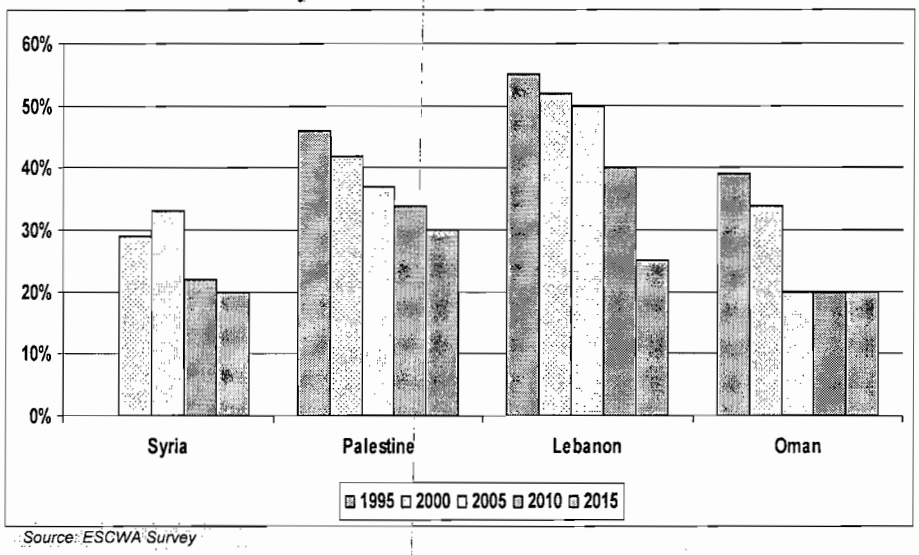

Source: ESCWA Survey

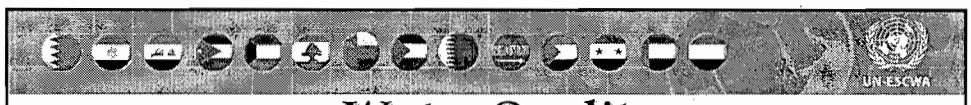

Water Quality

Frequency of waterborne disease outbreaks

Egypt	Estimates of diseases or death caused by polluted water reached 800 million US dollars on annual basis
Iraq	Most waterborne diseases are under control, but there are some diseases spread in rural areas: dysentery & hepatitis. Cholera not now a problem, though recent outbreaks (past few years) did occur in northern Iraq and they are now under control
Lebanon	Affects 45/100 000 inhabitants/year
Palestine	Waterborne disease outbreaks are not well monitored, minor cases are registered in West Bank. In Gaza Strip, Blue Baby Syndrome is registered. Only 5% of the available water in Gaza Strip are within WHO standards for drinking water
Syria	frequent in rural areas and peri-urban areas where sewage networks are old or non-existent. This occurs mainly as a result of contamination by domestic wastewater
Oman	8.3% of drinking water samples failed to comply with chemical quality standards. 26.8% of drinking water samples failed to comply with bacteriological quality standards

Source: ESCWA Survey

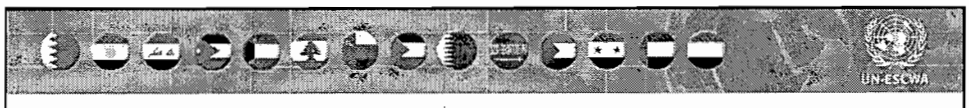

Lack of Peace and Security

- Potable water networks damaged, destroyed, limited O&M resources & supplies
- Electricity shortages key challenge: cut-offs prevent water pumping, drinking water distribution, sewage treatment plant operations. Results in:
  - Acute water supply shortages
  - Increased water pollution
  - More leaks/unaccounted for water

Beneficiaries of IDRC Water and Habitat work in Countries suffering from Conflict (in 2008)	
Iraq	2,577,000
Palestine	181,000
Somalia	725,000
Sudan	667,000

Only partially representative; total much higher

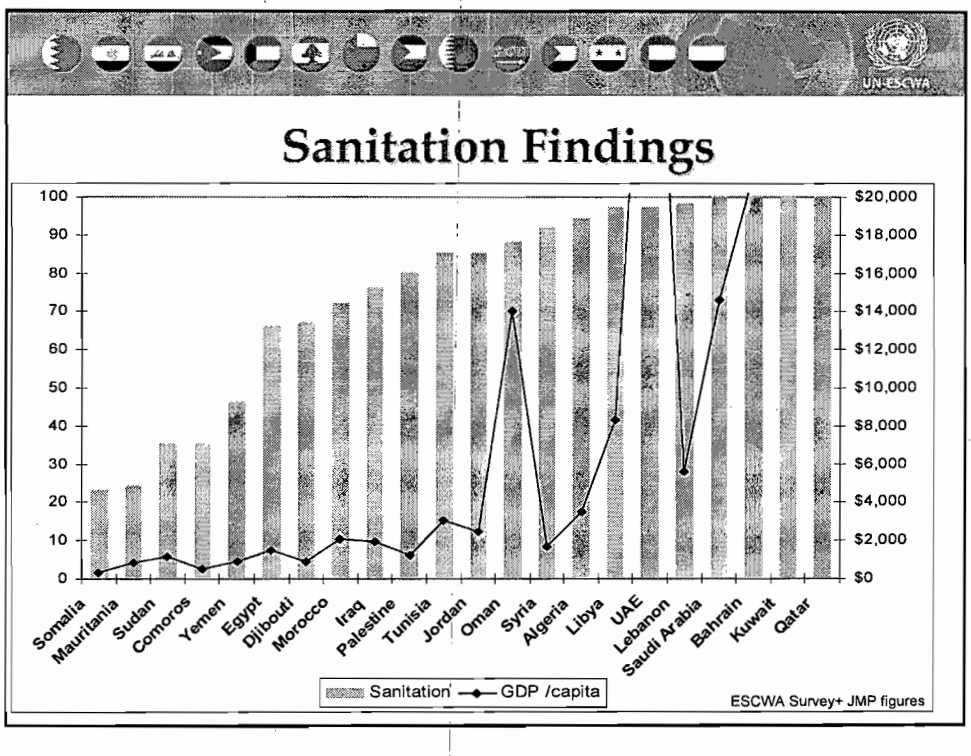
Sanitation Findings
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
$20,000
$18,000
$16,000
$14,000
$12,000
$10,000
$8,000
$6,000
$4,000
$2,000
$0
Somalia
Mauritania
Sudan
Comoros
Yemen
Egypt
Djibouti
Morocco
Iraq
Palestine
Tunisia
Jordan
Oman
Syria
Algeria
Libya
UAE
Lebanon
Saudi Arabia
Bahrain
Kuwait
Qatar
Sanitation
GDP /capita
ESCWA Survey+ JMP figures

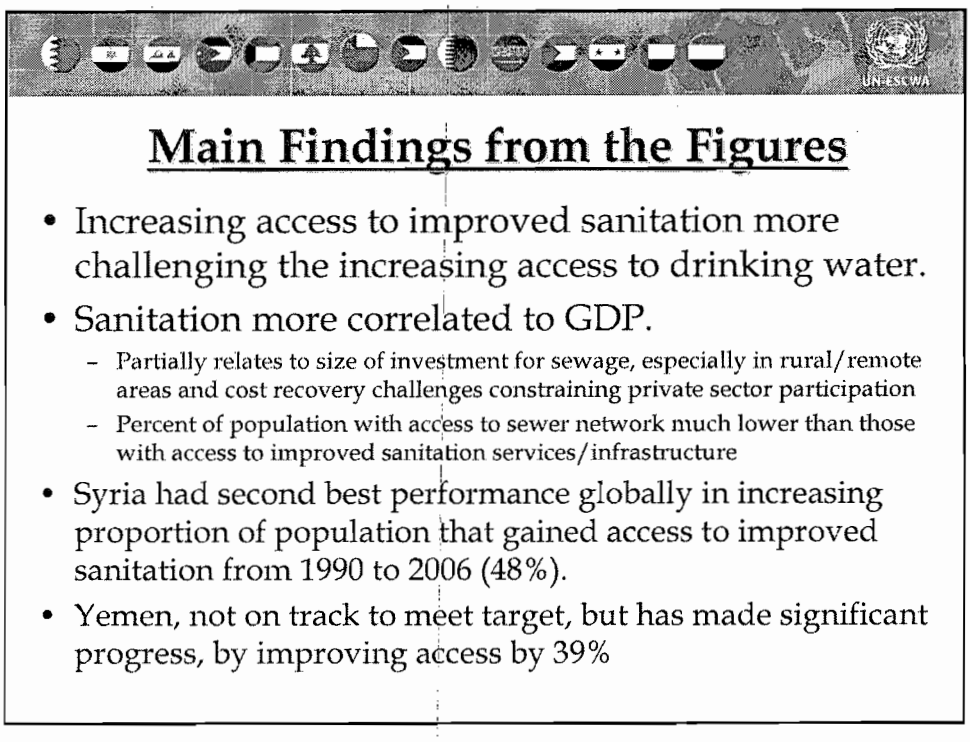
Main Findings from the Figures
• Increasing access to improved sanitation more challenging the increasing access to drinking water.
• Sanitation more correlated to GDP.
- Partially relates to size of investment for sewage, especially in rural/remote areas and cost recovery challenges constraining private sector participation
- Percent of population with access to sewer network much lower than those with access to improved sanitation services/infrastructure
• Syria had second best performance globally in increasing proportion of population that gained access to improved sanitation from 1990 to 2006 (48%).
• Yemen, not on track to meet target, but has made significant progress, by improving access by 39%

Common Challenges to Sanitation Coverage

- *Disparity between Urban vs. Rural Access to Sanitation*
- *Access to Sanitation v/s Sewerage connections*
- *Wastewater Treatment*
- *Wastewater Reuse*

Gap between Urban & Rural Access to Sanitation

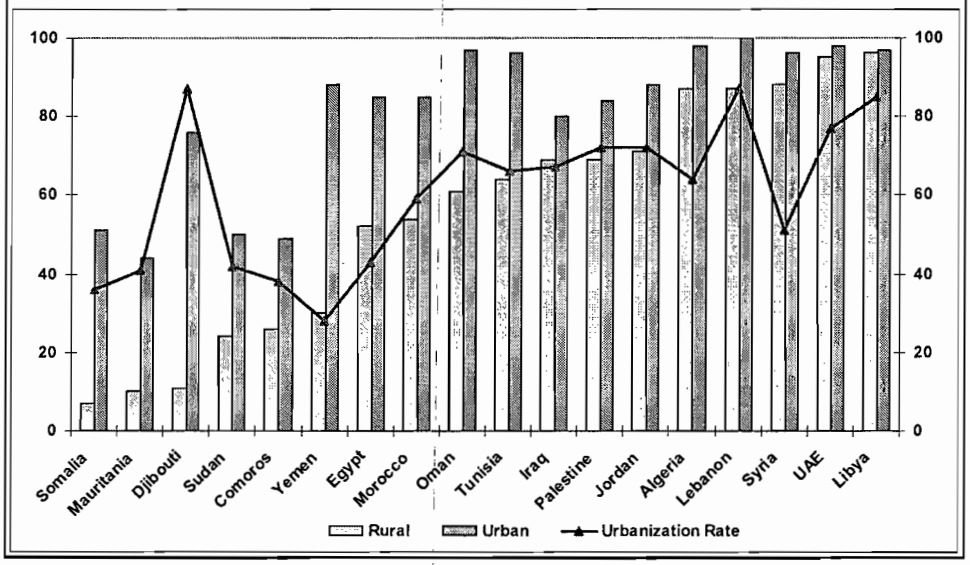

Sanitation v/s Sewerage

	Million of people still needing connection to achieve MDG target on improved sanitation	Percent of urban household sewerage connection (2004)	Percent of urban household with sewerage connection after achieving MDG target in 2015
Northern Africa	46	73	87
Sub-Sahara Africa	179	19	60
Latin America and Caribbean	146	62	81
Eastern Asia	273	50	75
Southern Asia	277	24	62
South-East Asia	157	9	55
Western Asia	50	83	92
Oceania	1	32	66
Total above	1,141	41	71

Adapted from: D. Hall & E. Lobina, "Sewerage Works: Public investment in sewers saves lives", UNISON Communications, July 2008, p.7

Wastewater Treatment

Country	Level of Sewage Treatment		
	Primary	Secondary	Tertiary
Bahrain		X	
Egypt	X	X	
Iraq	X*	X	
Jordan		X	
Kuwait		X	X
Lebanon	X		
Oman		X	X
Qatar			X
Saudi Arabia		X	X
Syria	X		
UAE	X	X	
Yemen	X		

Wastewater Reuse

Country	Roads	Parks	Industry	Aqua-culture	Agriculture	AR
Bahrain					X	
Egypt				X	X	X
Iraq						
Jordan					X	X
Kuwait					X	
Lebanon					X	
Oman	X				X	X
Qatar	X	X				
Saudi Arabia	X		X		X	
Syria					X	
UAE					X	
Yemen					X	

Comparison between Use of Renewable and Non-Conventional Water Resources

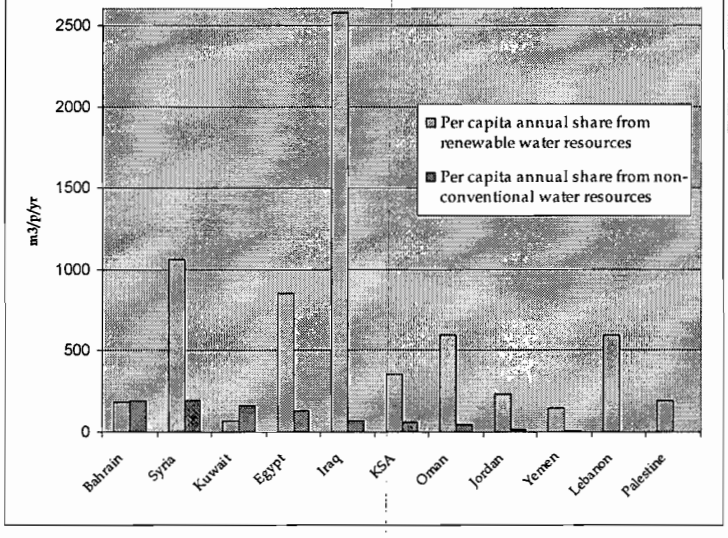

Non-Conventional: Wastewater Reuse & Desalinization

Source: ESCWA Survey

Constraining Factors

- Water Resource Quantity & Quality
  - Lowest regional share of water per capita
- Social Constraining Factors
  - Population growth (~23% from 2005-2015)
  - Increasing Urbanization
  - Limited affordability for the poor
  - Water use culture with quality of life changes
- Economic Constraining Factors
  - Financing infrastructure improvements
  - Limited resources for O&M (funds & human resources)
  - Revenue generation & Cost recovery

Main Challenges

- **Information Gaps:** Need for improved information, monitoring, reporting & knowledge management
- **Institutions:** Need to strengthen institutions and enhance human resource capacity
- **Legal Framework:** Need to strengthen legal and regulatory frameworks and enforcement
- **Balancing Financing with PPP and Pro-Poor Policies:** Need to develop greater opportunities for private sector participation, but with clear guidelines and consider social dimensions of cost recovery and ensure appropriate pro-poor arrangements to meet MDGs since WWS should be basic public goods

POLICY RECOMMENDATIONS

1- Mainstream Water Supply and Sanitation Access Goals into National IWRM Plans

- Supporting ESCWA countries in-need to reform their institutions & legislations to ensure mainstreaming Water supply issues in IWRM strategies
- Supporting ESCWA countries in-need to reform their institutions & legislations to ensure mainstreaming sanitation issues in IWRM strategies

2- Give Drinking Water Priority Among Competing Uses

- Achieving sustainable use of freshwater resources through optimisation in the management of competing sector.
- Improving water productivity to realize maximum socio-economic return per unit of water resource.

3- Improve Wastewater Treatment, Reuse, Water Use Efficiency and Hygienic Practices

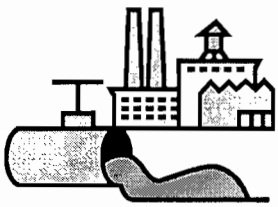

- Increasing investment in new sanitation facilities & maintaining the services in rural areas & growing peri-urban centers
- Developing appropriate technologies for rural & deprived areas, including the use of simple low-cost sanitation systems

4- Reduce Water Supply Losses

- Developing national capacities for adapting proper & affordable water saving technologies & in repairing leaky distribution networks to reduce unaccounted for water.

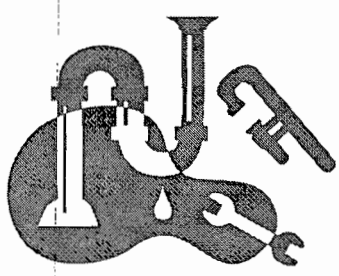

5- Protect Drinking Water Sources and Water Quality

- Develop national & local capacities for enactment and enforcement of environmental regulations.
- Develop Water Safety Protection Plans to mitigate against risks
- Work with Utilities: ACUWA Initiative (GTZ/BGR/ESCWA)

6 - Up-Scale Water Supply and Sanitation Delivery in Urban & Peri-Urban Areas

- Strengthening the institutional & legal frameworks of WSS sectors through capacity building & networking
- Improving the financial viability of water utilities

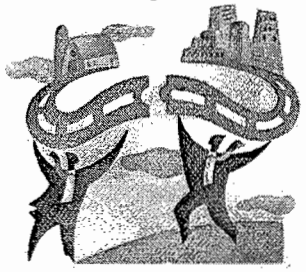

7 – Up-Scale WSS Delivery in Rural Areas

- Delivering safe water supply services to disadvantaged rural areas.
- Developing & implementing pro-poor water supply policies.
- Increasing investment in new sanitation facilities & maintaining the services in rural areas.
- Developing appropriate technologies for rural & deprived areas, including the use of simple & low-cost sanitation systems.

8 - Strengthen WSS monitoring and knowledge management

- Strengthening WSS-related monitoring, reporting & information dissemination systems in the region.

➢ BGR-ESCWA initiative on Shared Water Resource monitoring & knowledge management systems
- Technology transfer for equipment & training

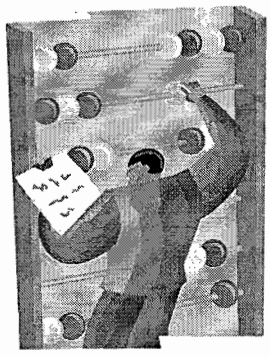

9 – Strengthen Financing of Water Supply and Sanitation Utilities

- Assist in provision of necessary financial resources for countries in need.
- Provide a conducive international economic environment for raising WSS investments.
- Ensure adequate legal framework

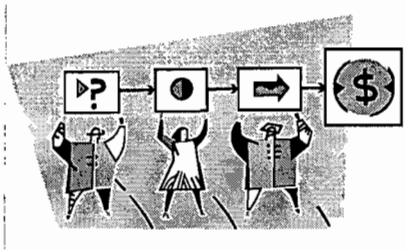

Thank You

مرفق رقم (15)

جامعة الدول العربية

بيان

الوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه

بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الخامس للمياه

إسطنبول 19 مارس/آذار 2009

بيان الوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه
بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الخامس للمياه

نحن الوزراء العرب المعنيون بشؤون المياه المشاركون في المنتدى العالمي الخامس للمياه، المجتمعون في اسطنبول يوم 2009/03/19

إذ نتوجه بالشكر والتقدير إلى حكومة الجمهورية التركية على المجهودات التي بذلتها لإنجاح المنتدى العالمي الخامس للمياه

وإذ نأخذ علماً بنتائج المنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول: 16-2009/3/22)

وإذ نستذكر الأجندة 21 وخطة تنفيذ جوهانسبرج خاصة القضايا المعنية بالموارد المائية وأهداف الألفية للتنمية وقرارات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تحقيق الأهداف الخاصة بإمدادات المياه والصرف الصحي

وإذ نشير إلى الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي (ديسمبر 2007)

وإذ نستذكر قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الأمن المائي العربي وسرقة إسرائيل للمياه في الأراضي العربية المحتلة وآخرها القرار رقم 7011 بتاريخ 2009/3/3)

وأخذين بعين الاعتبار ما جاء بمقررات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: 19-2009/1/20) حول الأمن المائي العربي، وقرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته 132 على المستوى الوزاري بإنشاء المجلس الوزاري العربي للمياه

نعلن عزمنا العمل جاهدين في الإطار الوطني والعربي والدولي على ما يلي:

1. تعزيز التعاون وتنسيق الجهود العربية في إطار المجلس الوزاري العربي للمياه لتطوير إستراتيجية عربية لمواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي العربي في كافة مجالات الموارد المائية تتناسب مع طموحات أهدافها التنموية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتتوافق مع الواقع المائي الراهن بما في ذلك توفير مياه الشرب والصرف الصحي وضمان الحقوق المائية للأجيال القادمة. ويتم تنفيذ هذه الإستراتيجية بالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين وخاصة المراكز البحثية الوطنية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني.

2. تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية ودول الجوار التي تشترك معها في أحواض مائية مشتركة لاستغلالها بما يحقق الاستخدام الأمثل والحصول على حصة عادلة لمواردها المائية وفقاً للقانون الدولي العام.

3. تطويع وتوطين التقنيات الحديثة والمنهجيات الملائمة التي تساعد على حسن تقييم وتنمية وإدارة الموارد المائية وترشيد استخدامها بما يكفل توفير الموارد المائية اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة وحماية البيئة المائية من التلوث والاستنزاف، وتأمين المياه النظيفة لمختلف الاستعمالات.

4. تطوير تشريعات مائية فعالة وإيجاد الآليات اللازمة لتطبيقها.

5. العمل على التطوير المؤسسي وبناء قدرات المؤسسات العاملة في مجال المياه في الدول العربية ورفع كفاءة الكوادر الفنية وتطوير مهارتها، ورفع الوعي المائي لدى الشعوب العربية.

6. متابعة تطور الأوضاع المائية والتغيرات المناخية في الوطن العربي من خلال توفير قواعد المعلومات المتكاملة عن أوضاع الموارد المائية بمختلف أنواعها واستخداماتها وتداعيات التغيرات المناخية عليها مما يستدعي تطوير السياسات والبرامج للحد من تأثيراتها من حلال اتخاذ التدابير للتكيف معها.

7. التوسع في إعادة استخدام المياه المعالجة لمختلف الأغراض وتوطين تقانة تحليه المياه وخاصة باستخدام الطاقة البديلة والمتجددة كأحد الخيارات الإستراتيجية والمستقبلية في المنطقة العربية.

8. تطبيق النهج التشاركي ومبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ وإدارة المشاريع المائية.

9. مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة – خاصة مجلس الأمن – باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على وقف استغلالها للموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة والتسبب في ضياعها واستنفاذها وتعريضها للخطر.

LEAGUE OF ARAB STATES

Declaration Of Arab Ministers in charge of Water Affairs On the Occasion of the Fifth World Water Forum

Istanbul 19th March 2009

Declaration
Of Arab Ministers in Charge of Water Affairs at the Occasion of the Fifth World Water Forum

WE, the Arab Ministers in charge of Water Affairs, meeting in Istanbul on the 19/3/2009, at the occasion of the 5th World Water Forum,

Expressing our appreciation and gratitude to the government of the Republic of Turkey for the efforts exerted to ensure the success of the 5th World Water Forum,

Taking note of the outcomes of the 5th World Water Forum (Istanbul16-22/3/2009),

Recalling Agenda 21 and the Johannesburg Plan of Implementation particularly issues related to water resources and the Millennium Development Goals and the decisions of the United Nations Sustainable Development Committee concerning the attainment of the objectives of water supply and sanitation,

Referring to the Arab Ministerial Declaration on Climate Change (December 2007),

Recalling the resolutions of the Council of the League of Arab States at the ministerial level on the issue of the Arab Water Security and Israel's theft of the water of the Arab occupied territories, the last being resolution no. 7011 dated 3/3/2009,

Taking into consideration the resolutions of the Arab Economic, Social and Development Summit (Kuwait 19-20/1/2009) on Arab water security, and the decision of the Council of the League of Arab States at the ministerial level in its 132nd session to establish the Arab Ministerial Water Council,

WE DECLARE OUR DETERMINATION TO STRIVE AT THE NATIONAL, ARAB AND INTERNATIONAL LEVELS TO ACHIEVE THE FOLLOWING:

1. **Enhance** cooperation and coordinate Arab efforts in the framework of the Arab Ministerial Water Council (AMWAC), to develop an Arab strategy to face up to water challenges and strengthen Arab water security in all domains of water resource that would match the aspiration of the developmental goals of Arab countries, achieve Arab food security and conform to their current water state including supplying potable water, sanitation services and ensuring water rights for the coming generations. The strategy is to be implemented in cooperation with all relevant stakeholders, particularly the national research centres, the relevant Arab, regional and international organizations and the Arab and regional financial institutions and civil society.

2. **Enhance** also coordination and cooperation between the Arab countries and neighbouring countries that share water basins to exploit them in a manner that would realize optimal use and guarantee a just share of their water resources on the basis of public international law.

3. **Adapt** and localize modern techniques and appropriate methodologies that assist in enhancing the assessment, development, management and rational use of water resources in a way that allow for the provision of required water resources to achieve sustainable development, protect the water environment from pollution and depletion, and to provide clean water for all usages.

4. **Develop** effective water legislations and elaborate necessary measures to implement them

5. **Endeavour** on institutional development and on building the capacities of the institutions working in the field of water in the Arab countries, and improving the efficiency of the technical staff and developing their skills, as well as raising the awareness of the Arab peoples on water issues.

6. **Follow** up on the evolution of the state of water and climate change in the Arab Region through making available comprehensive data bases on the state of all types of water resources and their usages as well as the impacts of climate change on these resources, which necessitate the development of policies and programs for the reduction of these impacts through implementing adaptation measures

7. **Expand** the reuse of treated wastewater for all kinds of utilization, and localize water desalination techniques particularly those using alternative and renewable energy as one of the strategic and future options for the Arab region.

8. **Apply** the participatory approach and the principles of integrated Water Resource Management and encourage the participation of the private sector and civil society in the implementation and management of water projects.

9. **Call** upon the international community, particularly the Security Council, to take the necessary measures to compel Israel to stop its exploitation of the water resources of the Arab occupied territories, and causing its loss and depletion and subjecting it to peril.

مرفق رقم (16)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الموارد المائية

التسيير المستدام للموارد المائية المشتركة للصحراء الشمالية

المنظومة المائية للصحراء الشمالية

يحتوي النظام المائي للصحراء الشمالية المشترك بين الجزائر ، ليبيا و تونس على مخزون معتبر من المياه و لا يمكن استغلاله كليا

- يمتد هذا النظام على مليون كم² مشترك بين البلدان الثلاثة
- بلغ عدد السكان في هذا المحيط اربعة (4) ملايين نسمة سنة 2000 و يصل الى ثمانية (8) ملايين في 2030
- مساحة مسقية تقدر ب 200.000 هكتار
- موارد هذا النظام المائي كثيفة الاستغلال:

2.5 مليار م³ سنويا.

•انظمة بيئية غير مستقرة

تقتضي هذه المعطيات تسيير مستدام لهذه الموارد المشتركة من خلال :

•آليات فعالة تساعد على اخذ القرارات ،

- وضع ميكا نزم تشاور

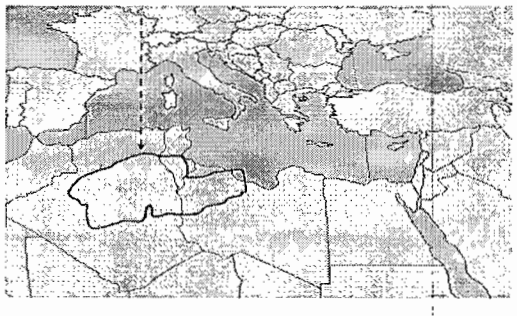

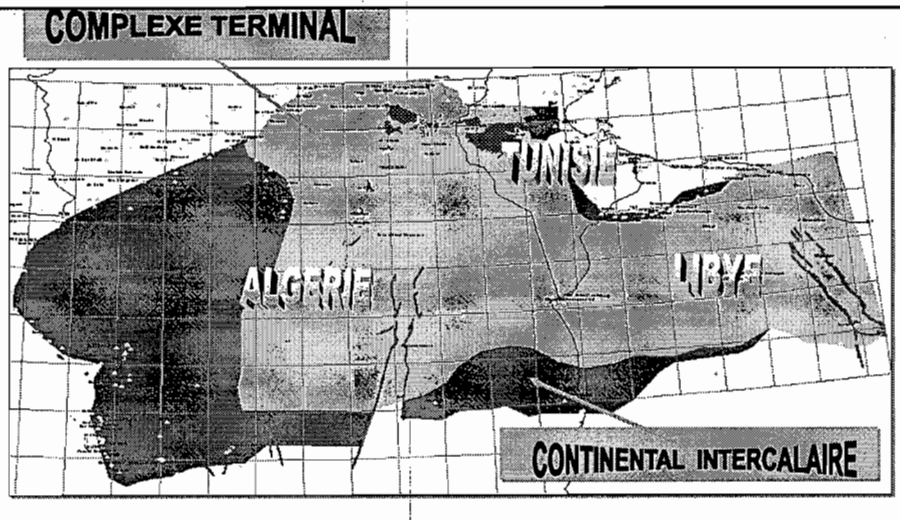

تحتوي المنظومة المائية للصحراء الشمالية على طبقتين مائيتين عميقتين : طبقة القاري المدرج و هو الأعمق ، وطبقة المركب النهائي الذي يعلو الطبقة السالفة الذكر

الاشكـاليـة

يواجه استغلال موارد المنظومة المائية عدة اخطار

- ملوحة المياه ،
- انخفاض المستوى الارتوازي ،
- جفاف المنافذ ،
- ارتفاع مستوى مياه الطبقات السطحية ،
- تداخلا ت بين الدول

بينت الدراسات المنجزة و المتعلقة بهذه المنظومة المائية المناطق الحساسة و كذا المناطق الجديدة للاستغلال.

تقدم هذه الورقة النتائج الرئيسية لدراسة تقييم الموارد المائية و تضع اشكالية التسيير المشترك لهذه المنظومة المائية الكبيرة.

• كيف نستغل مخزون هذه الطبقات المائية فوق نسبة تشحينها الطبيعي بواسطة ابار بغية تنمية مستدامة ؟

• كيف نستطيع حشد أكبر كمية ممكنة من الماء لضمان انجع نمو للمنطقة دون تعرض المنظومة المائية الى تدهور و عدم استقرار نهائي؟

• وعيا منها بهذه الاشكالية و حفاظا على مصير المنظومة المائية للصحراء الشمالية، اتخذت البلدان الثلاثة المعنية قرار تسيير مشترك لهذا الحوض لاستثمار امكانياته الكبيرة و تقليص المخاطر المنوطة باستغلال موارد ه

"ان ديمومة استغلال الطبقات المائية للقاري المدرج و المركب النهائي تستلزم معرفة كيفية التحكم في هذه الأخطار"

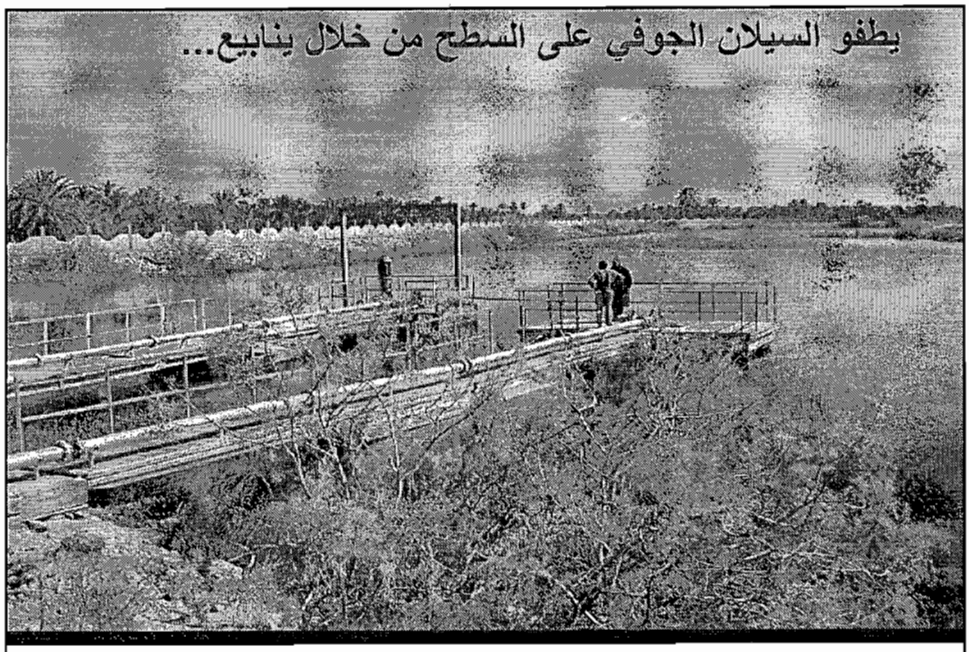

منبع عين توارغه - ليبيا

بئـر ارتوازي

ساعد تحديث انظمة التنقيب على تزايد الابار، خاصة منها الارتوازية...

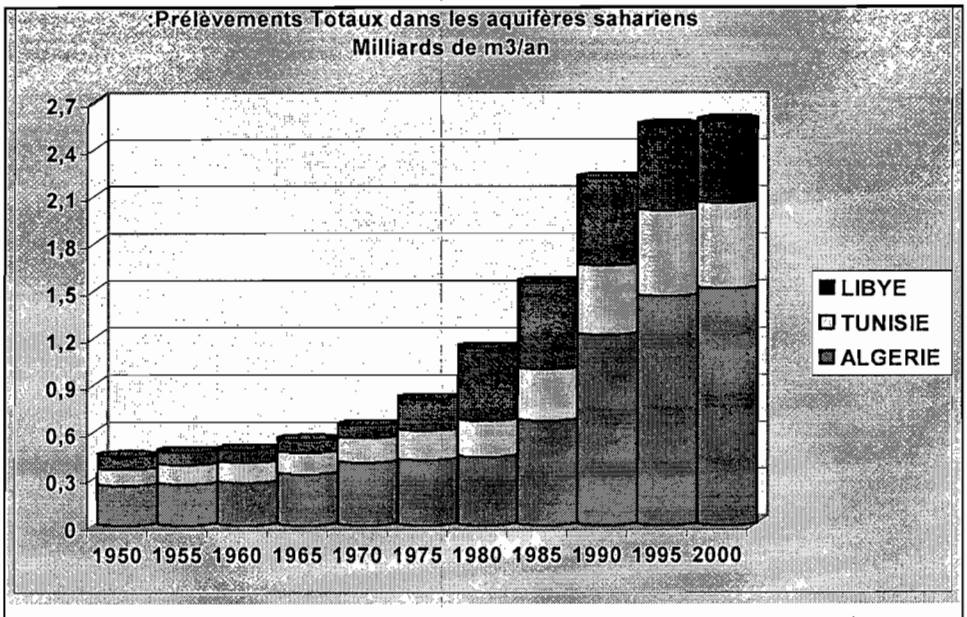

... مما تسبب في ارتفاع الاستغلال

يبين تطور عدد الآبار و نظام الاستغلال إرتفاع ملموس خلال الثلاثين سنة الاخيرة :

0.6 مليار $م^3$/ سنويا في 1970

وصل هذا الاستغلال حاليا الى :

2.5 مليار $م^3$/ سنويا

استغلال موارد المنظومة المائية للصحراء الشمالية عن طريق الآبار من 1960 الى 2000

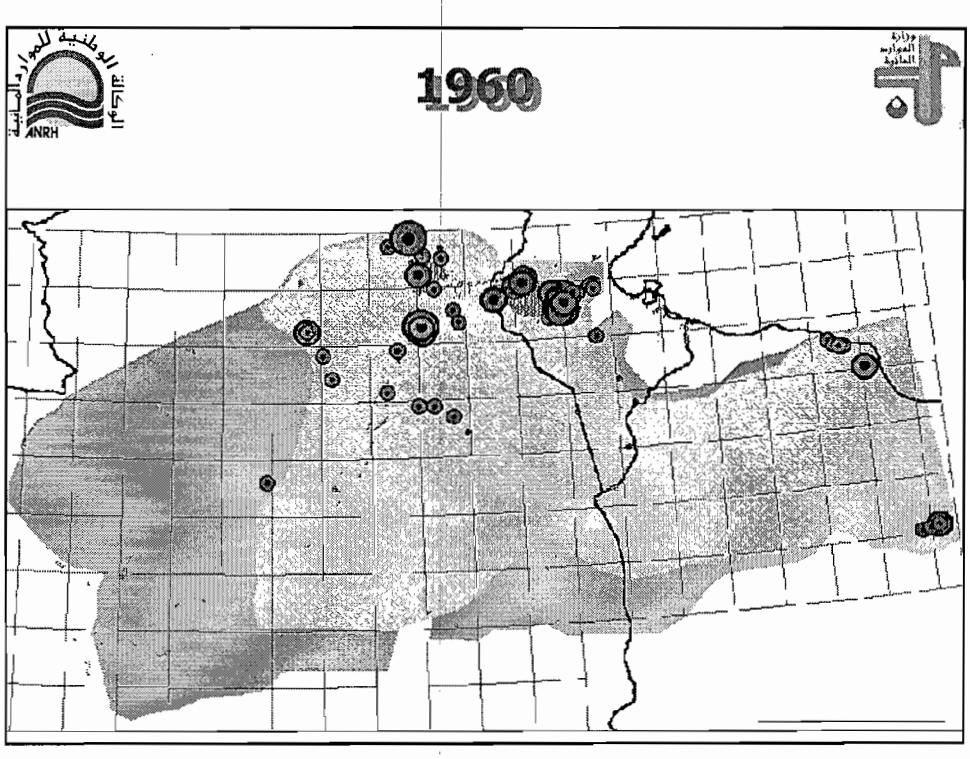
1960
ANRH

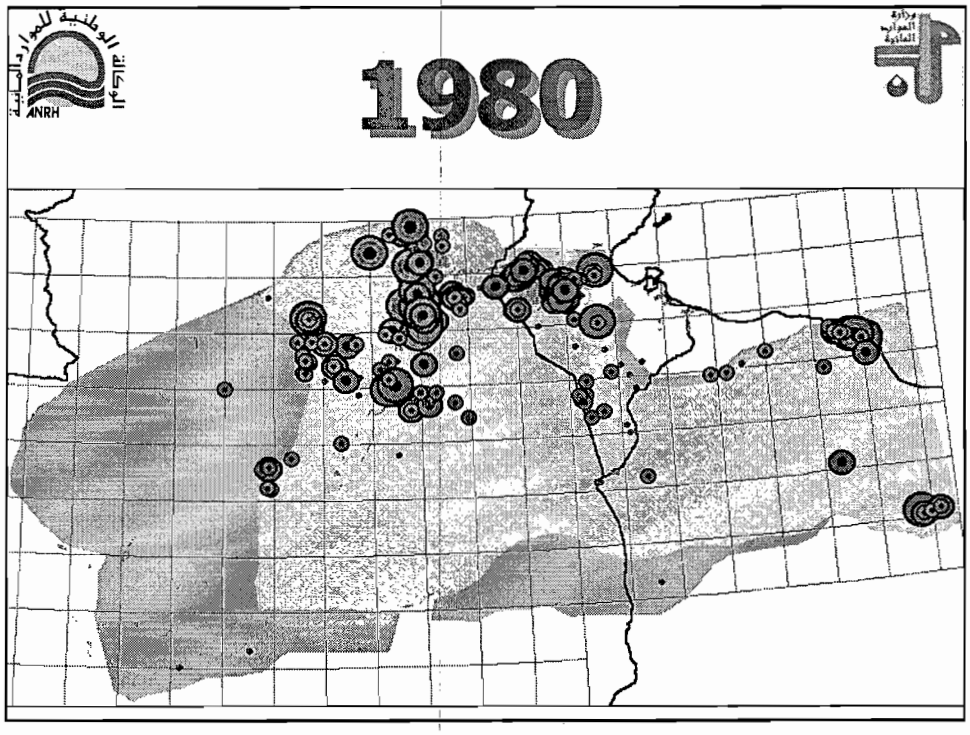
1980
ANRH

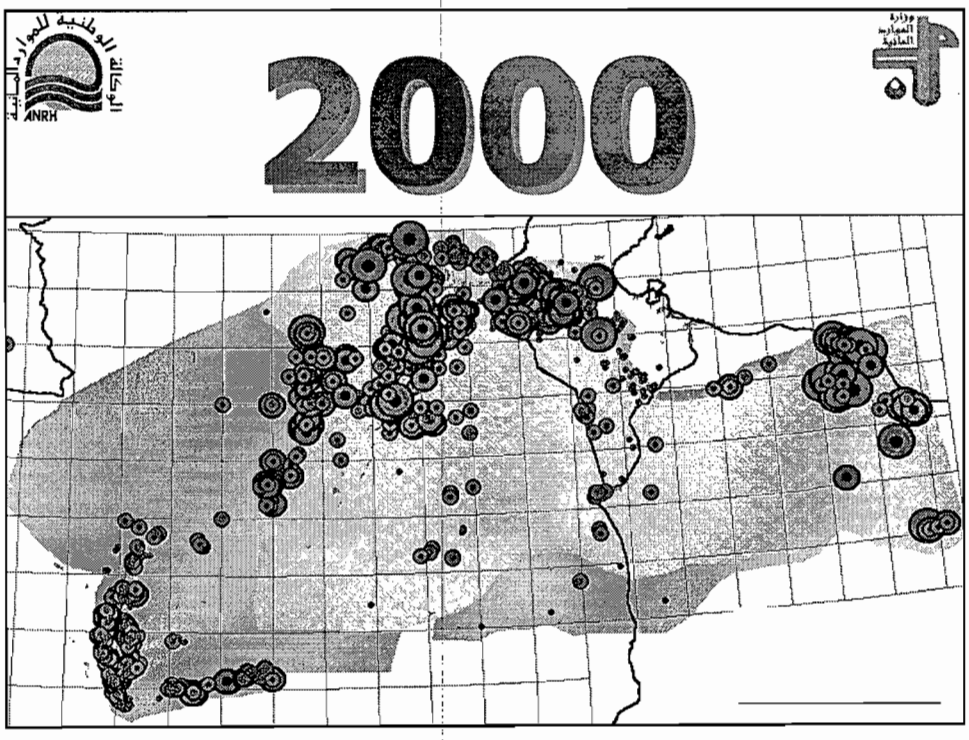

ينابيع الماء للمنظومة المائية للصحراء الشمالية 2000

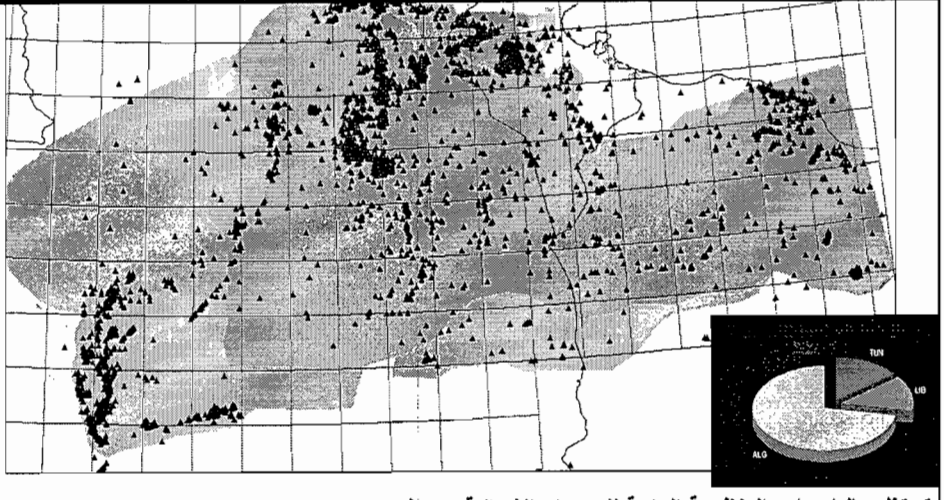

تستغل حاليا موارد المنظومة المائية للصحراء الشمالية عن طريق 9000 نبع:

عيون، فجارات. يكون توزيع هده المنابع حسب البلدان كاالتالي:

6500 في الجزائر، 1300 في تونس و 1200 في ليبيا.

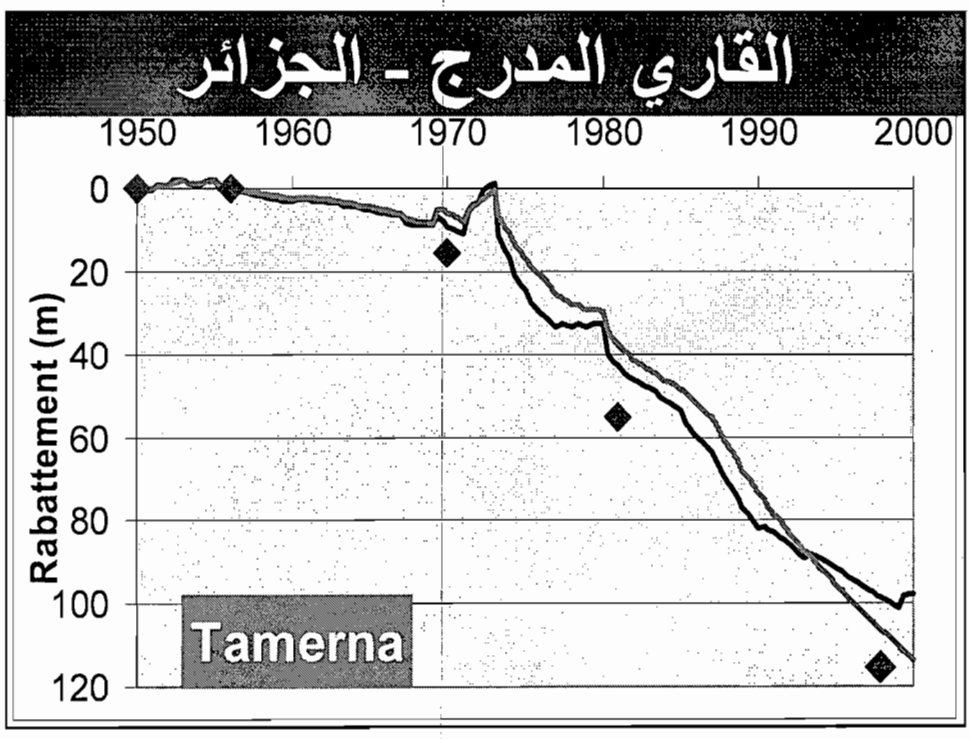

تتمحور اشكالية المنظومة المائية للصحراء الشمالية حول الاستغلال الانجع لهذا المخزون الهائل من الماء من وجهة نظر الديمومة مع العلم ان عددا من الانشغالات تفرض نفسها بجدية وهي:

1. تزايد خطر ارتفاع الملوحة تحت تأثير الضخ
2. انخفاض مستوى المياه مع ارتفاع السعر
3. استنزاف المنافذ الطبيعية كالعيون و الابار الارتوازية.
4. تداخلات مهمة احيانا بين مختلف الابار الموجودة في الحوض.

الانخفاض للقاري المدرج

1950 -2000

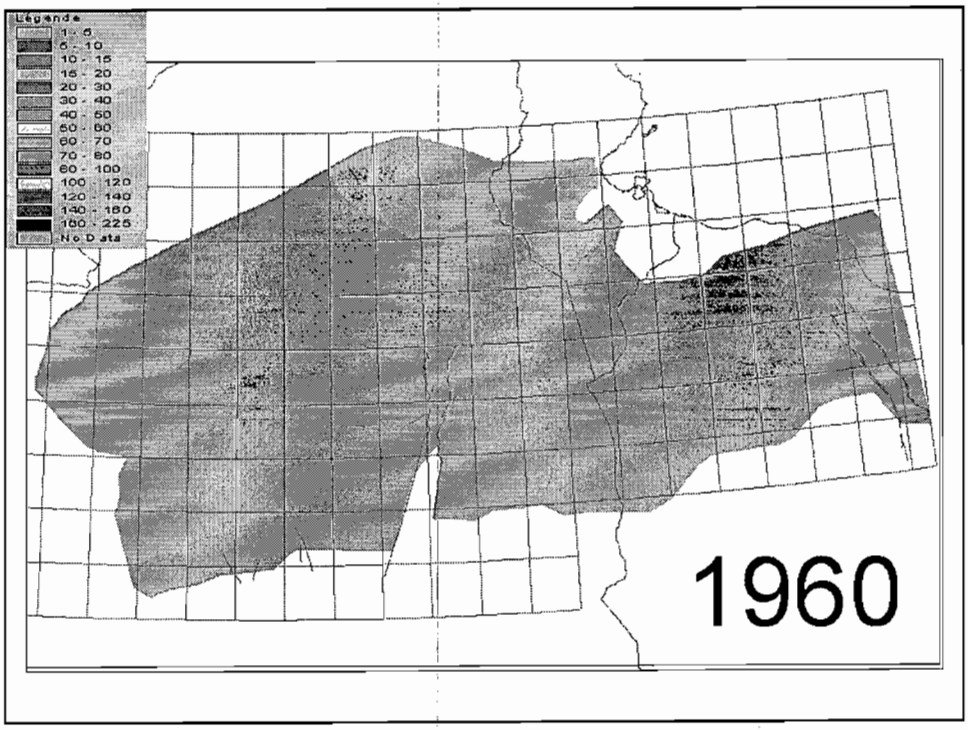

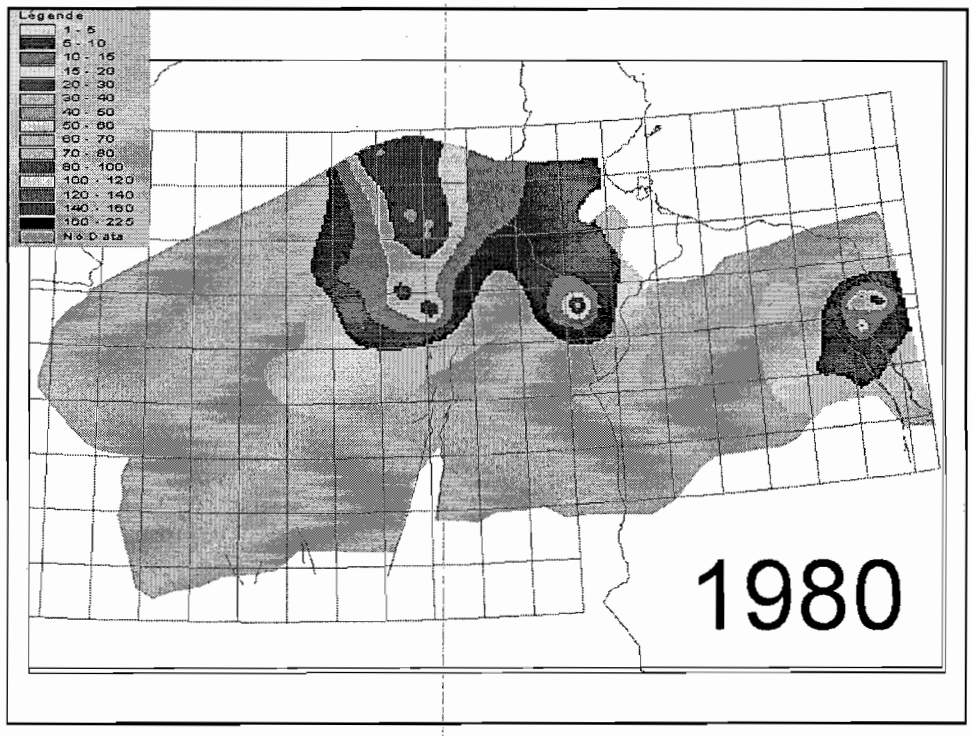
Légende
1 - 5
5 - 10
10 - 15
15 - 20
20 - 30
30 - 40
40 - 50
50 - 60
60 - 70
70 - 80
80 - 100
100 - 120
120 - 140
140 - 160
160 - 225
No Data
1980

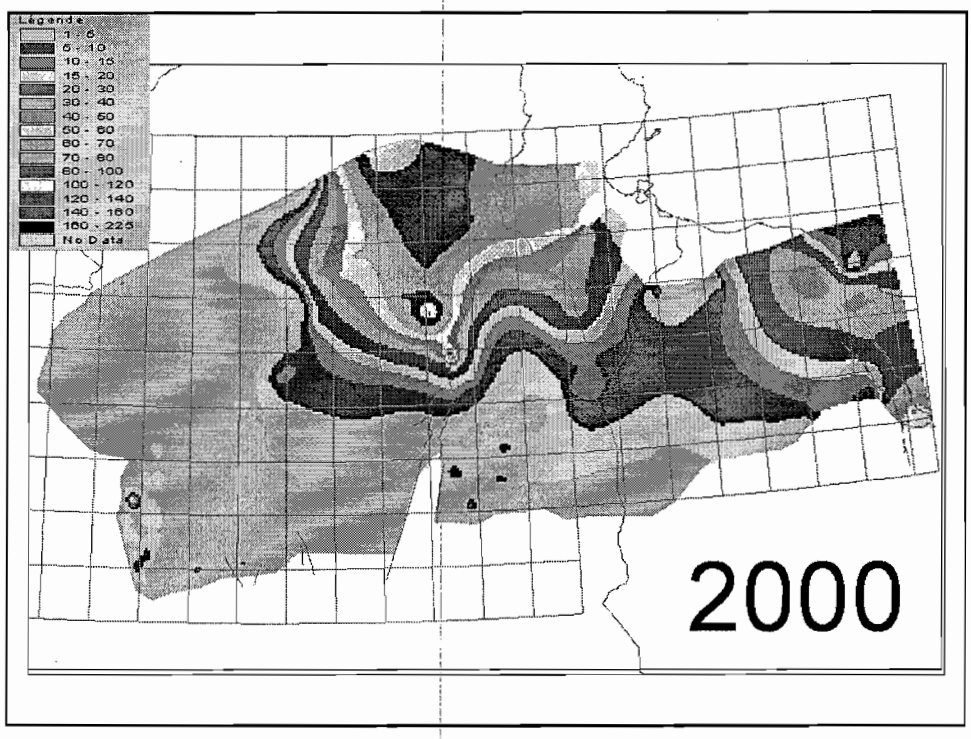
Légende
1 - 5
5 - 10
10 - 15
15 - 20
20 - 30
30 - 40
40 - 50
50 - 60
60 - 70
70 - 80
80 - 100
100 - 120
120 - 140
140 - 160
160 - 225
No Data
2000

دراسة المنظومة المائية للصحراء الشمالية

ادرك مسؤولو البلدان الثلاث الاخطار و شرعوا في انجاز برنامج دراسة معمق و مشترك تحت اشراف مرصد الصحراء و الساحل (OSS) الذي سهر على جلب التمويل.

في سنة 1998، تحصل مرصد الصحراء و الساحل على المساعدة السويسرية، الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA) و المنظمة العالمية للزراعة و التغذية (FAO). و التحق فيما بعد شركاء اخرون بالمشروع.

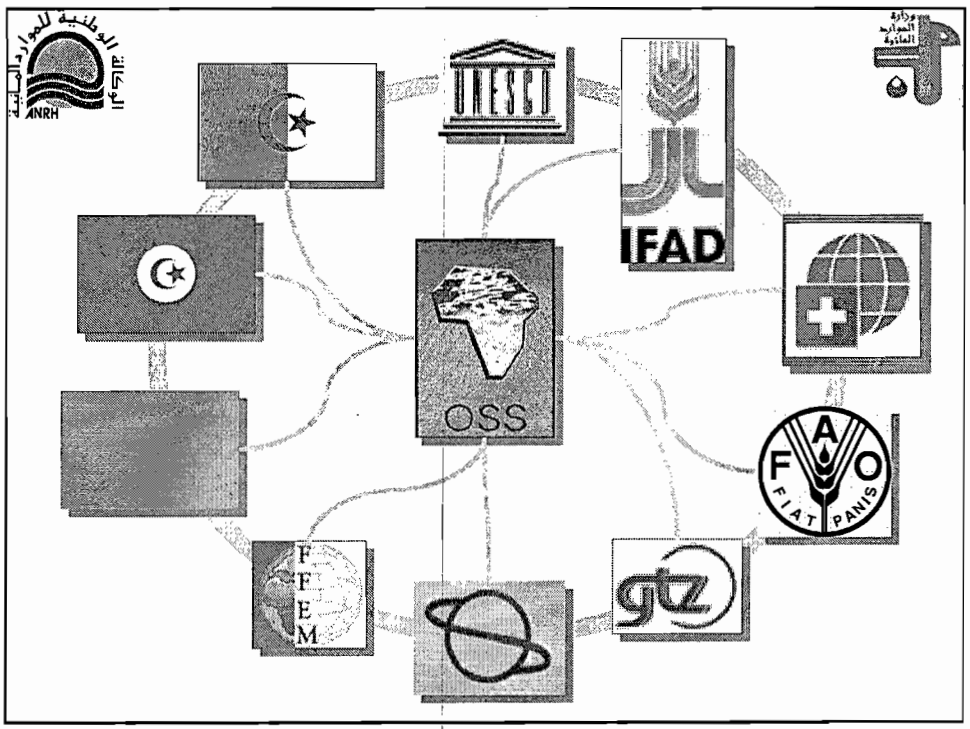

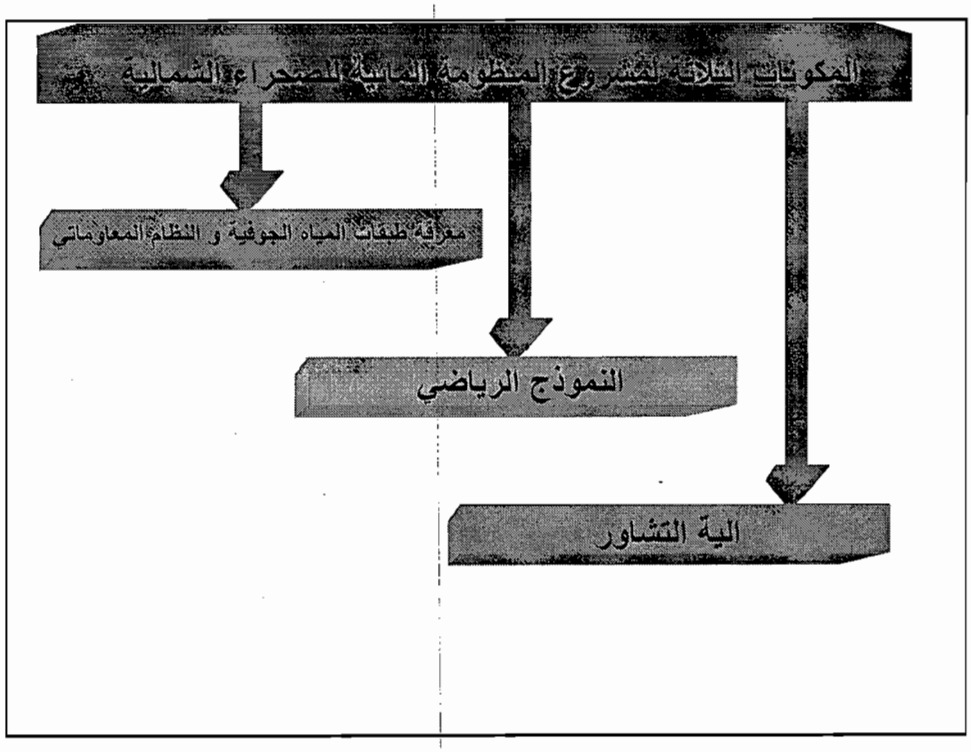
المكونات الثلاثة لمشروع المنظومة المائية للصحراء الشمالية
معرفة طبقات المياه الجوفية و النظام المعلوماتي
النموذج الرياضي
الية التشاور

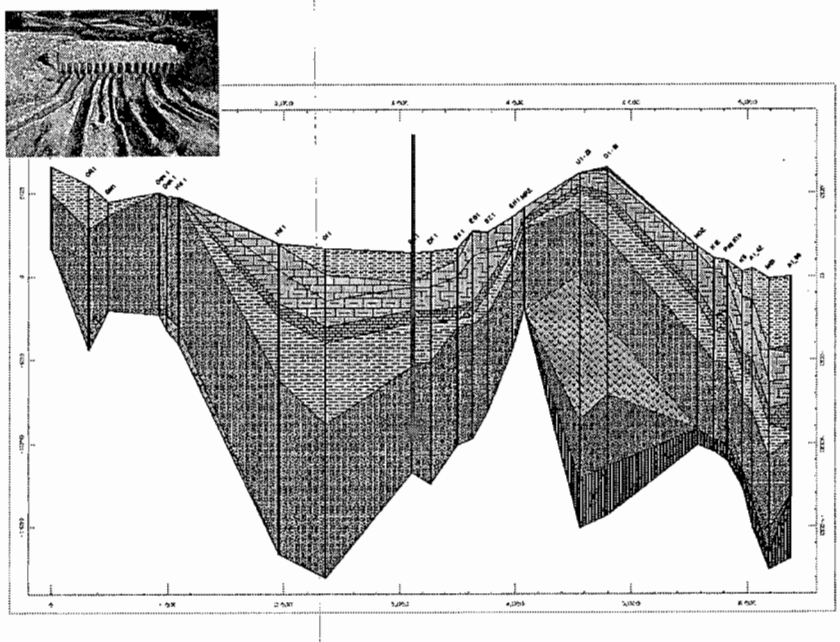

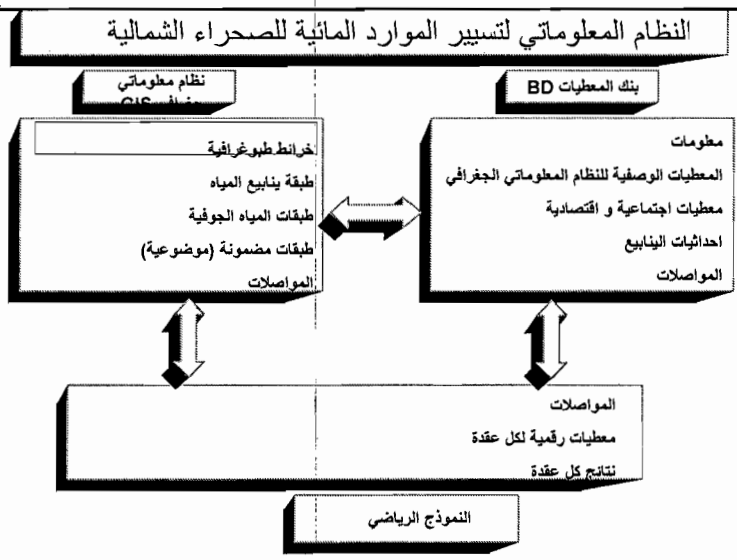

يسمح النظام المعاوماتي المتحصل عليه بتحديث و اضافة معطيات جديدة، طلب احصائي، انجاز رسوم بيانية و روابط بنك المعطيات- النظام المعلوماتي الجغرافي- النموذج الرياضي

اظهرت القياسات التي ادخلت في النموذج الرياضي ان استمرار الاستغلال على النمط الحالي و المسمى "سيناريو صفر" يسبب انخفاضات اضافية في مستوى الطبقتين خاصة في منطقة البحيرات المالحة و قد تؤثر سلبا هذه الوضعية على طبقة المركب النهائي (CT) حيث يكون نفوذ الماء من السبخة الى الطبقة المائية الجوفية مع ارتفاع ملوحة الماء بصفة محتومة.

لتفادي هذه الخطورة يجب تقليص حجم الضخ كسيناريو معقول.

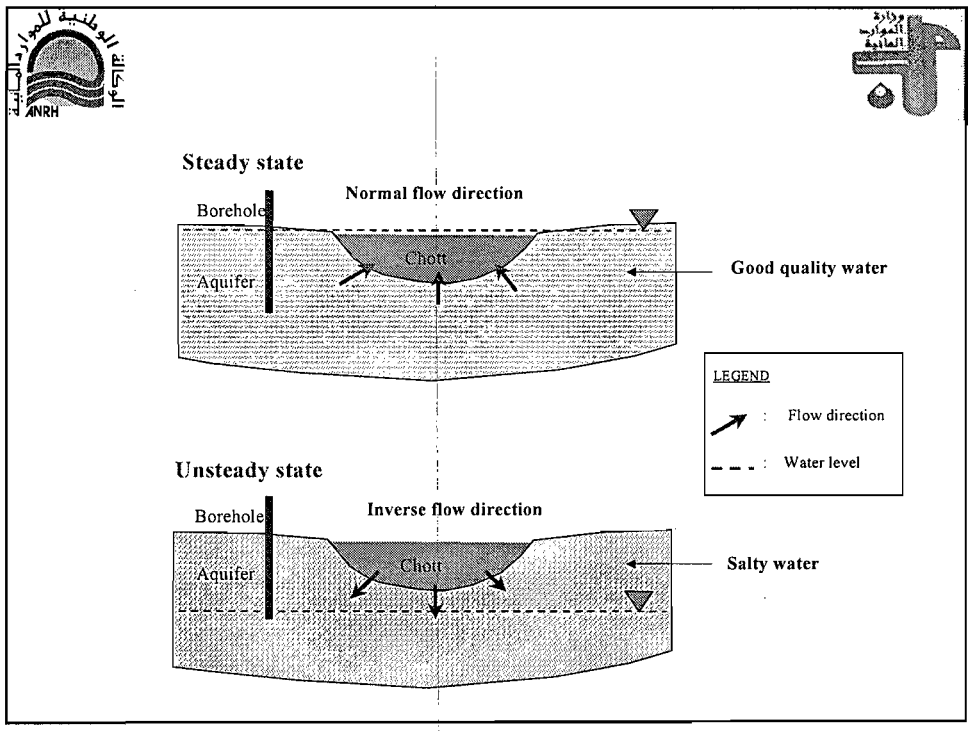
Steady state
Normal flow direction
Borehole
Aquifer
Chott
Good quality water
LEGEND
: Flow direction
: Water level
Unsteady state
Inverse flow direction
Borehole
Aquifer
Chott
Salty water

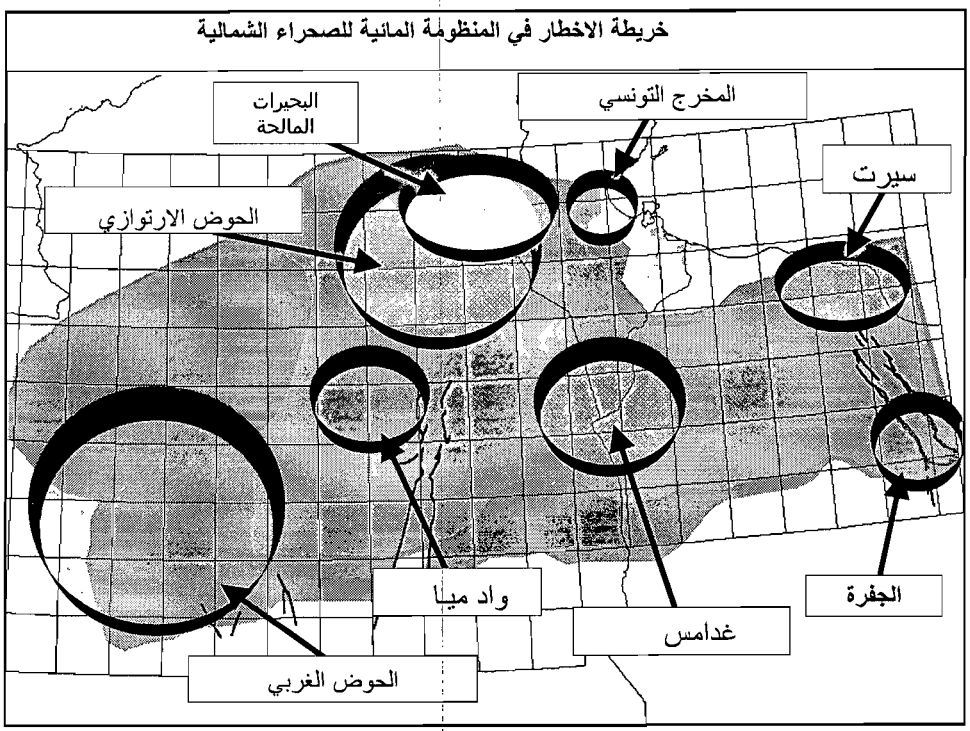
خريطة الاخطار في المنظومة المائية للصحراء الشمالية
البحيرات المالحة
المخرج التونسي
سيرت
الحوض الارتوازي
واد ميا
غدامس
الجفرة
الحوض الغربي

- القطاع المعرض بحدة للخطر هو حوض البحيرات المالحة ،
- تسرب ماء البحر في شاطئ "سيرت" يضر بنوعية ماء طبقة المركب النهائي،
- انخفاض سيفوق 100م في الحوض الارتوازي ،
- تقلص الدفق في المخرج التونسي الذي يغذي الطبقة المائية لمنطقة الجفارة،
- انخفاض ملموس في حوض غدامس على المدى المتوسط،
- امكانيات استغلال مياه المنظومة في مناطق اخرى بعيدة و هي الحوض الغربي و وادي ميا.

Atelier de ROME , 20 Décembre 2002

وفي نهاية هذه المرحلة من الدراسة كيف يبدو مستقبل المنظومة المائية للصحراء الشمالية؟

ان المشاكل التي واجهت البلدان الثلاثة التي تتقاسم النظام المائي لشمال الصحراء (الجزائر، ليبيا وتونس) تدفعهم حتما و بطبيعة الحال الى العمل سويا: ان تجربة الشراكة في اطار مشروع دراسة الموارد المائية في شمال الصحراء عززت الثقة المتبادلة و القناعة بان تبادل المعلومات و المعطيات، و هو اساس التضامن، اصبح عملا ممكنا لا حسب بل ضرورة لا مناص منها.

Photo M.BESBES

مرصد الصحراء والساحل
OBSERVATOIRE DU SAHARA ET DU SAHEL
SAHARA AND SAHEL OBSERVATORY

OSS

(إعلان وزراء الموارد المائية
للبلدان التي تتقاسم منظومة الخزان الجوفي للصحراء الشمالية)

نحن وزراء الموارد المائية في كل من تونس والجزائر وليبيا

وإذ نعلن بأن بلداننا الثلاثة تتقاسم منظومة الخزان الجوفي للصحراء الشمالية (SASS) وبأن نهج المنظمة الإقليمية وتطويرها المشترك يشكل أفضل إطار لتحقيق إدارة متكاملة للموارد لهذا الخزان المشترك،

واقتناعا منا بأن الاستغلال المتزايد لمنظومة المياه الجوفية خلال العقود الثلاث الأخيرة،

وإدراكا بمسؤوليتنا هذا الخزان الحالي والمستقبلي وضرورة وضع آليات مشتركة لاستغلاله بعقلانية وتنميته وحمايته،

وإيمانا بضرورة الحفاظ على هذا المورد الثمين وتأمين توظيفه في سبيل تحقيق التنمية المستديمة،

وسعيا إلى توثيق علاقات التعاون الأخوي والفني في سبيل تحقيق استغلال رشيد للموارد المائية لمنظومة الخزان الجوفي للصحراء الشمالية،

وعزما على مواصلة الاستمرارية لتنمية أنشطة مشتركة ورصد منظومة الخزان الجوفي للصحراء الشمالية (تأسيسها)،

نعلن بتأسيس "لجنة تنسيق استغلال وتنمية الخزان الجوفي للصحراء الشمالية"

وبتكليف من يمثلنا من الحكومات لوضع هذا المشروع، والعمل على تنفيذ آلية التشاور الدائمة للموارد المائية المشتركة للخزان الجوفي للصحراء الشمالية،

وبدعوة كل من يرى أن له مصلحة في هذا الموضوع،

وللقيام بهذه المهمة التشاور لهذه على المبادئ التالية

التعاون الوثيق والبناء بين دول الخزان على أساس المساواة في السيادة والتكامل من أجل تحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية المشتركة للخزان الجوفي للصحراء الشمالية وتنمية أفضل للمشروع،

الإسهام الفعال من إمكانات ومكتسبات مشروع الخزان الجوفي للصحراء الشمالية (SASS) الخاصة فيما يتعلق بالتعاون،

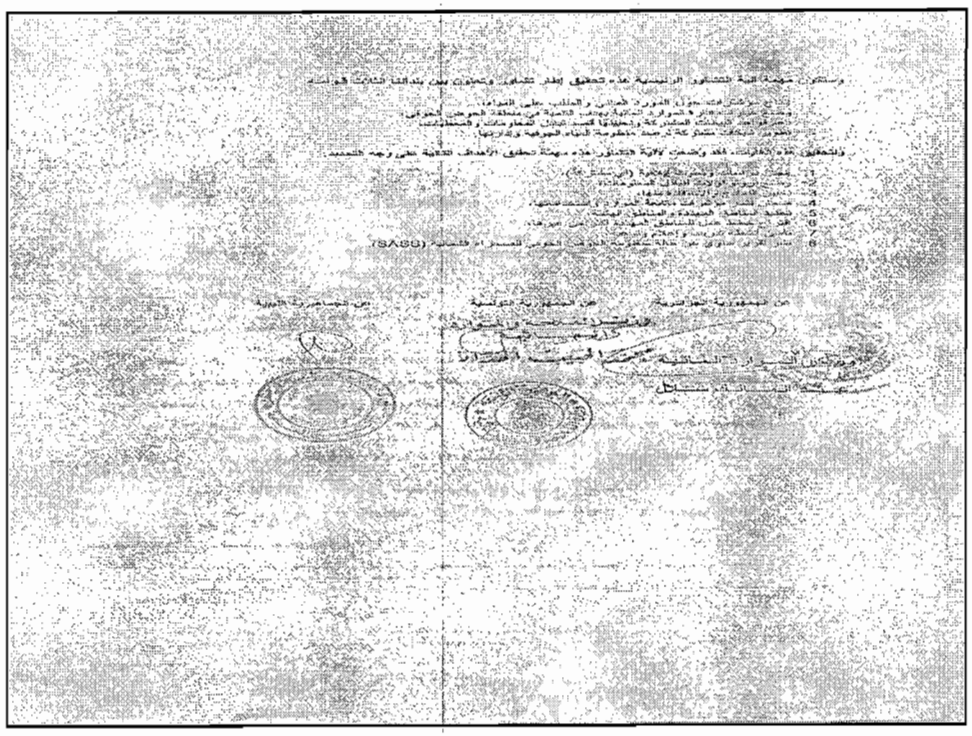

وستكون مهمة لجنة التشاور الرئيسية هذه تحقيق إطار تشاور وتعاون بين بلداننا الثلاثة في المجالات

1- تبادل المعلومات حول الموارد المائية والطلب على المياه؛
2- تنسيق برامج البحث والتطوير والتكوين المتعلقة بالموارد المائية في منطقة الخزان الجوفي؛
3- تحديد قواعد وإجراءات الاستغلال المشترك وتحديثها كلما دعت الحاجة لذلك؛
4- وضع برنامج مشترك متكامل لرصد منظومة المياه الجوفية وتقييمها؛

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد وضعت لائحة التشاور هذه مهمة تحقيق الأهداف التالية على وجه الخصوص

1- تحديد أساليب ومعايير التنمية (إن وجدت)؛
2- تحديد شروط الاستغلال المتوازن؛
3- تحديد الأهداف البيئية؛
4- تحديد الأهداف المتعلقة بالمحافظة على الموارد المائية؛
5- تحديد المناطق المهددة والمناطق الهشة؛
6- قبل أي تنمية جديدة للمشروع الجوفي من شأنها؛
7- تقديم الدعم والإعلام؛
8- تمثيل الأطراف المتعاقدة لدى منظمة الخزان الجوفي للصحراء الشمالية (SASS)

عن الجمهورية الجزائرية

عن الجماهيرية الليبية

عن الجمهورية التونسية

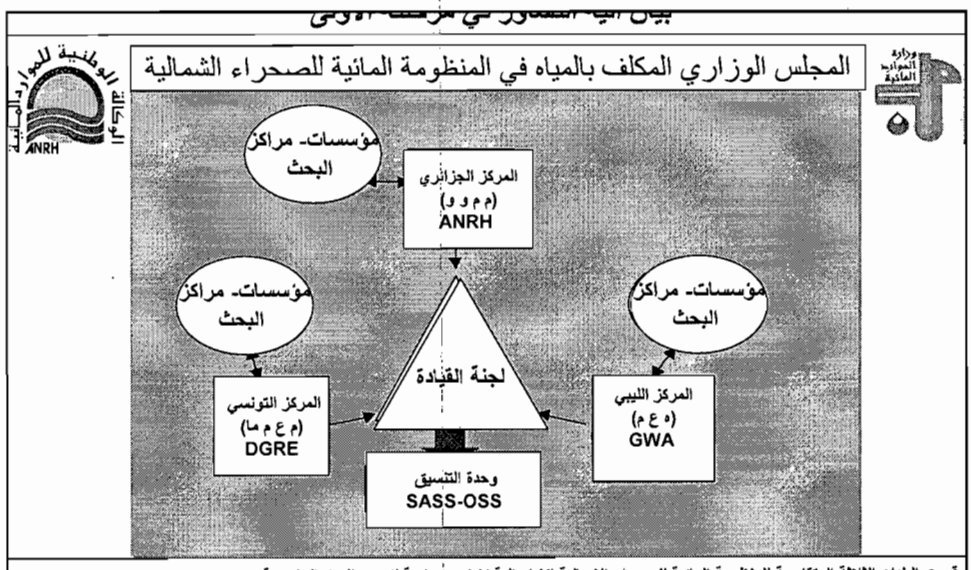

قررت البلدان الثلاثة المتقاسمة للمنظومة المائية للصحراء الشمالية انشاء الية تشاورية دائمة لتسيير المياه المشتركة.
تتمحور صلاحيتها المتعددة حول:

- نتائج مؤشرات المتابعة،
- تطوير بنوك معطيات و نماذج،
- ترقية الدراسات و الابحاث و التكوين،
- التفكير في مستقبل هذه الالية.

شكـــرا علـــى حســـن الاصغـــاء

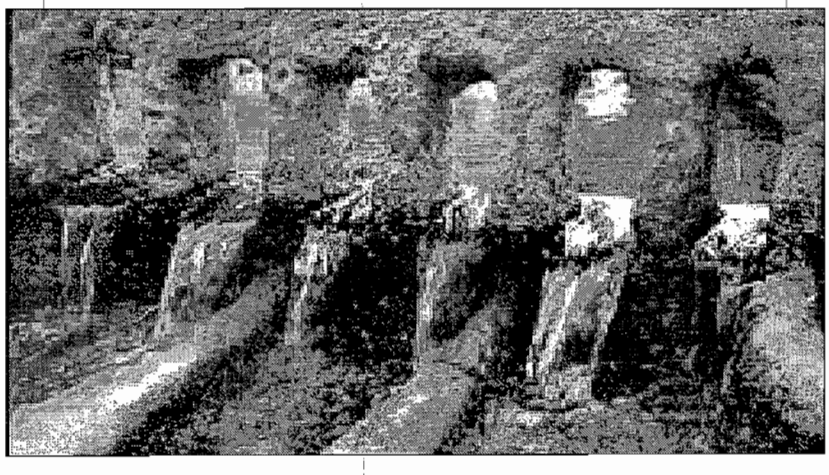

مرفق رقم (17)

الأمانة العامة

القطاع الاقتصادي

الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

مشروع
لوائح وشروط
جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه

مشروع
لوائح وشروط جائزة
المجلس الوزاري العربي للمياه

تمهيد:

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه.
- انطلاقا من روح ميثاق جامعة الدول العربية واعتمادا على أهدافه التي خطها نظامه الأساسي.
- وإدراكاً بأن الوطن العربي هو من أكثر مناطق العالم تأثراً بمشكلات ندرة المياه وبالتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية بحكم موقعه في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة من العالم ، وتناميه الديمغرافي، وطموحه التنموي، وضرورة الأخذ باعتبارات التنمية المستدامة للموارد المائية لتجنب الآثار السلبية ومخاطر اتساع التصحر وإستنزاف الموارد المائية وتلوثها واتساع التفاوت التنموي بين أرجاء الوطن العربي فضلاً عن مواكبة التطورات المائية على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- وإيماناً بأن الإنسان جزء لا يتجزأ من البيئة التي يعيش فيها ومن خير ما تستطيع أن تقدمه له ولا يعيش خارجاً عنها، وأن لكل فرد حق أساسي في أن يعيش حياة ملائمة تتوفر فيها مياه الشرب النظيفة والاصحاح بما يتوافق مع الكرامة الإنسانية.
- وتأكيداً بضرورة تعبئة الجهود العربية المشتركة لحماية الموارد المائية وتنميتها وتحسينها للوصول للإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستويين القطري والعربي.
- والتزاما بالعمل على مستوى الأفراد والجماعات على تحقيق أمن مائي عربي وتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة.
- واعترافا بأهمية العوامل الاجتماعية – الاقتصادية في أنشطة إدارة الموارد المائية.
- وإدراكاً بأن حماية الموارد المائية من التلوث والتدهور أقل كلفة وأيسر تنفيذاً وأجدى نفعاً من إصلاحها فيما بعد.
- وتعزيزاً لدور التوعية والإعلام والمشاركة الجماعية في حماية الموارد المائية والمحافظة على مقوماتها.
- وتأكيداً على حق الأفراد والجماعات في الإطلاع على معلومات الموارد المائية المتوفرة، وإتاحة الفرصة لهم للحصول عليها على أوسع نطاق ممكن تيسيراً للمشاركة العامة الفعالة في عملية صنع القرار، ودعماً للسياسات الهادفة إلى حماية الموارد المائية والمحافظة عليها.

فقد قرر اعتماد جائزة تمنح بصفة دورية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين على صعيد الوطن العربي تعرف باسم:

"جائزة العمل الرائد في مجال المياه"

الباب الأول

المادة الأولى

أهداف الجائزة

- إشراك الأفراد والمؤسسات في متابعة وتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة مع تشجيع المبادرات الرائدة في حماية الموارد المائية وتحقيق الإدارة المتكاملة لها.
- تشجيع الأعمال الخلاقة والمبادرات الفردية والجماعية التي من شأنها المساهمة في حماية الموارد المائية وصيانة مقوماتها.
- تشجيع الابتكار والإبداع في مجال حماية الموارد المائية وتطوير تقنيات عربية ملائمة لتنميتها وترشيد استخدامها.

المادة الثانية

شروط الجائزة

- تمنح الجائزة كل عامين لأحسن دراسة علمية أو عمل تطبيقي رائد ينجز في إحدى الدول العربية يسهم في معالجة مشكلة من مشاكل الموارد المائية مع توطيد دعائم التنمية المستدامة لها.
- يحدد مجلس الوزاري العربي للمياه موضوع الجائزة ضمن أولويات الدول العربية واهتماماتها.

الباب الثاني

المادة الثالثة

الترشيح للجائزة

- يتقدم المرشح (الأفراد أو المؤسسات) بعمل في موضوع الجائزة يكون في شكل دراسة علمية أو عمل تطبيقي رائد يتسم بالأصالة والتميز مع المساهمة في الحفاظ على الموارد المائية وتنميتها إلى جانب ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة.

- شروط الترشح:
  - لا يكون العمل المقدم جزءاً من دراسات عليا، أو سبق نيل جائزة عنه من جهة أخرى.
  - ضرورة توفير براءة الاختراع من الجهة المعنية في دولة المرشح إذا كان العمل المقدم يتضمن اختراعاً.
  - لا يجوز للعاملين في جامعة الدول العربية ومؤسساتها التقدم للجائزة .
- محتويات ملف الترشيح:
  - يقدم المرشح مذكرة توضيحية باللغة العربية من سبع نسخ واضحة ومطبوعة لا تزيد عن 20 صفحة تحدد طبيعة العمل المرشح للجائزة، الهدف منه، وطريقة تنفيذه، والنتائج التي حققها، وإمكانية الاستفادة منه، وغير ذلك من البيانات والمعلومات المفيدة التي تتيح التعرف على أبعاده وأن تشمل السيرة الذاتية نبذة مختصرة عن أعماله ودراساته وأبحاثه.
- ملف الترشيح لا يرد لصاحبه.

الباب الثالث

المادة الرابعة

هيئة التحكيم

- يشكل المجلس الوزاري العربي للمياه هيئة التحكيم لفترة عامين فقط .
- تتكون هيئة التحكيم من خمسة أفراد يتم اختيارهم من بين من ترشحهم الدول، ويتم تحمل نفقات مشاركة أعضاء هيئة التحكيم من ميزانية الأمانة العامة للجامعة.
- لا يجوز لأي عضو من أعضاء هيئة التحكيم الاشتراك في المسابقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- تعمل هيئة التحكيم تحت إشراف رئيس المكتب التنفيذي أو من ينوبه وتقوم الأمانة الفنية للمجلس بدور المقرر.
- تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ويقوم المقرر بإعداد تقرير عن اجتماعات الهيئة.
- تكون كافة القرارات التي تتخذها هيئة التحكيم نهائية وتبقى سرية لحين إعلانها من قبل المجلس.
- تكون اجتماعات هيئة التحكيم بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أو إحدى الدول العربية إذا أبدت رغبتها في الاستضافة.
- تضع هيئة التحكيم في أول اجتماع لها لائحة داخلية تنظم عملها، يتم تعديلها وفقاً لمقتضيات العمل.

الباب الرابع

المادة الخامسة

الإعلان عن المسابقة

- تقوم الأمانة الفنية للمجلس بالإعلان عن المسابقة وشروطها بالوسائل المتاحة.
- تصل ملفات الترشيح كاملة إلى الأمانة الفنية للمجلس قبل انعقاد دورة المجلس بستة أشهر على الأقل، إما مباشرة أو من خلال الأجهزة المعنية بشؤون المياه في الدول العربية، على أن تصل إلى أعضاء هيئة التحكيم قبل شهرين من موعد اجتماع الهيئة.

الباب الخامس

المادة السادسة

الجائـــزة

قيمة الجائزة 30.000$ ثلاثون ألف دولار أمريكي موزعة على ثلاث جوائز :

- الجائزة الأولى 15.000$ خمسة عشر ألف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية.
- الجائزة الثانية عشرة آلاف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية .
- الجائزة الثالثة 5.000$ خمسة آلاف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية .

مرفق رقم (18)

جامعة الدول العربية
المجلس الوزاري العربي للمياه
ARAB MINISTERIAL WATER COUNCIL